



سَلْطَنَة عُومَان
وَزَارَة التَّرَاثِ الْعُومَانِيَّةِ وَالثَّقَافَةِ

شَهْرَجُ لَامِيَّةِ الْأَفْعَالِ

مُؤَلِّفٌ
الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ الْهَفْيَشِي

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



مَسلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شہرج لامیستہ الأفعال

تألیف
العلامة محمد بن يوسف الطفیث

الجزء الثالث

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

زهزقت هزقمت رههسست كوال تره
ش ف اجفاظ اشلهم قطن الجملا

اشتمل هذا البيت على ثمانية أمثلة مشيراً بها الى ثمانية أوزان :

الوزن الأول : فعل ، بزيادة العين الأولى للإلحاق بدحرج ،
وكون الزائد للإلحاق لا يكون أو لا غالب ، لا لازم وهو رباعي
من مزيد الثلاثي ، ضعفت فيه العين قبل الفاء نحو : زهزق بزايين :
الأولى زائدة ، والثانية عين الكلمة ، أى أكثر الضحك يقال : أهزق
في الضحك أكثر منه والمهزاق المرأة الكثيرة الضحك ، ولا تلحقه التثنية
لأنه مفرد ، والتي لا تستقر في موضع ، ويقال لهذه هزقة بكسر
الزاي ، والمهزق بفتح الهاء والزاي النشاط .

ودهدم الجدار هدمه ، الدال الأولى زائدة ، والثانية عين الكلمة ،
وقيل : دهمه بمعنى هدمه ، وقلب بعضه وهو الموافق لقاعدة أن زيادة
الحروف لزيادة المعنى على ما فيها من البحث ، ذكرته في النحو ، وذلك
مذهب ابن الناطم كالناظم في شرحه على تسهيل .

وان قلت : هـ لا جعل ذلك فعفل بتضعيف الفاء بعد العين ، الفاء
الأولى فاء انكلمة ، والثانية زائدة ، فيكون زهزق زايه الأول أصل وهو
فاء الكلمة ، والزاي الثانى زائد ، ودهدم داله الأولى أصل
وهو فاء الكلمة ، والثانية زائدة ؟

قلت : أم يجعله ذلك ، لأن تضعيف الفاء بدون تضعيف العين
قليل في باب الزيادة ، لم يسمع منه إلا مرمريث ومرمريس بمعنى
الذاهية ، وقيل : الأول بمعنى الثغر ، وعبرة بعض لأن الفاء لا تضاعف
في باب الزيادة إلا مع العين في مرمريس ومرمريث ولا ثالث لهما ،

وهى أولى لأن الفاء هى الميم الأولى والعين الرء الأولى ، والميم الثانية تكرار للأولى ، والرء الثانية تكرار للرء الأولى ، ولام الكلمة السين فى مرمرىس ، والفاء فى مرمرىث ، والعين تضاعف وحدها ككثراً ، ولهذا قالوا فى إمعة إن همزته أصل فتكون هى فاء الكلمة ، والميم المشددة بعدها هى عين الكلمة تكررت ، فالمضعف العين ، ولو جعلت الهمزة زائدة إكانت الميم المشددة هى الفاء الميم الأولى فاء ، والثانية عين فىؤدى إلى تكرير الفاء من غير تكرير العين ، مع أن كـون الفاء والعين من جنس واحد قليل جداً .

وان تأصلا وباب كوكب منه أكثر من باب ببر ، وأول فـفـرّ الناظم من القلة ، ودخل فى أوسع باب ، وإلى تلك النكتة أشار الناظم فى التسهيل بقوله : إن تضمنت كلمة متباينين ومتماثلين ، ولم تثبت زيادة أحد المتباينين ، فأحد المتماثلين زائد إن لم يماثل الفاء ولا العين المفصولة بحرف ، إلا أن كلامه يؤذن بإمالة ما مائل الفاء فى هذا الأصل ، فتكون حروف زهزق كلها أصـولا ، ويكون وزنه فعلل وهو مذهب أبى بكر الزبيدى .

قال : قال محمد : الزهزقة حرف رباعى أى لفظ رباعى ، وليس من باب الرباعى المضعف ، يعنى بالمضعف ما زيد فيه للتضعيف ، وإليه يرجع كلام الجوهرى ، لأنه قال فى آخر فصل الزاى : الزهزقة شـددة الضحك ، وجعل ذلك كمسألة خوف أن يتوهم أن زهزق مستعمل فى الضحك ، وأنه من مضاعف الفاء ، قاله صاحب التحقيق .

قال الزبيدى فى باب الهاء والقاف والزاى : المرأة مهزاق كثيرة الضحك ، ثم ذكر الزهزقة فى المقلوب ، وحاصله أن زهق لا يستعمل فى الضحك ، وإنما الذى يقال فيه : هزق ، وقيل : لا يقال فى الضحك إلا أهزق رباعيا ، فثبتت الفائية للهاء فى هزق وأهزق ، أى فثبت أن

الفاء هي هاء زهق وأهزق ، فكيف يدعى أنها عين ، فأما ان تجعلها رباعية كما تقدم فتكون فطل ، وأهزق وهزق بمعناها ، وأما أن يدعى تكرير العين كما قال ابن المصنف ومثله لأبيه في شرح التسهيل ، فيكون عفل ، وأما فعمل فلا ، والله أعلم أ . ه كلام صاحب التحقيق .

الوزن الثاني : هفل ، بزيادة الهاء أولا للإلحاق بدحرج ، وهو رباعي من مزيد الثلاثي ، ملحق نادر ، وزيادة الهاء أولا نادرة ، وقيل مفقودة نحو : هلقم أى لقمه وابتلعه ، ذكره أبو يحيى ، فالهاء زائدة ، والأصول لقم بكسر القاف ، ومعناه أكل سريعاً ، فليكن هلقم بمعنى الأكل سريعاً ، بل أعظم لزيادة الهاء فيه .

وقيل : يجوز أن يكون الهاء أصلاً واللام زائدة ، فيكون وزنه فطل بزيادة اللام بين الفاء والعين ، الأصول هقم بكسر القاف أى اشتد جوعه ، وقيل : جاع وكثر أكله ، وهلقم وشد في ذلك لزيادة اللام ، وهذا القول سالم من زيادة الهاء أولاً ، ويبحث في هذا القول بأنه لو كان الزائد هو اللام والأصول هقم لكان قاصراً ، كما أن أصله وهو هقم قاصر وليس هو بقاصر ، بل متمدّد يقال : هقم الطعام يهلقمه ، وزيادة اللام في المادة ليست معدية ، والأصل الموافقة تعدياً ولزوماً ما أمكنت ، ولقم متمدّد يقال : لقم زيد الطعام ، وهاقم متمدّد مثله ، فليكن أصله لقم ، والزائد الهاء ، لأن الأصل الاتحاد فتعين أن الهاء زائدة واللام أصل ، ويصح أن يكون هلقم كله أصولاً كدحرج ، وزنه فطل ، ويدل له أن القاموسى ذكره في فصل الهاء ، وعين اللام ، وباب الميم ، فتعين أن هاء أصل هي فاء الكلمة ولامه أصل هي عينها وميمه أصل لامها ، والقاف لام آخر كما تكررت لام دحرج وجعفر .

وذكر أن الهلقم بكسر الهاء والقاف وسكون اللام بينهما المرأة الكبيرة ، والقوى والواسع الأشدق ، وأن الهلقم بكسر الهاء وإسكان اللام وفتح القاف وتشديد الميم السيد الضخم ذو الحملات ، والأكرل كالهلقمة بفتح الهاء وإسكان اللام ، ويعد القاف ألف ، والهلقم بضم الهاء وفتح اللام وكسر القاف ، والهلقام بكسر الهاء ويعد ألف الضخم الطويل والأسد أ . ه .

وسمى الأسد هلقماً لاكتنازه وشدهته وضخامة جسمه ، أو لكثرة ابتلاعه ، وقد يقال الزائد الميم والأصول هلق بفتح اللام يهلق بكسرها أى أسرع وهو ضعيف .

الوزن الثالث : فعمل . بزيادة الهاء بين الفاء والعين للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : رهمه أى ستره بالدفن أو غيره ، والهاء زائدة ، والأصول رمس أى ستر رهمته سترته ، ومنه سمى القبر رمساً لأنه يستتر الميت ، ورمست الخبر كتمته ، ورمست الشيء رميته ، والرمس أيضاً تراب القبر ، وقيل : الرمس الدفن فقط لا يستتر بغير الدفن ، وقد يقال على ضعف الزائد الميم ، والأصول رهمس فيكون وزنه فعمل بزيادة الميم بين العين واللام ، ويدل له قول القاموس فى فصل الراء فى عين الهاء فى باب السين بعد ذكر مادة الرهمس : الرهمسة السرار والتعريض بالشر ، وأمر مرهمس ومدهمس مستقر .

الوزن الرابع : الموعلّ ، بزيادة همزة الوصل أولاً والواو بين الفاء والعين ، وإحدى اللامين على الخلاف ، لأن اللام مشددة وهو سداسى من مزيد الثلاثى ، وهو وزن قليل قاصر نحو : اكوال بهمزة الوصل قبل الكاف زائدة ، وبالواو بعد الكاف زائدة ، وبالمهمزة بعد الواو أصلاً ، وتشديد اللام إحداهما زائدة ، فالأصول

الكاف والهمزة وإحدى اللامين ، ومعناه قصر واجتمع خلقه كما فسره أبو يحيى •

والكواكل بفتح الكاف والواو واللام الأولى ، وإسكان انهمزة بينهما ، والمكوئل بضم الميم فتح الكاف وإسكان الواو وكسر الهمزة وتشديد اللام القصير ، أو مع غلط أو مع فتح ، والفعل اكواك كما مرّ وذلك مذهب الجوهري •

وقال القاموسى : إنه غلط وإن الأصول الكاف والواو وإحدى اللامين ، وأن الهمزة بعد الواو زائدة كأنهمزة الأولى ، وإحدى اللامين ، فيكون وزنه افعال بالهمزة زائدة بين العين واللام ، هذا ما اتضح لى من عبارة القاموس والصحاح ، وقيل : الكاف والواو وانهمزة بعدها وإحدى اللامين أصول ، فيكون وزنه افعال بتشديد اللام الثانية ، والأولى أصل مفتوحة وإحدى اللامين بعدها زائدة والأخرى أصل •

ومن ذلك اكوادّ الفرخ وانشيخ ، واكوهدا بمعنى ارتعد وارتعشا واكوهد الرجل أصابه جهد ، واكوهد رفع رأسه ، واكوهد بالمكان أقام فيه ، وفى ذلك اقمهد بمعنى رفع رأسه ، ويمعنى أقام بالمكان ، ويمعنى ارتعد وارتعش ، واقمهد بمعنى تكلمته بجهدك ولا يلين لك ولا ينقاد ، وبمعنى عظم أعلى بطنه واسترخى أسفله ، واقلهد بمعنى مضى على وجهه فى البلاد ، واقلهد انشمر اشتدت جمودته ، ولكن هذه المدات الخاليات من الواو وزنها اقلل لا أقمول •

الوزن الخامس : تفهمل ، بزيادة التاء أو الهاء بين انفاء والعين ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى للإلحاق بتدحرج عند بعضهم نحو : ترهشف الشرب أى رشفه أى امتصه ، وفى المثل الرشف أنفع ، أى

مص الماء قايلا أسكن للمعش ، وترهشف ورشف مص الشسفة مقبلا
بتشديد الباء ، ورشف الإناء استقصى شرا به .

الوزن السادس : افعال بزيادة همزة الوصل أولا ، وهمزة القطع
بين العين واللام المشددة وإحدى اللامين وهو سداسى من مزيد انثلاثى
لغير إلحاق نحو : اجفأظ بمعنى أشرف على الموت ، واجفأظت الجيفة
انفتخت ، وسمع اجفأظت غير مهموز ، فيكون من باب احمار واصفار
ذكره أبو يحيى وصاحب القاموس ، وهو بالجيم والظاء المعجمة
المشالة .

قال صاحب التحقيق : انتأويل فى افعال بالهمزة ممكن ، لأنه سمع
غير مهموز أيضاً ، افعال بالهمزة حرك لالتقاء الساكنين كقراءة من قـ رأ
(ولا الضالين) بفتح الهمزة بعد الصاد ، بل قيل لغة السابع افعال بزيادة
همزة الوصل ، وزيادة اللام بين الفاء والعين وإحدى اللامين الأخيرين لأن
اللام بعد العين مشددة وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق نحو :
اسلهم بتشديد الميم ، احداهما زائدة والهمزة واللام زائدتان ،
وأصول سهم بتخفيف الميم ، ومعناه تغير وجهه فى أثر شمس أو سفر
أو تغير جسمه مطلقا ولونه .

قال أبو عبيد : المسلم المتغير فى جسمه ولونه .

قال أبو يحيى مأخوذ من سهم الوجه بالضم والكسر ، وذكر
الجوهرى صاحب القاموس اسلهم فى السلم ، وذكر فى القاموس أن
السلم كجعفر فتكون اللام بين الفاء والعين أصلا ، واحدى الميم-ين
أصل ، والأخرى زائدة فيكون رباعى الأصول .

الوزن الثامن : فعلن بزيادة النون فى الآخر للإلحاق بدصرج ،

وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو قطرن الجمل أى ط-لاه بالقطران ،
وأصوله قطر يقال : قطره أى طلاه بالقطران •

الإعراب : اشتمل البيت على معطوفات بسواو محذوفة على
حد ما مر ، وقطرن بفتح الراء والنون فعل ماض فى الأصل .
وهو الظاهر ، ويبعد كونه بكسر الراء وكسر النون على التخلص من
التقاء الساكنين ، فيكون أمراً كدحرج بكسر الراء وإسكان الجيم ، والجمل
مفعول به لقطرن فى الأصل ، وفيه ما مر فى جبه وعه المذكورين
فى النظم •

تتمة : التاءات فى البيت كلهن متحركات وهاء ترهشفت للشطر
الأول والثين للثانى كما أن لام سلقى للشطر الأول فى البيت قبله
وقافه للثانى •

ترمست كتبت جمطت وغلصم
ادلس اهرمت واعلنكس انتخلا

اشتمل هذا البيت على سبعة أمثلة مشاراً بها الى سبعة أوزان :

الوزن الأول : تفعل بزيادة التاء أولاً للإلحاق بدحرج على قول ،
وبعدها فساكنة ، وبعد الفاء عين مفتوحة غير مشددة ، وهو رباعي
من مزيد ثلاثي نحو : ترمس أى تغيب عن حرب أو تغيب مأخوذ من
رمس الميت وأرمسه دفنه ، ورمس الكلام أخفاه ، والخبر ستره ، ورمس
الحق ستره ، وقيل : إن الزائد فى ترمس الميم لا التاء ، فوزنه فعل
بزيادة ليم بين العين واللام ، مأخوذ من ترس أى تحصن بالترس ، ومعناه
التستر كما مر .

قلت : يضعفه أمران :

الأول : أن زيادة الميم فى غير المصدر قليلة مختلف فيها .

والثانى : أنه اذا أمكن كون المادة واحدة فى الاشتقاق ، واتحد
المدلول فهو أولى فكونه من الرسم أولى من كونه من الترس ، بل
قيل واجب .

الوزن الثانى : فعمل ، بزيادة التاء بين العين واللام للإلحاق
بدحرج ، وهو رباعي من مزيد الثلاثي نحو : كتب أى داهن فى الأمر
أو قاد ، قال فى القاموس : الكتب كجعفر ، وقنفذ يعنى بفتح الكاف
والتاء وضمهما المداينة فى الأمور والكتبان القواد .

قلت : ويقال أيضا : الكتبان بمعنى المداهن .

الوزن الثالث : فعمل ، بزيادة الميم بين المين واللام للإلحاق
 بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : جلمط رأسه أى حلقه
 والأصول جلمط يقال : جلمط رأسه حلقه ، والطاء مهملة ، وجلمط الجلد
 عن الشاة كسطه وسلخه ، وقيل : يقال جلمط الجلد عن الظبية فقط ،
 وجلمط كذب ، وحلف وجلمط سيفه سله ، وجلمط بسلحه رمى .

الوزن الرابع : فعمل ، بزيادة الميم فى آخره للإلحاق بدحرج ،
 وهو من نادر الملحق ، وزيادة الميم فى الآخر نادرة وهو رباعى من مزيد-
 الثلاثى نحو : غلصم والأصول ، غلص ، تقول : غلصمه أى قطع
 غلصمة ، وهى أصل الطقوم ، ويقال : غلصه بدون الميم أى قطعها ،
 وقد يقال غلص بزيادة الهاء بين اللام والصاد ، فيكون وزنه فعمل وهو
 ملحق بدحرج نادر أيضاً ، وقد يقال ميم غلصم أصل ، فيكون وزنه
 فعمل رباعياً مجرداً من الزوائد ، ويدل له أن صاحب القاموس كصاحب
 الصحاح ذكره فى باب الميم قال : الغلصمة اللحم بين الرأس والحنق ،
 أو المعزة على ملتقى اللهاة والمرى ، أو رأس الحلقوم بشواربه
 وحرقدته أو أصل اللسان ، قال : وقطع الغلصمة والأخذ بها ،
 وأن زيادة الميم فى غير الصدر قليلة .

الوزن الخامس : فعمل بزيادة همزة الوصل والميم المشددة
 بين العين واللام لغير الإلحاق ، وقيل للإلحاق باحرنجم ، وهو-
 سداسى من مزيد الثلاثى نحو : ادلكس بتشديد الميم ، يقال :
 ادلكس انليل أظلم ، واختلطت ظلمته ، والأصول دلس ، وقيل :
 الزائد اللام بين الدال والميم المشددة ، وزيدت أيضاً إحدى الميمين
 لتكرير العين ، فالأصول دمى فوزنه افعل بتشديد العين ، يقال
 دمى الظلام وأدمى اشتد ، قيل : ويجوز أن يكون الزائد السين
 وإحدى الميمين ، والأخرى أصل ، وهى لام الكلمة كررت واللام أصل
 (م ٢ — شرح الامل ج ٢)

وهى عينها ، فوزنه افطس بتشديد اللام ، فالأصول دلم ، والأدلم الطـويل الأسود .

وفي القاموس : دلم بكسر اشدد سواده في ماوسة ، وكذا ادلام بالهمز ، ودلت شفاهه تهدل ، والأدلم الأدم والشديد السواد هنا ، أى من بينى آدم ، قال : (ومن الجبال) قال : وادلام الليل ادلهم أى كثف ظلامه ، ورد صاحب التحقيق ذلك القول ، بأنهم إنما يستعملون الأدلم في الحيوان كالرجل والجمال ، وإنما يشتقوا منه الفعل لم يقولوا ادلس الرجل أو الجمال ، واللغة متبعة لا مخترعة ، وظاهر قول القاموس دلم اشتد سواده في ملوسة ، أنه يستعمل بذلك المعنى في الأجسام مطلقاً .

وظاهر قوله : والأدلم إلخ أنه لا يشترط الطول في الشديد السواد ، وأنه لا يقال الأدلم بمعنى شديد السواد إلا في بنى آدم والجبال ، وكلام صاحب التحقيق صريح في أنه لا يستعمل الأدلم بمعنى الطويل الأسود إلا في الحيوان دون غيرهم كالجبال بالباء ، وفي أنه يستعمل في بنى آدم وغيرهم من الحيوان كالجمال بالميم ، ولا يـقال : ادلس افطس من دلم بمعنى اشتد سواده في ملوسة ، لأنه لم يسمع ادلس من ذلك واللغة متبعة .

الوزن السادس : اهفل بزيادة همزة الوصل والماء ، أولا وزيادة إحدى العينين من العين المشددة ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى للإلحاق باحرنجم ، وقيل لغير إلحاق نحو : اهرمع بتشديد الميم ، والأصول رمع بدون تشديد ، ورمع الرجل تحرك ، ومنه سميت الاست رماة لتحركها قاله الضير .

وهذا أولى من قول ابن النازم ومن تبعه كصاحب فتح الأقفال ،

وصاحب تحقيق المقال ، وأبى يحيى مزيد الإشكال أن اهرمع افعمل ،
مثل : دلس ، وأن الهاء أصل والميم المشددة زائدة كما ظنه
الجوهري ، وأن الناظم جاء بمثلين لوزن واحد ؟ . ه .

وإنما كان قول الضرير أولى لأنه يفيد وزناً آخر غير مكرر ،
فهو تأسيس ، وقول هؤلاء يفيد التكرار ، والتأسيس أولى من التكرار ،
ومن صافح هذا النظم العزيز وجده صادعاً بعدم التكرار ، غير أنه
ربما ضعف قول الضرير من حيث أن زيادة الهاء في نفسها قليلة ،
وزيادتها أولاً أقل ونادرة وقيل : غير ثابتة ، وهى على قوله زائدة
أولاً لأن هزمة الوصل قبلها إنما جئ بها حيث سكن الأول وضعف
قول الضرير أيضاً بأن رمع لا يستعمل بمعنى أسرع ، وإنما يستعمل
بمعنى أسرع اهرمع كاهرع سواء في المشى والدعوى وغيرها .

وأما رمع فمعناه تحرك كما صرح به الضرير ، فإنما يصح قوله :
لو كان رمع بمعنى أسرع ، ورجوع اللفظة وهى هنا اهرمع إلى موافقتها
لفظاً ومعنى ، وهى هرع أولى من رجوعها إلى موافقتها لفظاً فقط ،
وهو رمع لأن معنى رمع عام وهو مطلق التحرك ، ومعنى هرع خاص
وهو التحرك بالإسراع ، وقد يجاب عن الضعف الأول ، بأن زيادة الهاء
أولاً ، ولو كانت نادرة أو غير ثابتة ، فتخريج كلام الناظم على ثبوت
زيادتها على الندور أولى لما فيه من عدم التكرار المصرح حال
النظم بعدمه ، والموقع في توهم أنه وزن غير مكرر ، مع أن القصد (ح)
أنه مكرر .

ويجاب عن الضعف الثانى بأن اهرمع لما كانت فيه زيادة الحروف
أم يوافق معنى رمع لأن زيادة الحروف تكون لزيادة المعنى كما هنا ،
فإن اهرمع التحرك بالسرعة في المشى ، ورمع لا يازم فيه هذه السرعة ،

بل قد يخالفها ، وكالشقذاف بالألف للمركب العظيم والشقذف بعدم
الألف للصغير ، وذلك الأصل في انزيادة .

ويجاب أيضا بأن رمع يستعمل أيضاً بمعنى أسرع فليكن اهرمع
من هذا لا من رمع بمعنى تحرك بدون سرعة ، فقد وافق لفظاً ،
ومعنى ولو سلمنا بطلان قول الضير لم نسلم التكرار ، بل نقول ادلس
افعل بتشديد العين أو افعلس بتشديد اللام كما مر أنهما قولان ،
وكون الأدلس لا يستعمل إلا في الحيوان غير متفق عليه ، وكأن الناظم
سمع منه ادلس واهرمع افعل بتشديد الميم .

وذكر صاحب الإيضاح وصاحب الإفصاح أن الأصول في اهرمع
هرمع بأصلالة الهاء والراء واحدى الميمين ، والعين وزيادة الهزة والميم
الأخرى ، وأصلها نون ، فهرمع بوزن دحرج وخرجم وفعل ، واهرمع
بوزن اخرجم ، فوزن اهرمع افعل بتشديد اللام الأولى ، أصله
اهرمع بالنون أبدات ميماً وأدغمت في الميم ، لأنه لا يلتبس ، ألا ترى
أنه لا يوجد في الكلام افعل ، وتكون اللام الأولى والثانية سواء
لا نجد مثل : ادحرج بتشديد الراء ، وإنما يوجد هذا البناء واللام
الثانية والثالثة سواء نحو : اطمأن واقشعر ، ولو كان هذا موجوداً
لم يجز الإدغام لما يؤدي اليه من الإلباس ، ألا ترى أنه لا يجوز
الإدغام في صنوان وقنوان والدنيا ، لأنك لو أدغمت لالتبس بالمثلين .

وجاز الإدغام في امحى ، والأصل انمحى ادغمت النون الساكنة
في الميم ، لأنه ليس في الكلام افعل بتشديد الفاء ، ولو كان فيه
افعل بتشديد الراء ما صح إدغام هذا ، ألا تراهم قالوا ثاة
زغاء ، وغنم زغم ، فلو يدغموا النون في الميم ، لأنهم لو أدغموا لتوهم
أنهما ميمان ، وأنه من ألزم بتشديد الميم أ . ه .

ولا يصح تخريج اهرمع في البيت على ذلك ، لأنه يتكرر مع اخرجهم ، ويلزم على ما ذكر في الإنصاح في اهرمع ، وأن اخرج بتشديد الراء لا يوجد أن يكون ادلس مثلاً اخرجهم ، وأن الكلمة رباعية والأصل ادلنمس ، فوقع الإدغام لعدم اللبس ، وهذا ينبئ على سماع دلس ، ولا يخرج ادلس في البيت عليه لثلاث يتكرر مع اخرجهم قتاله صاحب التحقيق •

الوزن السابع : افعلنلس ، بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام ، والسين بعد اللام ، وهو سداسي من مزيد الثلاثي للإلحاق باخرجهم نادر ، وهو وزن لا يعتمد نحو اعنكس الشعر اثبت سواده ، وكثر واجتمع ، واعنكس الرمل تراكم ، ومثله في المعنيين اعنك ، وذلك قول ابن النظم •

وقال الضير : أصل العين فيه حاء مهملة فردة الى الحك بفتح الحاء واللام وهو شدة السواد ، ويقال : اعنك كما أشار اليه القاموس •

وقال الضير : أو هو مأخوذ من العنك ، وهو قطعة من الليل من أوله الى ثلثه ، أو قطعة مظلمة منه مطلقاً ، أو الثلث الباقي وغير ذلك من معانيه ، فالنون أصل ، والوزن افعلنلس ، قال وكذا وزنه إن جعل من اسود حانك بالنون •

قال صاحب التحقيق : وشبهته في ذلك أنه لم يجد للعين مساكاً في هذه المادة ، والذي قال ابن المصنف هو قول الأئمة ، ونقلهم ، وكان الضير حصر اللغة في الجوهري والمختصر ونحوهما ، وادعاء انقلاب الحاء عيناً بعيد ، وإن وقع بينهما تكافؤ وهو مع ذلك لغة قوم مخصوصين ، واعنكس مطرد عند الجميع مع أن زيادة النون

أكثر من زيادة اللام ، ولا سيما وهي ثالثة ساكنة غير مدغمة ، وبعدها حرفان ، فإن ذلك مما اطرده فيه زيادتها ، فهي اذا وقعت ثالثة ساكنة بمنزلة الألف ، ألا ترى أنها تعاورها في الكلمة الواحدة في نحو- و : شرنبث وشرابث ، وكذا تحذف في عرنتن فيقال عرثن وليس عرثن ببناء أصلى ، لأنه لا توجد كلمة تتوالى فيه أربع متحركات ، فليس في الكلام فعل بضم اللام الأواى ، فدل حذفها على الزيادة •

وأو كانت أصلاً لم تحذف ، ولا سيما من الوسط ومثله : عرنقصان وعرقصان عند من قاله بالنون ، وهو عند سيبويه ، بالياء فهذه أمور تدل على أن النون اذا وقعت كما ذكر فهي زائدة ، ولا يقال : إن اللام لما سقطت في عنك وحذفك دل على زيادتها إن لم يثبت أنهما أصل لا عكس •

قال : والشرنبث الضخم الكفين ، ويوصف به الأسد ، والعرنتن شجر يدبغ به ، والعرنقصان نبت بالبادية ، وقيل : هو بالذنون دوية . . .

وقوله : انتخلا بضم التاء وكسر الخاء المعجمة بالبناء المفعول ، أو بفتح التاء وكسر الخاء ، والألف المبدلة من نون التوكيد بالبناء اللهم حسن جداً لأنه مستعار من نخله بالمنخل لأنه يخلص الطيب من غيره ، ويميز بين المختلطين ، فأشعر به أن هذا شيء حقق وجري على الأصول المقرر ولم يرد به الوزن ، لأن وزنه افتعل وقد مرّ افتعل بل الإشارة الى ما ذكر وتم به البيت أيضا •

تقمة : يجوز أن يكون ككتب في البيت مجرداً من التاء المضمة كما في كثير من النسخ ، فيكون تاء ككتب وباءؤه وجيم جلمطت ولامه ، وزنها فعلن بإسقاط الألف بين الفاء والعين ، فيكون ج-زءاً مخبئاً

أى غير مأتى فيه بحرف ثان ساكن ، ويجوز أن يقرن بها فيقال :
كلقتبت بالتاء بعد الباء ، فيكون من هذه التاء مع ما ذكر وزنه فاعلن
بإثبات الألف فهو جزء غير مضبون كما وجد في بعض النسخ وهو
أولى لسلامته من الخبن ، وليوافق ترمست قبله ، وجمطت بعده في
إثبات تاء الضمير ، وكون مثل تلك التاء ضميراً بحسب الأصل .

ويجوز إشباع تاء جلمطت بالواو إن ضمت ، وبالألف إن فتحت
وفتحها هي ، وفتح مثلها أولى ، وبالياء إن كسرت فيكون ميم جامطت
وطاؤه وتاؤه ، وحرف الإشباع ، وواو العطف ، وعين غلصم ولامه ،
وزنه مستغلن تاماً .

ويجوز عدم الإشباع فيكون ما ذكر على وزن مستغلن بإسقاط
الفاء ، فيكون جزءاً مطوياً أى محذوفاً منه حرف رابع ساكن ،
أى غير مأتى فيه بحرف رابع ساكن ، مثل فاء مستغلن ، وعدم
الإشباع ولو لزم عليه الطى الذى هو فرع عن عدمه أولى من ثبوت
الإشباع ، لأنه مغنى عنه استعمال الطى ، وهو جائز مطرد كثير جداً ،
لا خلاف فى جوازه بخلاف الإشباع ، فإنه ولو ورد قليلاً فى
النثر ، وكثيراً فى الشعر ، لكن لم تبلغ كثرته كثرة الطى ، وإنم تكذب
مع أنه لا يقاس إلا فى الضرورة على وجه التجاء إليه ، واستعماله
فى غير الآخر من البيت ، أو آخر شطره الأول فيه عيب وركبة ،
ودلالة على عدم اتساع الكلام لصاحب البيت ، وعدم جودته فى
النظم .

بل قد يقال لا حاجة إليه فى البيت ونحوه مما استغنى عنه فيه
لأن الوزن فى البيت لا ينكسر بعدم الإشباع ، ولا يفسد ولذلك لا ترى
الناظم وأمثاله يشبعون حيث كان لهم غنى عن الإشباع .

وأما قوله :

قلت وقد خـرت على الكـلال
يا ناقتى هاجـلت من مجـال

وقوله :

✽ والخيل خارجة من القسطال ✽

وقوله :

وإننى حيث ما يثنى الهوى بصرى
من حيث ما سـلكوا ادنوا فانظـور

وقوله :

لو أن عمـراهم أن يرقـود
فانهض وشـد المتـزر المـقدودا

وقوله :

فأنت من الفـوائـل حين ترمى
ومن ذم الرجـال بمنـتـزاح

فإنما أشبعت فيهم الحركات ليخرج حرف اللين ، فيكون ردفاً لأن
ترك الـردف في بيت بعد بيت وقع فيه الـردف عيب لا يجوز ،
ولـيـر واو نادرا ، فالأصل الكـلال والمقـسطال ، ومنـتـرح بـعدم الألف فيهن ،
فأشـبـعت فـتـصـات الكـلف الثـانـية والـطـاء وانزـاى ، فتولت الألف قبل
روى البيت تسمى ردفاً ، والأصل فانظر ويرقد بـعدم الواو ،
فأشـبـعت ضـمت الـطـاء وضـمة الـدال ، فتولد الواو قبل الـروى
تسمى ردفاً كما قال الخـزرجى ، وردفاً حـروف اللين قبل الـروى .

وأما قوله :

كأنى بفيحاء الجناحين لقوة

على عجل منى لطاطىء شيمالى

بالياء بين الشين والميم للإشباع ، والأصل شمالى بعدمها ، فوجهه أن تلك الياء آخر الوجد المجموع في وسط الجزء ، لأن قوله شيمالى مع الهزة متصلة قبله هو مفاعيلن من الطويل ، فتلك الياء نظير ألف مفاعيلن لا بد منها ، فظهر لك بطلان قول صاحب فتح الأفعال : أنه لا بأس بإشباع ضمة جلمطت لإقامة الوزن من الزحاف ، أى التخيير ، لأن مثل هذا الزحاف حائز قطعا بلا خلاف وهو مطرد .

فان أقيم الوزن عنه بعدم الإشباع بل بساكن من غير إشباع فالولى وأرجح ، فان أقيم عنه بالإشباع فإثبات الزحاف ، وعدم الإشباع أولى ، وإن لم يبطل قوله : كاد يبطل .

الإعراب : اشتمل البيت على معطوفات على حد ما مر ، بعضها بمعاطف مذكور ، وبعضها بمحذوف ، وثم بمعنى الواو أو للترتيب انذكرى بلا مهملة ، وبحث في ذلك في النحو ، وتاء اهرمت ساكنة ، وانتخلا بفتح التاء وكسر الخاء أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد مبدئة ألفا للوقف أو لإجراء الوصل مجرى الوقف ، والفاعل مستقر وجوباً ، والجملة مستأنفة ، أو هو بضم التاء وكسر الخاء ماض مبنى للمفعول ، وألفه للإطلاق والنائب مستقر عائداً الى ما ذكر ، والجملة حال مما ذكر مما يصاح أن يكون صاحب حال أو خبر بمحذوف ، أى ما ذكر انتخل أو ألفه ضمير عائداً لاهرمت واعلنكس ، والجملة خبر عنهما واعلم أن ثم بالتشديد فيه ميمان : الأولى الساكنة المدغمة هي آخر الشطر الأول ، والثانية المفتوحة أول الشطر الثانى .

واعلوط اعنوججت بيطرت سنبل زمر
 لعل اضمن لتسلقى واجتنب خلا

اشتمل هذا البيت على ستة أمثلة مشار بها الى ستة أوزان :

الوزن الأول : افعول ، بزيادة همزة انوصل أولا ، والواو المشددة بين اعين واللام ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وقيل للإلحاق باحرنجم ، ويكون متعدياً ولازماً ، فالمتعدى نحو : اعلوط بفتح اللام ، وتشديد الواو ، وأصوله علط نحو : اعلوطت المهر أى ركبته عرياً ، واعلوطت الفرس كذلك ، وكذا الجمل واعلوطت البعير تعلقت بعنقه ، وعلوته واعلوطته ركبته بلا خطام ، واعلوطت فلاناً أخذته وجلسته ولزمته ، واعلوطت الأمر ركبت رأسه ، واعلوط الجمل الناقة تسراها ليضريها ، ويستعمل اعلوط لازماً أيضاً .

قال الجرمى : سألت أبا عبيدة : ما اعلوطت المهر ؟ فقال : ركبته ، وسألت : لأصمعى فقال : اعتنقته ، واللازم مثل اخروط الشعر أى طال ، وامتد أو امتد ولو بلا طول ، قال الأعشى :

لا تأمن النازل الكـومان ضربته
 بالمشـرفى إذا ما اخروط انـشمر

واجلوز الليل طال ، أنشد أبو الفتح :

ألا حـبـذا حـبـذا حـبـذا حـبـذا
 حبيب تحمـلـت منه الأذى

ويا حـبـذا بـرد أنـيـه
 إذا أظـنـم الـليـل واجـلـوذا

واجلوذ الرجل أسرع في السير ، واجلوذ المطر نقص ، قال
الشاعر :

بشييته الحمد أسقى الله بلدتنا
وقد فقدنا الحمـا واجلوذ المطر

أى نقص ، واخروط الطريق طلل ، واخروطت الشركة في رجل
انصيد انقلبته عليه وعقلته ، واخروطت اللحية طالت ، واخروط مضى ،
ومعنى اقمول الدخول واتقحم وقيل : إنه يأتى لمبالغة كافمـوعـل ،
فعلى هذا لا يكون مقتضياً بل ملحقاً .

الوزن الثانى : افعول ، بزيادة همزة الوصل والواو بين العين
واللام ، وإحدى اللامين وهو سداسى من مزيد الثلاثى للإلحاق
بآخرنجم ، وقيل غير ملحق ، وهو لازم نحو : اعثوجج بهمـزة زائدة
فعين فشاء مثلثة فواو زائدة فجيمين ، إحداهما زائدة بمعنى
ضخم وغلظ .

وبمعنى أسرع ، والاعثوجج بفتح العين والشاء وسكون الواو وفتح
الجيم الأول البعير الضخم السريع ، وذلك هو الذى فى البيت ، وتاء
غيره فى البيت ساكنة ، والمشهور اعثوجج بهمزة ، فعـين فمثناة ، فواو
فمثناة ، فجيم وهو بالمعنى المذكور ، ولا يصح فى البيت لأن وزنه افمـوعـل
فيتكرر مع احلولى ، فثبوتـه فى بعض نسخ البيت باطل .

الوزن الثالث : فيعل ، بزيادة الياء المثناة تحت بين الفاء والعين
للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى ، ويكون متعديا
نحو : بيطر زيد الدابة أى شق عن موضعـه داؤها ليعالجه ، ومنه
سمى البيطار .

شـق الفريضة بالمدرى فانفذها

شـق المبيطر اذ يفشى من العضد

ويكون لازما نحو هيزر أى مات ، وهيكل الزرع تم ، وعيظ
الرجل وعيظ بالذال والضاد المعجمتين أحدث عند الجماع ،
وسيطر تسلط ، وبيقر خرج من الشام الى العراق ، قال امرؤ
القيس :

ألا هل أتاهما والحوادث جمـة

بـ أن امرأ النقيس بن يملك بيقرا

وقيل : خرج من بلد الى بلد ، وقيل : غدا متمسكاً خاضعاً ،
ومنه :

* كما يبيقر من يمشى الى الجلسد *

والجلسد صنم فى الجاهلية ، وهيمن قال : آمين أو أمن غيره من
الخوف ، والمهيم من أسماء الله تعالى ، أو بمعنى الأمين أو المؤتمن ،
أو ائمشاهد ، صات صوتاً خفياً ، وهينمت الأرض أبقلت أو أخرجت
الهيم أى القطن .

الوزن الرابع : فنعل ، بزيادة النون بين الفاء والعين للإلحاق

بـدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : سنبل الزرع أى ظهر
سنبله ، ويقال أيضاً : سبل وأسـبل بالألف أكثر ، وهذه المـادة
كثيرة ، والأكثر من الانحاة والصراف أن نونه أصل ، فوزنه فعـل
كدحرج ، ونحو : زنجر قرع بين ظفر إبهامه وظفر سبابتة ، وزنهر
الى بعينه اشتد نظره ، وأخرج عينه ، وهندس الأسد اجتري ،

وهندس الرجل جرب الأمور وجاد نظره ، وهندس قدر مجارى
القنأحيث تحفر •

وهنبس تجسس عن الأخبار ، وهنبس أخفى الضحك ، وهنبس
ضعف ، وحقر وردى ، وهنبس عظم بطنه ، وحندر الشيء أصلحه ،
وحنجره ذبحه ، وحنجرت العين غارت ، وزنبر تكبر كثرنبر ، وخنخف
ودندن لم يبين كلامه ، وخنشل اضطرب من الكبر أو أسن ، ويكون
ذلك الوزن لازماً ومتعدياً كما رأيت •

الوزن الخامس : فعمل : بزيادة الميم بين انفاء والعين للإلحاق
بدرج ، وهو ريعى من مزيد الثلاثى نحو : زملق المجل أى ألقى
ماءه قبل الإيلاج ، وكذا فى العقلاء وأصوله زلق يقال زلقت قدمه •

الوزن السادس تفعلى : بزيادة التاء فى أوله ، والإلف فى آخره ، وهو
ملحق بتدريج ، وقيل مقتضب ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى ، وهو
مطأوع سلقى وهو لازم ، لأن سلقى يتعدى لواحد ، وقد مرّ معناه
وبقى عن الناظم تفعلى المالحق بتدريج ، وإحدى لاميه زائدة نحو :
تجلبب ، فإنه ملحق بتدريج ، وتقومول كنزهـوك ، وتفيمل كغبيطر
وتشيطن أى أشبه الشيطان ، وتقوعل كتجورب ملحقات بتدريج ،
وتقعلت كتعفرت وفعلت كمفرت وغير ذلك تعلمه مما مر •

وهنا • • • كلام الناظم فى أبنية المزيد ملحقاتها ومقتضياتها ،
ولكونها مبحثاً تزل فيه الأقدام قال : اجتنب خلا •

نتيجهات :

الأول : ذكر السعد أن تفعل بتشدديد العين وتفاعلى ملحقات
بتدريج ، وكذا ذكر ابن الحاجب فى الشافية ، والجاربردى فى شرحها •

وأصل ذلك للزمخشرى في مفصله ، ويرده أن تضعيف العين لا يكون للإحراق ، لأن تفعل مطاوع فعل بالتشديد ، وفعل غير ملحق بدخرج لاختلاف مصدريهما ، فكذا مطلوعه ، وأن الألف لا تكون للإحراق إلا بدلا من الياء في الآخر ، لأنه إن ألحقت ألفا في الوسط زال الإحراق لفوات الحركة ، فيفوت إعطاء الملحق حكم الملحق به ، وإن ألحقت ياء وجب بقاؤها ، فيفوت القاعدة من قلب الياء المتحركة ألفا بعد فتحة ، بخلاف حركة الآخر ، فإنها غير معتد بها في الزنة كما مرّ وتخصيص ابن الحاجب ذلك في شرح الشافية بالاسم خلاف الصحيح ، وربما يرده قول : العرب تضام القوم بالإدغام ، ولو كان مَحَقًا بتدريج لقليل : تضاموا بالثك ، كما قالوا تجلبب .

لاختلاف مصدريهما ، فكذا مطلوعه ، وأن الألف لا تكون للإحراق فليس كتاب ملحق بقمطر ، ولا غلابط بقذعمل ، لأن حرف العنة إذا وقع حشواً قبله حركة تناسبه جرى مجرى الحركة والمدة ، فلا يقابل بحرف صحيح فلا يالحق بناء ببناء ، وجاز إذا كان طرفاً ، لأن آخر الكلمة يتعرض للتغيير كإسكانه للوقف .

وعن ابن الحاجب في شرح المفصل كثر زيادة الألف ، فحكموا بأنها لا تكون أصلاً إلا وهي منقلبة عن واو أو ياء ، لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات ، فكروها أن يضعوا منها ما لا يقبل الحركة ، ولذلك لم يوقعوها أيضاً للإحراق ، لأنهم إذا لحقوا قصدوا إجراء البنية مجرى الأصل ، فكروها أن يضعوا للإحراق ما لا يكون أصلاً .

الثاني : اقعنس من القعس ، وهو خروج الصـدر ودخول الظهر ضد المحدث ، قال أبو عمرو بن العلاء ، سألت الأصمعي عنه ،

وقدم بطنه وأخر صدره ، وقال : هكذا ووقع للسعد في تفسير اسلنقى أنه قال : أى نام على ظهره ، ووقع على قفاه .

قال اللقانى : ليس النوم شرطاً ، والمراد الاضطجاع ، واقتصر الجاربردى على تفسيره بوقع على قفاه .

قال ابن قاسم : ويحتمل أن الشارح يعنى السعد اطلع على أن بعضهم عبّر بالأول ، وعبر بالثانى فجمع بينهما إشارة الى أن المراد بالأول الثانى تفسيراً لمراد من عبر بالأول ، ويقرب منه قول الجاربردى قد يقال : إن قوله ووقع على قفاه تفسير للنوم ، وإنما لم يقتصر الشارح على ما ذكره مع إغناؤه عن الأول تبعاً لهم في التعبير بذلك ، وفائدته التفصيل بعد الإجمال ، ليكون أوقع في النفس .

الثالث : قال الطباوى : خلاصة القول في مزيد الثلاثى قول الجاربردى ، وهو أى الثلاثى المزيد فيه إما أن يكون موازناً للرباعى أو غير موازن ، والموازن إما أن يكون ملحقاً أم غير ملحق ، والملحق إما بدخرج أو بتدخرج ، أو باحرنجم ، أما الملحق بدخرج فهو شمل أى أسرع ، ود-وقد أى ضعف وهرم وبيطر أى عمل البيطرة من البطر وهو الشق ، وجهور أى جهر وقلنس أى ليس القلنسوة .

وأما الملحق بتدخرج فهو تجلبب أى ليس الجلباب ، وتج-ورب أى إبس الجورب ، وتشيطن أى فعل فعلا مكروهاً ، وترهوك أى تبختر ، وتمسكن أى أظهر الذل والحاجة ، وتغافل وتكلم ، وينبغى أن يعلم ويتحقق أن الإلحاق في تجلبب إنما هو في تكرير الباء والتاء ، إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدخرج ، لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة ، وفي تجورب وتشيطن وترهوك بانساو والياء كما مر .

قال : وفي تمسكن كلام يأتي في باب الزيادة ، أى وهو أن الميم زائدة توهمت أصلاتها للزومها تصارييف الكلمة ، وليس الألف في تغافل للإلحاق ، لأن الألف لا تقع للإلحاق خشوا لا في الاسم ولا في الفعل ، وتضعيف العين لا يكون للإلحاق ، فتكلم لا يكون ملحقا ذكر جميع ذلك في شرح الهادى ، ثم قيل : فيه إطلاق لفظ الإلحاق هنا بسهولة .

وأما الملحق باحرنجم فنحو : اقعنسس واسلنقى ، فهذه أقسام المحققات وهى خمسة عشر ١ ٥ ٥ ٥ .

وكانه أسقط منها شريف سهوا كذا قال الشيخ يعنى اللق-انى ، وقوله : وقلنس أى لبس القلنوسة ، قال فيه بعض المحشين : صوابه ألبس لأن الفعل متعد ، وبمعناه وفي حكمه قلنس ، ولم يصح إشارح بعده اكتفاء بما نقله عن الصحاح يعنى بالشارح الجاربردى .

قال : وذكرت في كتاب التعريف أفعالا أخرى ندر إلحاقها بدحرج ، ومما لم أذكره فيه افترض الشيء بمعنى فرضه أى قطعه ويرنأ رأسه بانرناء أى الحناء ، ويحرب الشجرة تثبها ، وعربط وجلمط رأسه أى حلقه .

وقوله : لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة ليس على عمومه ، ففى التسهيل ولا تكون الهمزة للإلحاق أولا إلا مع مساعد ، كد-ون ألدد ، وواو ادرن يعنى لا تكون أولا للإلحاق إلا إذا كان معها حرف آخر للإلحاق ، وألدد ملحق بسفرجل لأنه من اللدد ، فالهمزة والنون فيه زائدان للإلحاق ، وإظه-ار التضعيف ي-دل على ذلك ، وادرون بمعنى الدرن ، فاهمزة والواو فيه زائدان للإلحاق بجردخل ، قال ناظر الجيش : والظاهر أن المساعد لا يكون غيرهما ،

ثم قال الجاربردى : وأما غير الملحق من الموازن فثلاثة نصوص : أخرج وجرب ، وقائل لأن شرط اللصاق توافق المصدرين ، وقد قالوا : شعل شملة ، كما قالوا : دحرج دحرجة ، ولم يجيء مصدر أخرج وأضويه على ذلك .

فإن قلت : فقد قالوا : أخرج إخراجاً ، كما قالوا : دحرج دحراجاً ؟

قلت : أجيب عنه بوجهين :

الأول : أن الاعتبار إنما هو بالفعالة لا طرادها وعمومها في جميع صور فعل ، وأما الفعالة فلا اعتداد به ، وإنما هو دخيل فيه غير مطرد أى غير مقيس ومجيئه في بعض المصادر ، فانهم لم يقولوا قحطاً وعرنانداً ، بل قحطبة وعرندة .

والثاني : أن الشرط توافيق المصادر أجمع أى ولم يجيء الفعالة في مصدر أخرج كما جاءت في مصدر دحرج ، قال وأما غير الموازن فسبعة نصوص : انطلق واقتدر ، واستخرج واشهب ، واعزودن ، واعطوط ، وإنما حكمنا على اقنعنس بأنه موازن لأحرنجم ، وعلى استخرج بأنه غير موازن له ، لأننا لم نعن بالموازنة ضرورة حركات وسكنات ، وإنما عنيان بها وقوع الفاء والعين واللام في الفرع ، موقعها في الأصل الملحق به ، وإن كانت ثم زيادة فلا بد من وقوع معانيها في الملحق ، واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الأصلية والزيادة جميعاً ، أما في الأصاية فلان الحاء وهو فاء وقع موقع النون الزائدة في الأصل .

وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين ،
وليس في الفرع نون في موضعها أ . ه .

قال الشيخ يعني اللقاني : وبه تعام ما في كلام المصنف يعني
السعد ، فيما مضى وفيما سيأتى من قوله : ويلحق به أى يتدحرج نحو
تجلبب إلخ ، وكأنه أشار بما مضى إلى ما يرد على قول الشارح :
وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج كما بيناه المعلوم ، ذاك من
قول الجاربردى ، وليست الألف إلخ ، ومن قوله : وتضميف العين ،
وقوله : وفيما سيأتى إلخ كأنه إشارة إلى ما في تمسكن من أنه
اختلف هل ميمه أصنية أم زائدة ، والفصيح تسكن فوزانه تمفعّل ، والميم
زائدة وإلى بيان ما تحقق به الإلصاق الذى ذكره الجاربردى بقسوله :
وينبى أن يعلم أن تحقق الإلصاق في تجلبب إلخ فليتأمل .

تنبيه : قول الجاربردى : وإنما هو دخيل فيه غير مطرد ،
قال بعضهم في حواشيه : الضمير الأول للفعلال ، والثانى
لفعل ، ونفى الاطراد صادق في الجملة ، وإن اطرّد في المضاعف كرلزل
وتقلقل ونحوهما ، والدخيل من قولهم هو دخيل في القوم ، أى من
غيرهم ، ويدخل فيهم ، فكل كلمة أدخلت في كلام العرب أيسر منه
فهي دخيل أ . ه .

وقوله : لأننا لم نعن بالموازنة ، صورة حركات وسكنات إلخ ،
هذا الكلام مأخوذ من شرح المفصل وتعميمه مخرج لنحو أخرج
وأخويه من الموازنة ، لأنها فيه ليست إلا بحسب الحركات والسكنات
كما لا يخفى ، وصرح به الموصلى ، ومن ثم سوى الشريف وغيره
من الشارحين بينها وبين استخراج ، فجعلوا الكل من الموازن غير
الملحق .

قال النظام : ولا يذهبن بك الوهم الى أن نحو : استخرج يجب أن يكون ملحقاً بأحرنجم لتوازيهما ، وتوازن مصدرهما ، وسائر تصاريهما ، لأن أحرنجم مزيد فيه ، وكل ثلاثي يلحق بمزيد الرباعي يجب أن يكون فيه من الزيادة مثل ما في الملحق به ، ويجب أن يكون في استخرج نون زائدة مكان نون أحرنجم أ . ه .

ومنه يظهر أن ما في الشرح معنى الموازنة على وجه الإلحاق بمزيد الرباعي لا مطلقاً ونحوه صرح اليزدي في ذى الزيادة وهو ظاهر كلام الشارح أيضاً هنا ، فلا مخالفة بينه وبين كلام غيره من الشارحين فليتأمل أ . ه . كلام الطيلاوي .

الاعراب : الواو للاستئناف ، واعلوط مع ما عطف بمده بمحذوف مفعول اضمم ، ووجه الابتداء به في الجمل مفعول أنه أول البيت ، ومفصول عما قبله بابتخلا ، أو الـواو للعطف ، وزملى مفعول لاضمم ، ووجه أنه تلاه وعليه ، فجمله انتخلا معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه إن لم تجعل حالاً أو خبراً على ما مر ، وإن جعلت خبراً فالابتداء والخبر معترضان .

واضمم فعل أمر مستتر الضاعل وجوباً والثفون نون التوكيد الخفيفة ، وجمله اضممن على كل حال مستأنفة ، جملة اجتنب من فعل أمر وفاعله المستتر وجوباً معطوفة عليها ، وخلا مفعول اجتنب ، والله أعلم .

فصل ١ المضارع

أى فى أحكام المضارع من حيث هو ، سواء فتح ماضيه أو كسر أو ضم ، سواء كان ماضيه ثلاثياً أو غيره ، وهى افتتاحه بحرف من حروف مخصوصة ، وتحريك هذا الحرف بفتح أو ضم أو كسر ، وتحريك ما قبل آخره بكسر أو ضم أو فتح ، وأما رفعه ونصبه وجزمه فمحله النحو ، وجعل صاحب فتح الأفعال ما يفتح به حكماً من أحكامه سهو ، بل هو بعض ذاته الذى ينقل ويتصور به ، والحكم على الشئ إنما هو بعد تمام صورته وتعقلها ، اللهم إلا إن جعل ما فى قوله ما يفتح به واقعة على الافتتاح ، فتعود اليه بآء به لا على حرف المضارعة ، وفى بعض النسخ إسقاط قوله : فى المضارع ، وفصل خبر لمحذوف على ما مر ، وفى المضارع متعلق بمحذوف نعت أو حاله على ما يعنى من مقامه .

• ببعض نأتى المضارع المفتوح •

أى افتتح المضارع ببعض نأتى أى اجعل أول المضارع حرفاً فى حروف قولك نأتى ، وهى النون والالف معبراً بها عن الهمزة ، لأنها تكتب على صورة الالف فى كثير من الصور ، منها : كونها أول المضارع ، والتثاء والياء الموجودات فى البيت خطأ لا لفظاً ، لأنها حذفت لالتقاء الساكنين ، والإشارة بها فى الخط كافية بمسونة أن نأتى فى الأصل مضارع أتى ، فلا بد فى آخره من ياء ، ويجوز كون نأتى بهمزة بعد النون مسهلة ، فليس (ح) أصله مضارع أتى ، بل حروف جمعت .

وتعبيره بنأتى أولى من تعبير غيره بنأتيت من حيث أصل المعنى ، لأن نأتى أصل معناه إنيان واتصال ، ونأتيت أصله بعد وانفصال ، والأولى التعبير بنأتيت بتقديم الهمزة على النون من حيث إن أصل معناه القرب والاتصال ، ولكون كل حرف ضعف ما قبله الهمزة للواحد المتكلم ، والفنون الواحد المتكلم عن نفسه وعن غيره ، سواء كان غيره واحداً أو اثنين أو أكثر ، وللواحد المتكلم عن نفسه ، والياء للغائب والغائبين مذكرين ، أو مذكر ومؤنث ، وللغائبين ذكوراً أو مع إناث ، وللغائبات ، والتاء للمخاطب والمخاطبين مذكرين أو مذكر ومؤنث ، وللغائبات مذكرين أو مع إناث ، وللغائبات ، وللغائبة وللغائبتين .

وقال ابن الباذش : يعبر في فعل الغائبتين بآياء المثناة تحت ، إذا كان المسند اليه ضميراً قبله نحوهما يقومان ، ولأن أنيت بتقديم الهمزة من معانيه في الأصل الإدراك ، فليعبر به تساؤلاً بإدراك العلم ، ولأن الهمزة والنون للمتكم السابق على المخاطب ، لأنه لا يكون مخاطباً إلا بعد التكلم والتاء للمخاطب والغائب ، وتقدم على الياء ، لأن الياء لا تكون إلا للنية ، والخطاب يشارك التكلم في الحضور ، وهذه انكحة موجودة في نأتى أيضا .

قال السعد : يجمع تلك الحروف قولك أنيت أو أتيت أو نأتى .

قال ابن قاسم : قدم أنيت لأنه بمعنى أدركت ، ففيه تفاؤل بإدراك المطلوب ، وما فيه من النسبة التضعيفية ، إذ كل حرف على الضعف مما قبله باعتبار ما وضع له ، وقدم أتيت على نأتى ، لأن الماضى قبل المضارع ، وأتيت ماضى مع فاعله ، ونأتى مضارع . ه .

قلت : ويجمعها قولك : تأين بتاء فهمزة فياء بعدها نون الإضمار ، ومعناه سبقن ، ويجمعها أيضا قولك أنتى عضو امرأ للواحدة ،

فتفتح الهمزة أو مضارعاً فتضم ، وانتاء العضو إيرامه ، وقولك أنتى
بالضم مضارعاً والفتح أمراً لها بمعنى انتأخر أو كسر الأنف وتوريمه ،
أو موافقة شكل غيرك وخلقه ، وقولك تنبىء بضم التاء من أنآه
أبعده ، أو من أنآه بمعنى أنهضه بجهد ومشقة ، أو أنهضه
مثقلاً لجمل ، أو أماله •

وقولك : نيات بالهمز بمعنى عدم إحكام الأمر ، وقولك : ينتؤ بياء
فتاء فنون فمهزة من تتأ بمعنى أقام ، وقولك : ينتؤ بياء فنون
فتاء فمهزة أى لينتبر أو ينتفخ أو يرتفع أو يطلع عليه - م أو يخرج
من موضعه من غير أن يبين •

وقولك يانت بالهمز مضارع أنت من باب ضرب بمعنى أن أنينا
أو حسد أو قدر الشيء ، وقولك أنيت أى محسود ، وقولك أنتى أمراً
للواحدة أى إنى ، أو احسدى أو قدرى ، وقولك ينئت وينأت بكسر الهمزة
وفتحها من نأت بمعنى نهت مطلقاً ، أو فوق الأنين ، أو حسد •

وقولك : تثين أى تحين ، وقولك أمتى بالإضافة المياء وضم الهمزة
مع سكون التاء أو ضمها أى حمار أتى وأتتى بالإضافة وضمهما
أى قواعد هودج ، وما ارتفع من أرضى ، وقولك : يأتن بالهمز وكسر
التاء من أتن بمعنى أقام •

ويجوز فى البيت ثانى بناء الخطاب أو الغيبة ، مضارع أنى بالنون
فمعينه نون ، ونأتى بالنون المتكلم عن نفسه وغيره ، أو عن نفسه - هـ
مضارع أتى بالتاء فمعينه تاء وهو المذكور أولاً الموجود فى النسخ ،
والأرجح أن لا تبدل همزة الأول ألفاً صريحاً ، بل تبقى همزة ليكون
صريحاً فى الدلالة على الهمزة ، وتسمى تلك الحروف حروف المضارعة ،
ومثال الهمزة للمتكلم المذكر (وانى أعيذا) ومثالها المؤنث المتكلم :

(قالت انى أعوذ بالرحمن) و (ألد ولنا عجوز) و (لئن لم يفعل ما أمره) •

وتمثيل صاحب تحقيق المقال المتكلم المؤنث بـ (إنى أعيذا بك)
سـ هو فإن أعيذ فعل لذكرى صلى الله وسلم على نبينا وعليه وعلى
غيرهما من الأنبياء •

وقولنا : الهمزة للمتكلم ، والنون للمتكلم ومن معه أو وحده ،
والتاء للمخاطب ، والياء للغائب ، ونحو ذلك تجوز وتسامح بقريئة
ظهور أن الحرف لا يكون مسماها الذات ، وأن دلالة حروف المضارعة
ليست على وجه الاستقلال ، بل في حال وجردها في الكلم بدليل
أنها إذا كانت حروفاً مجردة لا تدل على شيء ، ومن هذا اعتبر في
دلالة الكلمة على معناها الاستقلال أو يقدر مضاف أى الهمزة والنون
لتكلم المتكلم ، والتاء لخطاب المخاطب ، والياء نغية الغائب •

ومثال النون للمتكلم ومن معه : (إياك نعبد وإياك نستعين)
وسواء في هذا المتكلم ومن معه أن يكونوا ذكراً أو إناثاً ، أو ذكوراً
وإناثاً ، سواء كان مع المتكلم المذكر أو المؤنث مذكر أو مؤنث أو أكثر ،
وسواء كان معنى الفعل للجميع أو للمجموع ، أو لمن مع المتكلم لا المتكلم
كقول الأمير نجاهد ونقاتل ، مع أن المجاهد المقاتل عسكره دونه •

وقولهم : النون للمتكلم ومن معه ، أو للمتكلم مع غيره ، أو للمتكلم
إذا كان مع غيره معناه كما قال اللقائى أن غير المتكلم مشارك للمتكلم
في مدارك الفعل المبدوء بالانسين ، أو قدر أنه مشارك له في التكلم
كما قيل أ • ه •

وتقول : إن حصلت المية على المشاركة في مدلول الفعل فحقيقة ،
أو على المشاركة في التكلم فمقدرة ، وتعبير بعضهم كالسعد ، بأن النون
للمتكلم إذا كان مع غيره يوهم أن النون وضعت للمتكلم بشرط
مصاحبة غيره ، لا للمتكلم وغيره ، وأن مصاحبة غيره شرط لوضعها
للمتكلم خارج عما وضعت له •

والحق أنها وضعت للمتكلم وغيره معاً حتى إن استعمالها للمتكلم
وحده خلاف الأصل ، وقد عبر السعد بما يدل على هذا أيضاً ، ونأمل
ذلك مع قولهم : إن لفظة مع لا تدخل إلا على المتبوع عقلاً ، يقال :
جاء الوزير مع الأمير ، ويخالف (إن الله معنا) والحق أنه قد يقصد
بها مجرد المصاحبة ، فتدخل على التابع وعلى المتبوع ، فانظر شرحي
على شرح عصام الدين •

ومثال النون للمتكلم عن نفسه بأن كان الفعل له وحده : (نحن
نقص) (وننزل من القرآن) (ونحن نرزقك) (وإنا نحن نحیی
ونمیت) وقد يقال : إنها في نقص ، وننزل ونحوهما للمتكلم ومن
معه ، لأن القص والتنزيل بواسطة الملك ، وإذا راعينا أن فعل الملك
مخلوق لله فهي للمعظم نفسه ، وعجاجة بعض ، وتكون للمعظم نفسه ،
وعجاجة السعد ، وتستعمل في التكلم وحده في موضع التفخيم •

قال الغزى : الظاهر أن مراده تعظيم المتكلم ، والتوجيه أن
العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالباً ، لأن اتباعه يشاركونه في غالب
أموره ، فالاستعمال المذكور مجاز عن الجمع لعدم المعظم كالجماعة ،
ولم يجيء مثله في المخاطب والغائب المعظمين في الكلام القديم المعتد
به ، أي كلام القدماء ذكره السعد في المطول ، وإنما هو من استعمال
المولدين •

قال ابن قاسم : وتكون النون للمتكلم المعظم بحسب الواقع .

وقال بعضهم : إنما يستعمله المعظم لنفسه وحده حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة ، ويبحث فيما مرّ من أنه لم يجيء مثل ذلك في الغائب المخاطب في الكلام القديم ، بأن صاحب الكشف والبيضاوى جوزا في (فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا) أن يكون التجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واستدل صاحب الكشف بقوله : فإن شئت حرمت النساء سواكم ، وذكر البيضاوى في قوله تعالى : (ن والقلم وما يسطرون) أن ضمير يسطرون راجع الى القلم ، والتجمع للتعظيم إن أريد بالعام الذى خط اللوح ، وفي قوله تعالى : (على خوف من فرعون وملئهم) أن الضمير لفرعون ، وجهه على ما هو المعتاد في ضمير العظماء ، فحمل ذلك على أسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل ، واظهار ما استشهد به صاحب الكشف من كلام القدماء .

وقد قيل في (رب ارجعوني) أن الواو لله لتعظيمه ، وفيه بحث في النحو والسعد تنبع في ذلك الرضى ، وعبرة الرضى تكون للواحد المعظم ، وهو مجاز من الجمع لعددهم المعظم كالجماعة ، ولم يجيء للواحد الغائب ، والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم ، في الكلام القديم المعتد به ، وإنما هو من استعمال المودين أ . ه .

وظاهره نفى خصوص الصيغتين ، فلا يرد ما ذكر الزمخشري والبيضاوى ، ولا قول السعد أنه يستعمل لفظ أمر الجمع للواحد في مقام التفضيم ، وقد تستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به ، كما قاله كثير من المحققين ، وقاله شراح جمع الجوامع والمحشين عند قوله : نحمدك ، ويحتمله (إياك نعبد وإياك نستعين) .

ومثال التاء المخاطب : أنت يا زيد تقوم ، وللمخاطبين الاثنين :
 أنتما يا زيدان تقومان ، وللمخاطب والمخاطبة : أنتما يا زيد-د وهند
 تقومان ، وللمخاطبين الذكور : أنتم تقومون ، وللمخاطبين المختلطين
 ذكراً وأنثى أنتم يا زيد وعمر وبكر وهند تقومون ، وأنتم يا زيدون
 وهند وزينب تقومون ، ويا زيدون وهند وزينب وسلمى تقومون ،
 ويا زيدان وهند تقومون ، ويا زيد وهند وزينب تقومون ، ويا زيد وهند
 وزينب وسلمى تقومون •

ومثالها المخاطبة : تقومين ، وللمخاطبتين : : تقومان يا هندان ،
 وللمخاطبات : تقمن يا هندات ، ومثالها للغائب ، هند تقوم ، وللغائبتين :
 الهندان تقومان ، وهما تقومان : وتقوم الهندان ، وتدمع العينان
 وتقران ، وإنما استوى في ذلك الضمير والظاهر حملاً له على الظاهر ،
 ونظراً للمضى وهو الأرجح الوارد به السماع ، قال امرؤ القيس في
 نونية المصدوفة :

❖ بجعد الملا عيناك تبتدران ❖

وقال ورش : وتوكاف وتتهملان لأن الضمير في ذلك يعاقب الظاهر ،
 ويجرى عليه فليعط حكمه مع أنه إذا التزم التانيث مع الظاهر الذي
 فيه دلالة عليه - غالباً فالتزامه مع الضمير أولى ، لاشتراك الضمير للذي
 هو قولك : هما بين الغائبين والغائبتين ، فبطل قول ابن الباذس بأنه
 يلزم التذكير مع الضمير ، نحو : هما تقومان أعني اثنتين ، وتعلم
 من ذلك أن التاء في الغيبة تدل على التانيث ، وأصل هند تقوم
 وتقوم هند ، والهندان تقومان وتقوم الهندان ، الياء فقلبت تاء
 للدلالة على التانيث ، وهكذا في مثل ذلك بدليل أنك تقول : الهندات
 يقمن ، وهن يقمن بالياء على الأصل ، لأن النون دالة على
 التانيث •

ولو جىء بالتاء لكان كالجمع بين علامتى تأنيث ، ولا يسـوغ
 بخلاف نحو : هند تقوم وتقوم الهندان ، وهما تقومان ، فليس فيه
 جمع ولا تلزم التاء فعل جمع التكسير المؤنث اظهار نحو : تقوم
 الهند ، وتلزم السـالم ، وتمتع فى الإضمار له مع الغيبة نحو
 الهندات يقمن *

ومثال الياء للغائب : زيد يقوم ، ويقوم زيد ، ومثاله للغائبين
 اثنين : الزيدان يقومان ، ويقوم الزيدان ، ولغائب وغائبة : زيد وهند
 يقومان ، ويقوم زيد وهند ، واجماعة الغائبين الذكر : الزيدون
 يقومون ويقوم الزيدون ، ومع الأنثى فأكثر : الزيدون والهندات
 يقومون ، ويقوم الزيدون والهندات ، والزيدون والهندان يقومون
 والزيدون وهند يقومون وكذا مؤنث مع مذكرين ، أو مؤنثان مع مذكرين ،
 أو مذكر مع مؤنثين أو أكثر نحو : زيد والهندات يقومون ، وذلك
 لأن المذكر يغلب ، ومثاله للغائبات : الموالدات يرضعن ، وأجاز
 الكوفيون يقوم الهندات بالمشاة التحتية ويسطت هذا ونحوه فى
 النحو *

والمراد بالمتكلم فى الهمزة والـنون الذى يتلفظ بفعل نفسه مثل
 قولك : أقوم ، والذى خلق اللفظ وهو الله فإن كلامه ألفاظ وأصوات
 وحروف ، خلقها مستقلة لا يقال : إنها خرجت منه تعالى عن ذلك
 علواً كبيراً ، مثل أن يخلق لفظاً مسموعاً فى الهواء ، أو خلقها فى
 مخلوق آخر (ح) لا يرد علينا قول أهل مذهبنا الإباضية أنه
 لا يجوز على الله متكلم بناء على أنه لم يسمع من كلام الله ،
 ولا من كلام رسوله صلى الله وسلم عليه ، ولا اتفقت عليه الأمة ،
 وأن أسماء الله توقيفية ، أو على أن لزومه يدل على أنه صفة
 ذات ، مع أنه لو ثبت لكان صفة فعل ، أو على أنه يوهم الاكتساب
 والسـلاج ونحوهما ، مما ينزه الله عنه ، والتفعل الأصل فى ذلك •

واجازه بعضهم على معنى نفى الخرس يقول : الله متكلم ،
أى ليس بأخرس ، والمراد بالخطاب قصد شىء بالكلام ، فلا يرد علينا
منع صاحب السؤالات أن يقال : خاطبت الله ، فالتاء فى : تغفر لنا يا الله
للخطاب ، أى لقصد الله بالكلام على وجه الخضوع ، وإنما يمتنع
القول خاطبت الله على معنى عاليته وعظمته ، تعالى الله عن النقائص .

والمراد بالغيبة عدم الخطاب والتكلم ، ولو كان من الله الفعل
حاضراً ، فإذا كان مزيد حاضراً وقلت لأحد : يقوم زيد ، فالياء
الغيبة ، والفعل فعل غائب ، فالياء فى : يقول الله كذا للغيبة ، بمعنى
أن الفعل لم يخاطب به أحد ، ولم يتكلم به لنفسه الناطق ، بل
نسبه لغيره لا على وجه الخطاب ، فلا يرد علينا أن الله فى
كل مكان لا يوصف بالغيبة .

وزعم بعضهم أن عدم اطلاق لفظ الغائب إنما هو على مذهب
من قال : إن أسماء الله توقيفية ، أما على مذهب المعتزلة والباقلاني فإنه
إذا دل دليل على ثبوت معنى لفظ فى حقه تعالى ، جاز إطلاقه
فيطلق ، فيجوز الله غائب أى غير مخاطب ، ولا متكلم ، قلت : ذلك
باطل لاتفاق المعتزلة وغيرهم ، على أن شرط الإطلاق أن لا يوهم
ما لا يليق بكبريائه تعالى ، وإطلاق لفظ الغائب يوهم عدم الحضور ،
بل اشترط السعد مع ذلك الإشعار بالجلال ، فيطلق لفظ غائب على
لفظ الله ، أى على هذه الحروف ، لا على الذات ، والمراد بالذكر
ما ليس بمؤنث ، ومع هذا لا يطلق على الذات ، لأنه يوهم بل على
اللفظ فإن لفظ الله مذكر له - حم علامة التأنيث لفظاً ومعنى وتقديراً .

وإنما جعل أهل اللغة الهمزة للمتكلم ، لأن المتكلم مقدم على
المخاطب بالطبع ، لأن الخطاب يكون بالتكلم ، وعلى الغائب بالشرف ،
والهمزة مخرجها مقدم على مخرج الواو التى هى أصل تاء الخطاب

مثلا ، وعلى مخرج الياء وعلى مخرج النون ، لأن الياء من وسط
الاسان ، والواو من الشفتين ، والنون من الخشيم ، والهمزة من
أقصى الحلق ، مما يلي البطن ، وإنما اعتبرنا الابتداء من داخل ،
لأن النفس الذى يتحقق فيه الحروف يأتى من داخل الى خارج
لا بالعكس .

وأصل تلك الهمزة أنف قلبت الألف همزة لرفضهم الابتداء
بالباسن ، ومخرج الهمزة قريب من مخرج الألف ، وقيل جعلوا الهمزة
للمتكلم ، لأنها بعد ضمير المتكلم الذى هو أنا ، وجعلوا التاء
للمخاطب لوجودها فى أنت الذى هو ضمير المخاطب ، وقيل : لأن
المخاطب مؤخر عن المتكلم والغائب ، وذلك أن الكلام إنما ينتهى الى
المخاطب بعد الغائب ، وأصل تلك التاء واو ، والواو مخرجها
آخر الخارج وهو الشفة ، فمخرج الهمزة والياء آخر الشفة
التي هى مخرج الواو فمخرج الواو متأخر عن مخرج الياء والهمزة ،
فحصلت بين الهمزة والتاء مؤاخاة ومناسبة ، حيث إن الواو أقصى
الخارج ومنتهى ، والهمزة أولها ، وينتهى مخرج الهمزة الى مخرجها
والمخاطب اليه ينتهى كلام المتكلم .

قال ابن قاسم : حاصل كون الكلام ينتهى الى المخاطب بعد
الغائب ، أن الكلام يصدر من المتكلم مطلقاً بشأن الغائب ، ثم يصل
الى المخاطب ، لا يقال قد لا يتعلق الكلام بغائب ، بل يخاطب
المخاطب بما يتعلق بنفسه كالفعل كذا لأننا نقول المراد أنه حيث كان
الكلام متعلقاً بالغائب ، كان الغائب مقدماً على المخاطب ، فهو مقدم
بهذا المعنى ، فلا يضر أنه قد لا يتعلق به الكلام ، فلا تقدم لعدم
وجوده .

ولا يقال أيضاً قد يتقدم على الغائب ، وإن كان الكلام متعلقاً بالغائب كقولك : يا زيد فلان فعل كذا ، فإن قولك يا زيد متعلق بالمخاطب ، وخلاف له ، مع أن المقصود بيان حال الغائب ، لأننا نقول : هذا الخطاب والنداء توطئة لبيان حال الغائب ، فهو متعلق به ، ولا يقال قد يكون خطابه توطئة لبيان حاله مع إرادة بيان حاله أيضاً كيازيد أنت كذا ، وفلان كذا ، لأننا نقول يكفى أن الكلام المتعلق بالغائب ينتمى الى المخاطب ، فقد تأخر باعتباره ، لا يضر أن معه كلاماً آخر يتعلق بنفسه . . .

إنما قَبِوا الواو تاء ، لأن الواو لا تزداد أو لا على ما سبق ذكره ، وأما ورنتل ، فواوه أصل ، ووزنه فعنل كما مرّ ولأن الواو تؤدي زيادتها إلى اثقل ، ولا سيما في مثل مضارع وجل ، مما أوله واو ، ولا سيما إن دخل واو العطف فيجتمع ثلاث واوات ، واجتماع الأمثل مكروه في كلمة ، ولا يكره في كلمتين نحو : (آووا ونصروا) وقيل : قلبت تاء ولي في الماضي الذي ليس أوله واو حملاً على الذي أوله واو ، وقيل على الإطلاق لم تزد الواو أولاً ، ولا لأنها لو زیدت مكسورة أو مضمومة صح قلبها همزة مثل أجوه واشاح ، وب تقدير ففتحها تضم في التصغير فتقلب همزة ، على أن الواو المفتوحة قد تقلب همزة كأحد في وحدة ، والغرض نفس المزيد ، وقلبه ناقص للغرض .

وقلب الواو تاء كثير في كلام العرب ، لكنه شاذ أى قياساً كما ذكره النحوي في التسهيل نحو : تراث وتجاه ، بدليل : ورث الوجه ، والموارثة والمواجهة ، والتوجه وموروث وغيرها .

قال الفري : ومنه التقية التقوى وتقاة ، من وقى ، وتهمة من الوهم ، وتخمه من الوخم ، وتكاة من توکا ، وتكلان من تركل ويتقور

من الوقار ، وتكاه من وكل يكل ، والتاليد والتالد من ولد ، وتثرى من المواترة ، وأتلج من أولجه ، وتاء القسم عند بعض كما قررته في النحو وغير ذلك •

فإذا كان المتكلم هو السابق وجوداً أو مخرجاً لدرفه ، والمخاطب هو الآخر من حيث انتهاء الكلام إليه ، وكون تاءه عن واو ، والواو آخر الخارج ، لم يبق للغائب إلا التوسط ، فأعطى الياء لأنها من حروف انضم فهي شجرية •

وقال السعد : جعلوا الغائب والغائبتين تابعات للمخاطب ، لئلا يلتبس بالغائب والغائبات •

قال الطبراني : ولأن التاء تكون للمخاطب : كتمت ، والغائبة : كقامت هند ، والغائبتين : كالهندان قامتا •

قال السعد : ونحن تبعوا ما ذكر وإن التبس فعل الغائبة والغائبتين . فعل المخاطب والمخاطبين ، لكن هذا الالتباس أسهل أ • ه •

ونقول : وجه الأسلية أن قرينة الخطاب قد تمنع الالتباس ، لأن الفاعل إذا كان مشاهداً أو في حكمه تبين أن الصيغتين للخطاب ، وإلا فهما للغيبة ، وزعم بعض أنه إنما جعلوا الياء للغائبة لوجودها في هي ، الذي هو ضمير الغائبة ، وحمل الغائب على الغائبة في اختصاصه بالياء ، لأن الغائب والغائبة في كونهما غائبين •

قال السعد : ويوجد الفرق بين الغائبين والغائبات ، بالواو في الغائبين ، والذون في الغائبات ، كيضربون ويضربن ، أى كما يوجد الفرق بهما بين المخاطبين والمخاطبات •

قال الناصر اللقاني : أشار اثنى السؤال لِمَ لم يجعلوا جمع الغائبة بالتاء ، فرقا بينه وبين الجمع المذكر الغائب ، كما في المفردة المثناة ؟

والى الجواب : أن الجمع يلحقه مع كل واحد من الذكور والإناث علامة تميزه عن الآخر ، بخلاف المفردة والمثناة •

وقال ابن قاسم : أشار الى السؤال لِمَ فرقوا بين الغائبة والغائبتين ، وبين الغائب والغائبتين بالتاء في الأولين ، والياء في الآخرين ، ولم يفرقوا بين الغائبات والغائبتين بذلك ، وجعلوا الجمع بالياء ؟

والى الجواب : أن الفرق بينهما بالواو والنون ، قال : وأيضا لو أعطى جمع المؤنث الغائب ائتاء لالتبس بجمع المؤنث المخاطب ، ولا فارق ، وأيضا لمناسبته الياء الغائب كما صرح به السعد حيث قال : ولم يجعلوا جمع المؤنث الغائب أى في الإضمار بائتاء كما في الواحدة ، بل بالياء المناسبة للغائب ، وجعلوا النون للمفرد المعظم أو لالمشارك ، لأنها بعض نحن ، ونحن يكون لذلك ، وسها صاحب التحقيق في جملة النون في تعاهدنا وتجاوزنا ونحوهما متعينة للمشاركة لجواز كونها للمتكلم الواحد المفاعل المزمع لا لمتعدد ، مفاعل مع غيره ، وأما كون الفعل بين اثنين فصاعداً فدليلة صيغة المفاعلة لا النون •

وقال السعد : لما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ، ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضاً ، فزادوا انون لمشابتها حروف المد واللين في الخفاء والغنة ، واعلم أن الغنة ليست بحرف ، بل صفة شبهت بصوت الغزالة إذا ضاع ولدها مطمها انون ولو تنوينا ، والميم إذا سكنتا ولم تظهر ، أو الخيشوم ،

مخرج مطها ، فقول ابن الجزرى : وغنة مخرجها الخيشوم على حذف مضاف ، أى مخرج مطها ، ووجه الشبه أن النون مدة فى الخيشوم ، كما أن حرف المد واللين مدة فى الطق •

وزعم بعض أن الغنة نون ساكنة حقيقة تخرج من الخيشوم تابعة لنون الساكنة ولو تتويناً ، وللميم الساكنة فى حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيه ، والكلام على ذلك مبسوط فى محله •

وعبارة بعضهم زادوا اننون لأنها أقرب الى حروف العلة ، لأن فيها غنة ، كما فى الياء التى هى من حروف المد واللين أ • • ه •

ولا وجه لاقتصاره على ذكر الياء ، وقيل : زادوا النون لذلك لوقوعها لذلك مع الماضى فاعلا ومفعولا ، كضربنا بسكون الباء ، أو ضربنا بفتحها ، وإنما زاد حروف نأيت دون غيرها ، لأن الزيادة مستلزمة للثقل ، وهم احتاجوا الى حروف تتراد علامات للمضارع والتكلم والخطاب والغيبة ، فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين ، لكثرة دورها فى كلامهم بأنفسها أو بأبعضها ، وأبعضها هى الحركات الثلاث ، وذلك أن السواو ضمة ، ومدة الضمة ضمة فالواو حاصلة من ضمتين ، والياء كسرة ومدة ، ومدة الكسرة كسرة ، فالياء حاصلة من كسرتين ، والألف فتحة ومدة ، ومدة الفتحة فتحة ، فالألف حاصلة من فتحتين فزادوا الألف وقلبوها همزة ، والواو وقلبوها تاء ، والياء وأبقوها ، والنون الشبيهة بحرف المد كما مر ذكر جل ذلك السعد •

ولا ينافى قوله أيضاً ، وإنما زادوا حروف نأيت فرقاً بين المضارع والماضى ، ولا يرد عليه أنه كثيراً ما لا يحصل الفرق بينهما بها ،

كتعلم بالفتح وانطلق ، واستخرج ، أما عدم المناهضة فلجعل الحصر إضافياً ، أى وإنما زادوها فرقاً بينهما لا عبثاً ، أو المراد أنها زيدت لنصب العلامات للفرق المذكور ، فالزيادة المعللة بنصب العلامات مفعلة بالفرق ، على أنه إن أريد بالعلامات علامات الماضي فلا إشكال ، ووجه كونها علامات الماضي أنه يعلم أن المجرّد عنها على صيغه مخصوصة ماضى، ولكن الظاهر أنها علامات المضارع .

وأما عدم الورد فلان همزة انطلق واستخرج إذا كانا ماضيين مكسورة لا تدل على التكلم ، وإذا كانا مضارعين فمفتوحة دالة عليه ، وفرق بعضهم بثبوت همزة التكلم وصلاً ، وحذف همزة الوصل وصلاً ، قيل : وهو لا يكتفى ، قلت : قد يرجح على الفرق بالكسر والفتح ، لأن همزة التكلم قد تنكسر كما ترى ، وتاء تعلم للخطاب إذا كان مضارعاً بخلافها إذا كان ماضياً ، والرفع دليل المضارع مطلقاً ، ودخول الناصب والجازم ، وإنما اختصوا الزيادة بالمضارع ، لأن زيادتها فيه تفيد معنى التكلم والخطاب والغيبة ، والماضى غنى عن ذلك بلحاق الضمائر ، وهذا أولى من قول السعد إنه اختصت الزيادة بالمضارع ، لأنه مؤخر بالزمان عن الماضي ، والأصل عدم الزيادة فأخذه المتقدم .

وحاصله أن المتقدم وهو الماضي أخذ المتقدم وهو عدم الزيادة ، واللاحق وهو المضارع أخذ اللاحق وهو الزيادة ، كما صرح به صاحب شرح مراح الأرواح ، وأعطى الأصل وهو عدم الزيادة للأصل ، وهو الماضي ، والفرع وهو الزيادة للفرع وهو المضارع .

وأقول وجه تأخر المضارع أن معناه متأخر في الزمان عن معنى الماضي ، لأن الفعل مؤخر بسبب تأخر الزمان الذى هو جزء مدلوله ، وذلك باعتبار زمانين ، وقد مرّ بسطه ، وإنما كان المضارع

بزيادة حروف اثنين على أول الماضي دون النقصان من حروف الماضي ،
لأنه لو كان بانقصان لزم أن يكون المضارع أقل من القدر الصالح ،
ولهذا كان بالزيادة لا بالنقصان ، هذا في الماضي الثلاثي .

وأما في غيره فالمضارع أيضاً بالزيادة ، وإن لم يصر أقل من
انقدر الصالح بالنقصان حملاً على الماضي الثلاثي ، وإنما زيدت
أولاً لأن زيادتها وسطاً تلبس بالماضي ، لأن الهزة والتاء والياء والنون
كثيراً ما تراد في وسط الماضي ، والزيادة في الآخر ، ولو كانت هي
الأصل ، لأنه محل التغيير ، لكن توقع في اللبس ، قيل : لو زيدت
الهزة في الآخر تلبس بالماضي المقرون بألف الاثنين ، وزيادة التاء
في الآخر تلبس بتاء المتكلم ان ضمت ، ويتاء المخاطب ان فتحت ،
ويتاء المخاطبة ان كسرت ، وزيادة النون في الآخر تلبس بنون الإناث ،
ولم تراد الياء في الآخر مع أنها لا تلبس طرداً للباب .

وأقول : لا تخفى الهزة من الألف نطقاً ولا خطأ ، والأحسن كتب
الهزة على صورة الألف وفوقها ، حيث تكتب ألفا وتاء الضمير ونون
الإناث يسكن لهما آخر الفعل ، فلا التباس نطقاً إلا خطأ واعلم
أنه أراد بقوله : ببعض نأتى المضارع افتتح الإشارة للمضارع
والبساط للحكم الآتى لتلك الحروف ، ولما قبل آخره صح وإن
أراد به تعريف المضارع فتعريف غير مانع لأنه يشمل الماضي المبدوء
بهزة أو نون أو ياء أو تاء أصول مثل : أمر وأكل ، ونظر ونصر ،
وتبد وتبع ويعمر ويتم أو زوائد مثل أكرم وانطلق واستخرج ،
وترجس الدواء على القول بزيادة النون وتعام وتغافل ، وترمس
وتسلقى ويشمل الأمر نحو : أكرم واضرب وتعلم والاسم نحو :
أفصل وإكرام والتعلم والتغافل ويزيد ويشكر علمين .

وأن أجيب بأن المراد بحروف نأتى هذه الحروف الزائدة الدالة
على التكلم والخطاب والغيبة ، فلا يسمى ما هي فيه أصولاً مضارعاً

كأمر ونصر ، ولا ما هي فيه زوائد لا تدل على ذلك كتحكمكم وأكرم ،
رد بأن الإيراد لا تدفعه الإرادة ، بل يجب على المعرف أن يصرح في
تعريفه بما أرادوا جاز بعضهم دفع الإيراد بالإرادة عند وجود قرينة
واضحة ، ولا قرينة هنا واضحة على أن المراد الزوائد الدالة ، واشتجار
ذلك لا يكفي في مقام التعليم ، فالأولى أن قوله : ببعض نأتى المضارع
افتتح إحالة على حقيقة المضارع المعلومة ، وإليها ، فذكر اسم المضارع
لذلك لا مجاز ، أو جعل لتلك الحروف علامات للمضارع لثلا يرد
ما ذكر ، وعرفه بعض بأنه ما كان حرفه الأول حرفاً زائداً من
حروف من نأيت .

ويرد عليه الماضي وغيره مما كان أوله حرفاً زائداً منها ،
والزنجاني ولو عرفه بهذا لكفه نصب قرينة واضحة ، على أن المراد
الزوائد الدالة على ذلك وعرفه شارح المراح بما يكون في أوله أحد
الزوائد الأربع .

وأجاب عن يزيد ويشكر علمين بأن مراده ما في أوله إحدى
الزوائد بقصد المضارعة ، هما اسمان ، وبأنهما مضارعان في أصل
الوضع ، ومراده ما في أول إحدى الزوائد باعتبار الوضوح
الأصلي .

قلت : هذا لا يدفع الإشكال وأجاب عن أكرم وتكسر وتباعه بأن
المراد ما في أوله إحدى الزوائد بقصد المضارعة ، وأقول الحق في
تعريف المضارع أن يقال : هو ما أوله همزة أو نون دالتان على التكلم ،
أو تاء دالة على خطاب أو غيبة ، وتأنيت أو ياء دالة على الغيبة ،
فإن تلك الحروف إذا كانت أصولاً لا تدل على ذلك ، وإذا كانت
زوائد في أول نحو الماضي لا تدل عليه أيضاً وذكر أو التي لغير الإبهام

والشك جائزة في الرسم والحد عند بعض ، ويعرف المضارع أيضا بدخول لم وقبولها .

قال ابن هشام : وهو العمدة فانظر حاشيتي على القطر ، وشرحه وان قلت : لفظ البعض يقع على ما دون النصف ، وقيل : عليه وعلى النصف ، وقيل : عليهما وعلى ما فوقه ، فيوهم قوله : ببعض نأتى أن المضارع يجتمع فيه حرفان من حروف نأيت دالان على ما مر ، أو ثلاثة .

قلت : لا يوهم ذلك ، لأن المشهور الكثير الصحيح عند كثير أن لفظ البعض لا يقع حقيقة إلا على ما دون النصف ، وما دون نصف حروف نأيت هو حرف واحد ، وإن سلمنا جواز وقوعه على النصف أو أكثر فلا إيهام أيضا ، لأن معانى حروف نأيت متنافرة غالباً ، لأن الهزمة لتكلم الواحد ، والنون لتكلم الواحد مع غيره غالباً وأصالة ، والياء للغيبة والتاء للخطاب ، وهما متخالفان متنافران ، ومخالفان لنتكلم فلا يجتمع اثنان منها ، والنون ولو كانت تكون لتكلم الواحد كالهزمة ، لكن الهزمة لا تعظيم معها ، والنون معها تعظيم ، والتاء ولو كانت تكون للغيبة كالياء ، لكنها تكون ذلك حيث لا تكون الياء صالحة ، وصلاحيتهما جميعاً في نحو : تقوم الهندود مثلاً لا يومهم إثباتهما معاً ، لأن الواحدة تكفى .

ولا يقال : ان التاء لاتأنيث ، والياء للغيبة ، فلا تكفى واحدة لما مر ، ولأن شهرة انفراد كل حرف من حروف نأيت مغن فيما قيل ، حتى لا يبقى مع هذه الشهرة لبس ، فيحترز عنه ، وأما سبب تسمية المضارع مضارعاً فمر بسطه .

وأما سبب إعرابه فبسطته في النحو ، وتقدم أن أول الثلاثي

يسكن في المضارع لثلاثاً يجتمع أربع متحركات ، وخص أول الماضي لإسكان دون حرف المضارعة ، لأن حرفها أول ، ولا يبتدأ بالسكان ، والحق أن حروف المضارعة حروف معنى كما رأيت لها حروف هجاء ، والحق أنه لا يشترط في تسمية اللفظ كلمة الاستقلال ، فـحـروف المضارعة كلمات ، وفي ذلك خلاف في النحو .

الإعراب : ببعض متعلق بافتتح قدم للوزن والحصر ، وناتى مضاف اليه يقدر جره في الياء ، والمضارع مفعول به لافتتح مـدم لوزن والحصر ، وافتتح فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة مستأنفة ، وتاؤه الأولى مفتوحة ، والثانية مكسورة ، ويجوز مرجوحاً أن يرفع المضارع على أنه مبتدأ وافتتح المذکور ، وفاعله خبره والرابط محذوف أى افتحه أو افتتح مبنى للمفعول مضموم التاء الأولى ، مكسور الثانية ، مسكن التاء للضرورة ، ونائبه مستتر ، والجملة خبره ، فيلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ ، وهو قوله ببعض وهو جائز .

* وله ضم إذا بالرباعى مطلقا وصلا *

أى وبعض نأتى ضم اتفاقاً إذا وصل بالمضارع الرباعى مطلقاً ، سواء كان ماضيه رباعياً مجرداً عن الزوائد كدحرج يدحرج ، أو رباعياً مزيداً فيه زيادة صار بها رباعياً ، سواء كانت الزيادة لغير إلحاق كأعلم يعلم ، وولاه يوليه بالتشديد ، ووالاه يواليه ، أو للإلحاق بالرباعى المجرد كخابس يخبس ، وسنبس يسنبس ، وجلبب يجلبب .

وأما فتح الحرف فى (يخصمون) بتشديد الصاد ، (ويهدى) بتشديد الدال و (لا تكلم نفس إلا بإذنه) فلأنها أفعال خماسيات أصل يختصمون ، فهو مضارع اختصم ، ويهتدى فهو مضارع اهتدى ، وتكلم بتامين لكن أبدلت فى الأول التاء صاداً بعد نقل حركتها للخاء ، وأدغمت فى الصاد ، وأبدلت التاء فى الثانى دالاً بعد نقل حركتها لهاء ، وأدغمت فى الدال ، وسقطت همزة الوصل فيهما لتحرك ما بعدها ، وحذفت تاء المضارعة فى الثالث ، أو تاء التفعّل على خلاف بسطه فى محله .

وضم حرف المضارعة فى الرباعى للفرق بينه وبين الثلاثى ، وإنما لم يفرق بينهما بضمه فى الثلاثى ، وفتح فى الرباعى ، لثقل الضم ، وقلة الرباعى بالنسبة لغيره فأعطى الثقل للقليل والخفيف ، للكثير قصداً للمعادلة وتقليلاً للثقل ، وقيل : لأن الضم فرع الفتح والرباعى فرع الثلاثى ، فأعطى الفرع ، والأصل للأصل ، وهذه الأصالة والفرعية مرجعهما إلى الكثرة والقلّة والخفة والثقل ، فالكثير أن الخماسى والسداسى فرع الثلاثى ، فلم لم يعطيا الضم الذى الخفيف أصل ، والقليل الثقيل فرع ، ولا يرد على هذا القول هو فرع الفتح ، لأننا نقول : إنهما ولو كانا فرع الثلاثى لكتهما ككتهان بالنسبة للرباعى وحروفهما أكثر من حروف الرباعى فأعطيا الفتح الخفيف

دفاعاً للثقل الناشيء ، من كثرة موادهما ، وكثرة حروف كل منهما ، ولو ضمّا لكان جمعاً بين تثخين .

قال في شرح مراح الأرواح : وإنما قلنا : إن الرباعي فرع الثلاثي لوجهين ، أما الأول فمن حيث إن الثلاثي قبل الرباعي أى لأن الثلاثة قبل الأربعة ، وهذا مرجعه أيضاً إلى الخفة والثقل والكثرة والقلّة أغنى بهما هنا كثرة حروف الفعل الرباعي ، وقلة حروف الثلاثي .

قال : وأما الثاني فمن حيث إن وجود الرباعي يفترق إلى وجود الثلاثي ، لأن وجوده غير متصور ، حتى يتصور وجود الثلاثي ، ووجود الثلاثي لا يفترق لوجود الرباعي ، والمفتقر أصل .

قلت : هذا لا يتم له في الرباعي المجرد ، فإنه لا ثلاثي له ، ولكن حكم بفرعية الرباعي مطلقاً لوجود موحياً في بعض مواده ، والوجهان أيضاً في الخماسي والسداسي ، هذا ورأيت ابن قاسم نظّر في كـون الأقلية سبباً لضم الرباعي ، والأكثرية سبباً لفتح غيرم بأن الأقلية مثلاً ليست صفات ذاتية الرباعي ، بل هي بالنظر لما عداها وهو الأكثر ، حتى أنه لو كانت للرباعي مواد أربعة غير فعلك وأفعل وفاعل وفعل بالتشديد لا تصف بالأقلية أيضاً ، بالنظر لما عداها ، فكيف تقتضى الأقلية بهذا الاعتبار اختصاص الضم بالأفعل ، الذي هو الرباعي تأمله .

وقال السعد : ضم حرف المضارعة في الرباعي لأنه لو فتح فيه ما كان منه على وزن افعل مع أن همزة افعل تحذف في المضارع إلا شاذاً لم يعزم أنه مضارع أفعل ، حذفت همزته أو مضارع الثلاثي ومضارع كرم ، ولو كان مضموم العين لكن لو فتح حرف المضارعة في رباعية البدوء بالهمزة المكسور ما قبل آخره ، لتوهم أنه مضارع

لكرم بوزن ضرب ، مع أنه لم يكن بخلاف الرباعى الذى ماضيه على فعلك أو فاعل أو فعل بالتشديد ، فإنه لا يلتبس بفتح حرف المضارعة فيه بالثلاثى المجرد ، لأنه يستعمل بزيادتها لا بحذفها .

ولما كان مضارع أفعل فتح أوله يوقع فى لبس ضم دفعا للبس ، وحمل عليه مضارع فعلك وفاعل وفعل ، وضم أوله ولو كان لا لبس فى فتحه ، وإن قات فعلك وفاعل وفعل أكثر من فعلك ، وحمل الأقل على الأكثر أولى ، فهلا فتح أول المضارع أفعل حملا على مضارع فعلك وفاعل وفعل ، الذى لو فتح أوله لم يلتبس .

قلت : أم يحمل عليه لأنه لو فتح لالتبس كما علمت بمضارع المجرد ، بخلاف حمل ذلك الأكثر على الأقل ، فلا لبس فيه ، ثم إن الفتح لخفته هو الأصل ، ولا يعدل من الأصل إلا لضرورة ، ولا ضرورة فى غير الرباعى لا حقيقة ولا حكما ، والضرورة فى باب أفعل حقيقة ، وهى الالتباس ، وفى فعال وفاعل وفعل المحمولة عليه حكما للحمل ، وقيل : الأصل ضم حرف المضارع فيما أوله همز الوصل كالرباعى ، لكن لما لم يجز على طريق الملحق بالرباعى ، وكان القصد به مخالفة ما زاد على الثلاثة حتى سكن أوله اذك ، ووضع على غير القياس فى وضع أوائل الكلم فتح إلحاقا له بالثلاثة ، وكأنه لم يزل ثلاثيا لما خالف طريق الرباعى .

وأما فى أوله تاء زائدة زيادة معتادة ففتح لشبهه بافغفل وافغلى ، وقيل : فتح المبدوء بهمة الوصل ، لأن أصله الثلاثى فحمل عليه ، ومزيد ذى الأربعة كاحرنجم محمول عليه لافتتاحه بهمة وصل وهو أقل من مزيد الثلاثى ، وذلك كله مناسبات ذكرها ، والحاكم بذلك الواضع لا غير .

وإن قلت : لم ضم حرف المضارعة في يهريق مضارع أهرق ، مع أنه خماسي ، وفي يستطيع مضارع استطاع بقطع الهزة ، مع أنه خماسي ؟

قلت : الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس ، ولذلك كانت همزتهما همزة قطع ، كأنهما على أربعة أحرف ، أو ضم حرف المضارعة فيهما شذوذاً ، وقيل يهريق مضارع أراق ، أبدلت الهزة هاء ولم تحذف لزوال الثقل ، ولغة أخرى استطاع بوصل الهزة ، ولغة أخرى استطاع بانوصل والقطع ، والأصل استطاع حذفت التاء لأنها في مقام الحرف المدغم ، ثم جعل مكان الطاء تاء ليكون ما بعد السين مهموساً ، أو حذفت الطاء لأن التكرير منها نشأ .

قال المرادى : والأول أولى ، ولغة أخرى هي استطاع ، وقد تقدم الكلام على بعض ذلك وبسطته في غير هذا .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للحال وصاحب الحال هو بعض ، فيكون الربط بالواو والضمير ، لأن الهاء في قوله ، وانه لبعض ، ويجوز أن يكون صاحب الحال المضمير المستتر في افتتح مطلقاً أو المضارع سواء جعل مفعولاً أو مبتدأ على جواز الحال من المبتدأ ، وذلك على حد جاء زيد ، والشمس طالعة ، ويجوز أن تكون للعطف على الجملة الاسمية أن جعل المضارع مبتدأ ، وعلى افتتح إن لم يجعل مبتدأ على جواز عطف الاسمية على الفعلية ، والخبرية على الظلية ، وله متعلق بمحذوف خبر ، وضم مبتدأ .

ويجوز تطبيقه بفعل محذوف وضم فاعله أو فاعل الظرف فالجملة ، فعلية أو بمنزلتها أو بوصف محذوف مبتدأ ، وضم فاعله أغنى عن الخبر ، فالجملة اسمية ، وذلك على القول بعدم اشتراط الاعتماد

على نفى أو استفهام ، وقدم له للحصر ، وتقديمه مسوغ لجعل ضم مبتدأ ، ووجه الحصر أنه لا يضم من حروف المضارع ارباعى الأحرف المضارعة ، وأما آخره فليس لمراعاته محل هنا ، لأن ضمه إعراب ، ولا كلام هنا على الإعراب ، فالحصر بالنظر الى غيره .

وإذا ظرف زمان مستقبل مبنى لشبهه بالحرف فى المعنى ، وهو أن الشرطية متعلق بشرطه أو بجوابه ، على خلاف ، وبالرباعى متعلق بوصل قدم للوزن .

ومطلقاً حال من الرباعى ، أو من المنعوت المحذوف أى الفعل المضارع الرباعى ، أو نعت لمصدر محذوف ، أى وصل وصلاً مطلقاً بالرباعى ، أو حال من ضمير وصل وخفف الرباعى للضرورة .

ووصل ماضى مبنى للمفعول ونائبه ضمير مستتر عائد على البعض والجملة شرط إذا ، وزعم بعض أن بالرباعى متعاق بمحذوف ، وذاك المحذوف هو شرط إذا ، وفسره وصل المذكور فانظر حاشيتى على إعراب الألفية عند قوله : إن صحبة أبانا ، والجملة المفسرة لا محل لها ، وقيل بحسب ما تفسره وشرط إذا فى محل خفض بإضافة إذا إن عاقت بالجواب ، وجوابها محذوف دل عليه قوله « وله ضم وعاءى قول بعض يكون قوله له ضم هو الجواب مقدماً » .

وإن خرجت إذا عن الشرط علق بها متعلق به قوله له .

وفتحه متصلاً بغيره ولغيره أذيه -
ءاء كسراً أجز في آلات من فمءاء

أو ما تصدر همز الوصل فيه أو التاء
زائداً كتركى وهاء وقد نقلوا

في الياء وفي غيرها إن ألحقا بأبى
أو ما له الواو فاء نداء وقد وجلا

أى وافتح بعض نأتى حال كونه متصلاً بغير الماضى الرباعى
وهو الثلاثى والخماسى والسداسى ، كيضرب وينطلق ، ويستخرج
يتضرب ، وتنطلق وتستخرج ، واضرب انطلق ، واستخرج ونضرب
وننطلق ، ونستخرج .

وأما إذا اتصل بالرباعى فقد تقدم أنه يضم اتفاقاً ، وذلك
لغة أهل الحجاز قریش وكنانة وهى الفصحى ، وأما غيرهم من تميم
وقيس وربيعة فأجز على لغتهم الافتح في غير الرباعى ، فإنهم يفتحون
حرف المضارعة في الثلاثى والخماسى والسداسى ، ويكسرونه أيضاً
دون الافتح في الربعة ، وإنما يكسرون غير الياء من حروف المضارعة
إذا كان الماضى فعل بكسر الميم صحيحاً أو معتل الفاء أو العين
أو اللام مضاعفاً أو لا ، أو غير ذلك .

أو كان مبدوءاً بهمة الوصل أو بالتاء الزائدة زيادة معتادة كتركى
وتغافل ، سواء كانت للمطاوعة أم لغيرها ، والاكسر هو نقل تحقيقاً
عن غير الحجازيين : تميم وقيس وربيعة في الياء وغيرها من حروف
المضارعة ، وهو الهمزة والذون والتاء إن ألحقت الياء أو غيرها من
حروف المضارعة بألف أبى ، أو بالفعل الماضى الذى فاءه واو ،

وعينه مكسورة ، وأما الياء فلا يجيزون كسرهما لثقل الكسر عليها إلا في أبى واوى الفاء المكسور ، بل يفتحونها فقط كالحجـازيين لكرهيتهم الكسرة في الياء ، حيث لم يخافوا انتقاض معنى فيتحمّلوا ذلك ، كما كرهوا الياءات والواو مع الياء ، وشبه ذلك ، ولذلك يدركون انياء مكسورة في كلامهم ، ولا سيما كسرهما أولاً .

قال غير واحد من اللغويين : ليس في كلام العرب اسم أوله ياء مكسورة إلا قولهم : اليسار بليد ، وعن أحمد في بغية الآمال ، عن أبى الفتح ابن جنى في تذكرته ، عن أبى الحسن الأخفش ، أنه يقال يقظان ويقاظ بكسر الياء ، من يقاظ ، وعن أبى الحسن الأخفش ، عن ابن الأعرابي : كسرت في يعر وجمعه الذى هو يعة لصوت الجدى ، وتكسر أيضاً في يياس جمع يابس ، وزاد المضمرى في كتابه الكبير يعاطى عند إنشاده قول عمر بن معدى كرب :

غدرتم غـدرة وغـدرن أخـرى
فما إن بيننـا أبداً يعاطى

كلمة تقال عند الصلح .

وقال عن كرع : يعاط زجر لاذئب ، وكذا قال ابن فارس في الجمل : إنه زجر للذئب قال : وهو باضم ويقبح الكسر ، وشذ كسر الياء في المضارع قالوا : يذهب بالكسر والفتح شبهوه بتعلم :فتح عينها ، وقالوا يعلم حملاً على يهيم بالكسر ، وقرئ به (يئلون كما تئلون) وقرأ أبو بكر وحده يهدى بكسر الياء والهاء .

قال صاحب بغية الآمال : كسر الياء اتباعاً لما بعدها من الكسر ، وحكى الفراء في كتاب اللغات : أن بعض كلب يكسرون الياء المثناة تحت في المضارع ، كما يكسرون الهزة والتاء والنون .

قال الفراء : وهى من الشواذ ، وكذا حكى اللحيانى عن الكسائى
قال : لم أسمع العرب تقول : يعلم بالكسر ، ثم قال بعد سمعت
بعض كلب يقول ، هو لا يعلم ولا يقوى بالكسر •

وأما فعل بضم العين أو بفتحها فغير الحجازيين كالحجازيين في
فتح حـ حرف المضارعة معه ، وعدم كسره سواء كان غير
ياء أو ياء •

قال سيبويه : ولا يكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحاً
نحو : ضرب وذهب •

قال صاحب بغية الآمال : ما خلا أبى بالفتح فإن حرف المضارعة
فيه يفتح ويكسر •

قال سيبويه : وقاؤا أبيت تبيى قلت : تبيى بالكسر مضارع
أبى بكسر الباء في الماضى مفتوحة في المضارع •

قال فى البغية : هذا الحرف استثناه النحويون من الباب فقط ،
ولم أر أحداً استثنى شيئاً سواه ، مع طول بحثى عن ذلك ، ووجدت
أنا حرفاً آخر وهو حبيت أنرجل أحبه بكسر الهزة حكاه الإمام
أبو عبد الله محمد بن إياز بن سيدة القرطبي فى كتابه المسمى
بالسما والعالم • • •

وذلك لأنه لو كسر حرف المضارعة فى فعل بالضم جمع بين الكسر
والضم لأن عين مضارع فعل المضموم مضمومة والضم والكسر ثقلان ،
والساكن ولو فصل بينهما لكنه حاجز غير حصين ، فكأنه انتقل
من كسر لضم ، وقد علمت شذوذ فعل بكسر الفاء وضم العين ،

كما أنه لو ضم حرف المضارعة فيه لاجتمع ضمتان في كلمة وهما ثقيلتان ، وافيصل بينهما ساكن ، فهو كلا فاصل ، ولو كسر حرف المضارعة في فعل بالفتح ، فأما أن يكون مضارعه بالضم فيلزم عليه - ثقل الكسرة وانضمة ، والانتقال منها إلى ساكن فإلى ضمة وأما أن يكون بالكسر فيلزم ثقل الكسرتين ، وأما أن يكون بالفتح أصله بالكسر فيراعى أن أصله الكسر فيمنع كسر حرف المضارعة ، وشذ يذهب بكسر حرف المضارعة مع أن الماضي مفتوح ، وكذا شذ نعبد بكسر النون قرئ : (إياك نعبد وإياك نستعين) بكسر النونين ، وكذا قرئ : (مالك) لا تيمناً بكسر التاء .

ومثال كسر حرف المضارعة في مضارع فعل بكسر العين : ما تشاعون وما تخافون ، ولم أعهد ، ولا تركنوا بكسر حرف المضارعة في بعض انقراءات بناء على أن شاء وزنه فعل بالكسر ، وتركن بفتح الكاف مضارع ركن بكسرهما ، وحكى بعضهم : أنه رأى أعرابياً متطقاً بأستار الكعبة وهو يقول : اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم بكسر تاء تعلم ، وقرئ : (فتمسككم النار) بكسر التاء .

قال سيبويه : إنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تحذف أوائلها كثنائي فعل ، أى بالكسر ، أى كثنائي ماضياتها ، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً نحو : ضرب تضرب بفتح التاء ، واضرب بفتح الهمزة كما فتحو راء ضرب ، وإنما لم يكسروا فاء الماضي ، ويفتحو حرف المضارعة ، لأنه لا يتحرك فجعل الكسر في الأول مناسبة بين حرف المضارعة ، وعين الماضي ، كما أن الفتح في تضرب مناسبة لفتح راء ضرب أ . هـ بتصرف .

وإنما رأيت كتاب سيبويه في مصر في وكالة الجاموس ، وقيل كسروا حرف المضارعة ليدل على أن عين الماضي مكسورة .

قال صاحب التحقيق المقال : وفيه نظر ، لأن هذه الحلة لو كانت معتبرة في كل مكسور العين أ هـ .

وتعلم مما مر أنهم راعوا فتحة عين فعل في حرف المضارعة ، ففتح وراعوا كسرة عين فعل فيه فكسروه ، ولم يراعوا ضم عين فعل فيه لنقله ، ولم يخافوا لبساً فعمدوا إلى الألف وهو الفتح ، ولم يزيوا تفريقاً بين المضموم وغيره ، حتى يحتمل حرف المضارعة الضم الثقيل قلته سيبويه ، ولم ينبه في النظم أن الكسر لحرف المضارعة لغة ، ونبه صاحب التحقيق أنها لغة جميع العرب غير الحجازيين ، لكنه بعد ما مثل : بيذهب ويمتل ، ونعبد وتستعين ، تركنوا وتشعاعون ، وتخافون وتيمنا واعهد ، قال : وكل هذا وأشباهه شاذاً أو لغة قوم .

قلت : تقدم أنه لغة تميم وقيس وربيعة بالشروط المذكورة ، وهو انذى عليه صاحب فتح الأقفال ، لكنه لم يرد الحصر ، فلا إشكال والحق أنه لغة جميع العرب تميم وقيس ، وهذيل وأسد ، وجميع العرب إلا الحجازيين ، وكذا ذكر اللحياني في نوادره عن الكسائي ، وكذا قال سيبويه ، وكذا عزاه في التسهيل لغير الحجازيين ، وعزاه في شرح الكافية لبني أخيل رهط ليلى الأخيلية .

حكى أبو يحيى عن الحريري في درة الغواص : أن ليلى الأخيلية كانت تكسر حرف المضارعة ، فدخلت ذات يوم على عبد الملك بن مروان بحضرة الأشعبي ، فقال الشعبي : يا ذن لى أمير المؤمنين في ممازحتها ؟ فقال له : افعل ، فلما استقر بها المجلس قال : ما لقومك لا يكتنون يعنى لا يستترون بالبنيان ، فقالت له : ويحك لا نكتنى بكسر النون الأولى تعنى لا نستتر ، فقال لها : لا وأمر فعلت لاغتسات بضم التامين

أو كسرهما مورياً لها بمعنى ناك ينيك أى نكح ينكح ، فخلجت واستغرب عند الملك ضحكاً .

ثم إن الناظم أطلق في النظم والتسهيل أنه يجوز كسر أول مضارع فعل بكسر العين مع أن شرطه فتح عينه أعنى المضارع ، وأما إن كسرت عينه فلا يكسر أوله لما مرّ من ثقل كسرتين ، فلا يقال حسب تحسب بكسر السين والتاء ، بل يفتح التاء ، ولا تراث بكسر التاء ، بل يفتح عند جميع العرب ذكره أبو حيان في شرح التسهيل .

قال سيبويه : وأما يسمع ويطو فإنما فتحوها فيهما ، لأن ذلك فعل يفعل كحسب يحسب ، ففتحوها الهمزة والعين كما قالوا : يقرأ ويفزع ، فلما جاء على مثال ما فصل منه مفتوح لم يكسروا كما كسروا يأبى حيث جاء على مثال ما فعل منه مكسور ، يعنى أن الكسر في يحسب وشبهه كينعم لما جاء على طريقة فعل بالفتح ، فكانه فعل تقديرأ كما أن يأبى لما أتى على طريق فعل بالكسر فكانه جاء على أبى بالكسر .

وقد تقدمت لغة الكسر في أبى ، ووجه إطلاق الناظم أن الكسر في مضارع فعل بالكسر قليل مع كونه مشروكاً في كثير منها ، فلم يلتفت إليه ، فأجرى الضابط على قياس الباب ، وكسروا حرف المضارعة لزيادته ، ولم يكسروا الفاء دونه لبعد تحركها كما مرّ ، ولم يكسر الثالث أعنى العين لثلاثا يلتبس بفعل المفتوح العين بالمكسور ، ولا الآخر لأن فيه حركة الإعراب ، وأما الماضى المفتوح هو ومضارعه فيفتح أول مضارعه .

وحكى اللحيانى عن الكسائى فى نوادره أن ناساً من بنى أسد من

سوءة بن سعد ، ومن بنى دبیر يكسرون الهزمة والنون والتاء المثناة فوق ، وأنشد :

ذرونى أذهب فى البـ - - - - - لاد وريقنى
تسـ - - - - - وخلفى لين ولسـ - - - - - انى

ومثال كسر حرف المضارعة فى المبدوء بالتاء أتركى وفتركى ، وتترك بكسر حرف المضارعة وفتح أولى ، ولا تكسر الياء كما مرّ فى الثلاثى ، ولا يكون المبدوء بالتاء إلا خماسياً أعنى التاء الزائدة ، زيادة معتادة ذكره صاحب تحقيق المقال ، وإنما كسروا فى المبدوء بالتاء حملاً على المبدوء باهمزة من الانفعال والافتعال ، لأن تكسر مثل فى معنى انكسر فى المطاوعة ، وتساقى فى معنى اسلفنى ، وتصرجم فى معنى احرنجم ، وتاء غير المطاوعة شبيهة بتاء المطاوعة ، كما حملوا يذرمع أنه مضارع للمكسور على يدع ، فحذفوا واوه أو للمفتوح وفتحوه حملاً على يدع ، اجتوروا على تجاوروا ، وصححوا واوه وصيد على أصيد ، وصححوا ياءه ، وقالوا تقى أنه رجل يتقى بفتح التاء بعد الياء حملاً على أصلها وهو الفتح فى الماضى ، والقياس بسكونها ، كراء يرمى .

وأما ما ابتدئ به تاء زائدة زيادة غير معتادة ، فلا يكسر حرف المضارعة فيه ، لأنه غير محمول على المبدوء بالهمزة ، وأما نحو ترمس فتأوه ولو كانت زائدة لا تسبغ كسر حرف المضارعة ، لأنه رباعى فيضم حرف المضارعة فيه ، وزيادتها غير معتادة .

وأما نحو : ترب فتأوه أصل ، وفتح حرف المضارعة فيه هو الأصل ، وكسره جائز من حيث كونه ثلاثياً مكسور العين .

ومثال كسر حرف المضارعة فى مضارع المبدوء بهمزة الوصل :

تستخرج وتتطلق بكسر التاء ، وقرىء (إياك نعبد وإياك نستعين)
بكسر النون في نستعين كنعبد و (تبيض وجوه وتسود وجوه)
بكسر التاءين والمبدوء بهمة الوصل يكون خماسياً كانطلق ، وسداسياً
كاستخرج واستعان وأخرنجم ، والزائد على أربعة لا يكون إلا مبدوءاً
بتاء مزيمة ، أو بهمة وصل ، وإنما جاز كسره فيما افتتح بهمة
وصل ، لأنهم لما سلكوا به طريق الثلاثي في الفتح لحرف المضارعة
كما مر ، حملوه عليه في الكسر لما كانت العين فيه لازمة لكسر في
المضارع ، فهو نوع مناسبة ، وقيل : كسر لانكسار همزة
الوصل في الماضي ، ولا تكسر الياء المثناة تحت في المضارع المبدوء
ماضيه بهمة الوصل .

وحكى اللحياني كسرها أيضاً في المبتدأ بالتاء الزائدة ، أو همزة
الوصل قال في نواته عن الكسائي : اذا زدت في الفعل شيئاً نحو :
استغنيت وتفطنت ، كسروا الياء والنون والألف وانقاء .

وحكى أبو حيان في مضارع فعل الثلاثي المكسور ، ومضارع المبدوء
بالتاء الزائدة ، ومضارع المبدوء بهمة الوصل لغة ، وهي كسر
حروف المضارعة كلها الياء وغيرها ، فتحصل في مضارع فعل الثلاثي
المذكور ، ومضارع المبدوء بالهمزة أو التاء المذكورتين ثلاث لغات :

الأولى : فتح حروف المضارعة كلها وهي اللغة الفصحى المصدر بها
الناظم ، وهي لأحجازيين .

والثانية : كسرها مطلقاً وهذه لم يذكرها الناظم ، وقيل من ذكرها
أبو حنيفة - إن في شرح التسهيل .

والثالثة : فتح الياء وكسر غيرها ، وظاهر بعضهم أن أهل هذه
لا ينطقون بالفتح في غير الياء .

وصرح بعضهم بأنهم يفتحون أيضاً وأما مضارع أبى ، ومضارع ما فآؤه واو وعينه مكسورة ففيهما لغتان ، فتح حروف المضارعة كلها وهى الفصحى وهى للحجازيين ، وكسرها كلها وهى لغيرهم ، وظاهر بعض أن أهل هذه يفتحون أيضاً ، وظاهر بعض يكسرون فقط ، وشرط ما فآؤه واو وأن تنكسر عينه فى الماضى كما مر ، وربما كان تمثيل الناظم بـ بوجـل المكسور العين إشارة إليه ، ولم يمثل بنحو : وصل مما فتحت عينه ، وشرطه أيضاً أن تفتح عين مضارعه ، وإن كسرت كورث تـرث ، فإذا لا يكسر فيه حرف من حروف المضارعة عند أحد من العرب ذكره الإمام أبو حيان الأندلسى الفرناطى فى شرح القسـمـيل .

وكذا لو كان الماضى على فعل بالفتح : كوعـد ووصل ، أو بالضم كوفر كذا ، قيل وأقول يبحث فيه بما إذا فتح مضارع المفتوح ، فإن فيه لغة الكسر كما مر .

قال أبو يحيى : فإن قلت : الكلام إنما هو فى مضارع فعـل يكسر العين ، وأبى مفتوح العين .

قلت : أبى فيه لغتان : الفتح والكسر ، ويأبى أى بالفتح مضارع أبى بـانكسر أى بكسر الباء ، وفتح الياء لكنهم استغنوا بمضارع المكسور عن المفتوح وهو المسمى بالتداخل ، كما مر ، وكان الأولى أن يقول المصنف أن ألحقا بأبى أى بكسر الباء وفتح الياء كرضى ، لكن الوزن لم يساعده ، أو يقال : إن أبى أى بالفتح أشهر أ . ه .

قلت : لو قال المصنف : بأبى بكسر الباء وإسكان الياء ضرورة كان أولى ، ولا يقال : إنه يلبس بالأب مضافاً للياء لأن الياء وغيرها من حروف المضارعة لا تلحق بالأب .

قال سيبويه : وقالوا أبى أى بالفتح فانت تيبى ، وهو ييبى
أى بكسر حرف المضارعة الياء والتاء كغيرهما وفتح الباء الموحدة ،
قال : وذلك أنه من الحروف التى يستعمل يغفل فيها مفتوحاً وأخواتها ،
وليس القياس أن تفتح ، وإنما هو حرف شاذ أ ه ه .

قلت : مر أن المفتوح مضارع المكسور فلا شذوذ ، قال : فلما
جاء مجيء ما فعل منه مكسور ففعلوا به ما فعلوا بذلك ، وكسروا فى
الياء ، وقالوا : ييبى وخالفوا به فى هذا باب فصل ، أى بالكسر
حيث كسروا فيه الياء أيضاً ، وفعل بالكسر لا يكسرون فيه الياء ،
قال : كما خالفوا به يابه حين فتحوا أى ، والقياس كسر عينه
لانفتاح عين الماضى ، وقد مر ما فيه ه .

قال : وشبهوه بيبجل حين أدخل فى باب فعل ، أى بالكسر يعنى
فى قلب واو وجل ياء ، وذلك أنهم كسروا حرف المضارعة كتقع
واوه ساكنة بعد كسرة فتعل ، وكان القياس يقتضى أن لا تكسر الياء ،
لكن لما كان ذلك موصلاً الى التخفيف ارتكبوه ، وان شذ لم هذا
كان ييجل محتملاً للغة الكاسرين والفاثحين وارتكبوه لما قلناه ،
قال : وكان الى جنب الياء حرف اعتلال أ ه بتشديد نون كان
وأراد جنب الياء فى يابى ، قال : وهـم يغيون الأكثر فى كلامهم ،
ويجسرون عليه إذا صار عندهم مخالفاً أ ه ه .

قال صاحب التحقيق : يعنى أن التخيير يأنس بعثله لفتح بابيه ،
وصيرورته كالمعهود أ ه ه .

هذا ويصح فى قوله نحو : قد وجلا أن يكون بالجرم أى خاف ،
وأن يكون بالحاء المهملة أى وقع فى الطين الدقيق ، ولكن الموجود
فيما نراه من النسخ . وفيما رويناه الأول ، واعلم أن فيهما وفى مثلهما

لغات الأولى ، وهى الأكثر الأفصح فتح حروف المضارعة ، وبقاء الواو ساكنة ، وهى للحجازيين الثابتة فتح الياء المثناة تحت ، وبقاء الواو لانفتاح ما قبلها ، وهو الياء لأنه ينقل الكسر عليها وكسر التاء المثناة فوق ، والهمزة والتون ، وقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة انثاء فتح حروف المضارعة كلها ، وقلب الواو ألفا كراهية للواو مع الياء ، كما تنقلب همزة ، وهى لفظة قوم من أهل الكسر كما حكاه أبو حيان عن الثمانينى .

الرابعة : فتح حرف المضارعة كلها ، وقلب الواو ياء كراهية للواو مع الياء ، قيل : شبهوه بأيام ونحوه ، وهذه حكاه أبو حيان عن بعض الأصحاب ، يعنى العلماء الأندلسية .

قال أبو يحيى : وذلك لاجتماع الواو والياء ، وإحداهما ساكن ، وحمـل غير الياء على الياء .

الخامسة : كسر حروف المضارعة كلها لتقلب الواو ياء ، وقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة ، ومن راجع ما مر وجد الزيادة على الخمس ، وذكر الناظم فى الكافية الأولى والثالثة والرابعة ثلاث لغات فقط ، وتبعه أبو يحيى ، وذكر صاحب التحقيق الخمس جميعاً باختصار .

تنبيه : احترز بقوله فى الآت من فعلا عن الآتى من فعل بالفتح أو بالضم ، فإنه باق على الأصل السابق ، وهو الفتح فى غير الرباعى حيث قال : وافتحه متصلاً بغيره ، وأما الرباعى فقد أخرج من هذا قوله : ضم إذا بالرباعى مطاقاً وصلاً .

وزعم صاحب تحقيق المقال : أنه خرج بقوله : وافتحه متصلاً

بغيره ، ويحتمل أنه احتراز بقوله : في الآتي من فعلا أو ما تصدر إلخ من الرباعي مع الاحتراز بفعل عن فعل المضموم والمفتوح ، وذلك أنه لما ذكر الضم للرباعي ، والفتح لغيره ، وعقب ذلك بجواز المكسر ، خاف أن يتوهم جوازه في المضارع المضموم والمكسور ، كما جاز في المفتوح ، ومفهوم المخالفة في قوله في الآت من فعلا ، أو ما تصدر همز الوصل فيه أو التاء زائداً يقتضى عدم جوازه في الرباعي ، وفي مضارع فعل بانفتح أو بالضم .

تتمات :

الأولى : ظاهر بعضهم أن همزة إخال مضارع خال مكسورة عند جميع العرب ، وصرح كثير بأن كسرها هو اللغة الفصحى ، وفيه لغة فتح قلت حكاهما الشيخ خاد عن بنى أسد ، وظاهر بعضهم أن التاء والنون مثل الهمزة في مضارع خال ، وظاهر بعض أن في مضارع خال ما مر من اللغات في فتح حرف المضارعة وكسره وعلى كل حال الأصل الفتح .

قال في القاموس : وتقول في مستقبل خال أى ظن إخال بكسر الألف أى الهمزة ، وتفتح في لغية أ ه بياء التصغير مدغمة في لام الكلمة ، أى في لغة حقيرة ضعيفة ردية .

الثانية : إذا اجتمعت تاءان في أول المضارع تأؤه وتاء ماضيه مفتوحتان ، فالأصل ثبوتهما جميعاً نحو : نتطم ونتكلم ، وتتغافل وتتضارب ، وتحذف وصلاً وابتداءً إحداهما كثيراً جداً ، ولو كان الإنتماءات أكثر نحو : (تنزل الملائكة والروح) و (لا تكلم نفس) و (ناراً تظلى) و (لقد كنتم تمنون) بدليل الرفع ، ولو كان تظلى ماضياً لقبل تلظت ، لأن الفاعل ضمير مستتر عائد لمؤنث وعلة الحذف إنه لما ثقل عليهم اجتماع مثلين عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى

المتعين ، وإنما لم يخفف بإسكان الأولى وإدغامها في الثانية ، لأنه يؤدي إلى جذب همز الوصل ، وهي لا تكون في المضارع كما قال في التوضيح أنه لم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع .

وقال خالد : أي لم يخلق الله أحداً من الفصحاء أدخل همزة الوصل في أول المضارع .

وقال الناظم في شرح انكافية ، وابنه في شرح الخلاصة تبعاً له : إنه يجوز الإدغام والإتيان بهمزة الوصل ليتوصل إلى النطق بالتاء الساكنة أولاً ، ورد ابن هشام بما مر ، وقد يجاب بأن مراد النحاة بكون المضارع لا يكون أوله همزة الوصل أنها لا تكون أوله على وجه اللزوم ، كما في الماضي والأمر والمصدر ، ولا يظن بالناظم أن يقدم على ذلك من غير سماع ولا استتباط من لغة العرب ، ولا قياس خال عما ينافيه ، وناهيك بالناظم الذي نقل عنه الثقات أنه قال : طالعت الصحاح جميعاً فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ، ولا يضر عدم ذكره السند في الإدغام والإتيان بهمزة الوصل صريحاً ، والجمهور يمنعون الإدغام في الابتداء ، ويوجبون الإظهار .

وأجازوا الإدغام في الوصل بدون جذب همزة الوصل لتزليل انصرف الآخر من الكلمة السابقة منزلتها ، وعن الصبان ، عن يس ، عن ابن الناظم أن الناظم ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور ، ونصه يجوز إدغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد مدة أو حركة نحو : (ولا تيمموا) و (تكاد تميز) أ ه .

أراد بالمدة حرف العلة الساكن المسبوق بحركة ثجانه نحو : (ولا تيمموا) بتشديد التاء في قراءة أبيزى ، وكذا (لا تبرجن)

وأما تمييز فشدد بعد حركة في قراءة البزى ، وكذا (كتمتم تمنون)
بالتشديد ، واختلفوا في التاء المحذوفة إذا بقيت تاء واحدة ، فقال
البصريون وسيبويه : هي الثانية وهي تاء الماضي ، لأن الاستتقال حصل
بها لا الأولى ، لدالقتها على المضارعة والخطاب وحده أو مع التأنيث ،
وعليه الناظم في التسهيل وشرح الكافية ، وحذفها مغل بذلك
المعنى .

وقال الكوفيون ومنهم هشام الضريع : إن المحذوفة هي الأولى
لا الثانية ، لأن الأولى زائدة على الماضي ، والثانية ولو كانت زائدة
اكتها من حروف الماضي وحدوثها سابق على حدوث الأولى ، وحذف
الزائد الطارئ زيادته أولى ، ولأن الثانية دالة على المطاوعة مثلاً ،
وحذفها فغل بهذا المعنى ، ويرد هذا التعليل أن حرف المضارعة
يدل أيضاً على معنى ، ولا يقال : إن الرفع والناصب والجازم
الذى لا يدخل على الماضي ، وعدم تاء التأنيث حيث تجب لو كان ماضياً
دليل ، لأننا نقول : عدم ضم حرف المضارعة دليل أيضاً على
أن الفعل غير رباعي ، بل خماسي فالههم .

ولم يحك ابن هشام في التوضيح ، والناظم في التسهيل ، هذا
المذهب إلا عن هشام بل ظاهر المعنى أنه لم يقل به إلا هشام ،
إذ قال : إن المحذوفة عند الجمهور هي الثانية ، والمخالف في ذلك
هشام الكوفي ، ورد بذلك على أبي البقاء القائل في : (فإن تولوا
فإن الله عليم بالمفسدين) أنه يضعف كون تولوا مضارعاً ، لأن حرف
المضارعة لا يحذف .

قال ابن هشام : وهذا فاسد ، لأن المحذوف الثانية ، وكونه
الثانية ، ولو لم ينص عليه يفهم من قوله : إذا دار الأمر بين كون
المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى .

قال الناظم في شرح الكافية ، وابن هشام ، وخالد وغيرهم :
على التوزيع قد تحذف نون الماضي إذا اجتمعت مع نون المضارع
لما مرّ في حذف التاء كما قرأ ابن عامر وعاصم : (وكذلك نجى
المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم مكسورة وبعدها في الخط
ياء غير متحركة ، ونصب المؤمنين أصله نجى بضم الأولى وفتح
الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى بفتح النون ،
وتشديد الجيم مفتوحة ، فحذفت النون الثانية ، ويضعف هذا أقول ،
ولو كان هو الأظهر عند ابن هشام أنه لا يجوز في المضارع المبدوء
هو وماضيه بنون حذف ، نون الماضي إلا شذوذاً ، يدل تثبتان
وقرىء شاذاً (وننزل الملائكة) بضم النون واللام ، ونصب
الملائكة وهي قراءة حكاها أبو الفتح بن جنى ، وفي هذه القراءة دليل
على أن المحذوف من التاءين المذكورين الثانية ، لأن المحذوف فيها
النون الثانية بدليل ضم الباقية فهي حرف المضارعة ، إذ لا وجه
لضم الثانية في المضارع ، لأن نزل الملائكة بدليل رفع الفعل ، ونصب
الملائكة .

وقيل : الأصل نجي بسكون النون الثانية ، وضم الأولى أدغمت
الثانية في الجيم ، كما أدغمت في أجاصة بفتح الهزة ، وهي واحدة
الأجاص ، وفي أجانة بفتح الهزة وكسرها وهي قصيرة يغسل ويمجن
فيها ، وهي واحدة الأجائين الأصل أنجاصة وأنجانة أبدلت النون
جيماً ، وأدغمت في الجيم ، ويضعفه أن إدغام النون في الجيم
لا يكاد يعرف كما قال ابن هشام ، لأن النون عند الجيم تخفى
ولا تدغم كما قال خالد ، ولا يقال أنجاصة وأنجانة عند الأكثرين ،
ومنهم صاحب القاموس ، وقيل : لغة يمانية ، وقيل : نجى فعل
ماضى مبنى للمفعول ، وهو مشدد ، ونائب ضمير المصدر ، والمؤمنين
مفعول به ، ويضعفه أنه لو كان كذلك لفتحت الياء في الوصل ،

ولقيل نجيت بقاء التانيث ، لأن المصـدر التجية والضمير المستتر
الراجع لمؤنث يؤنث مطلقاً ، وإن إنابة ضمير مصدر الفعل نفسه
ضعيفة ، وإن المفعول به موجود فلا ينوب غيره .

ويجاب بأن الياء سكنت للتخفيف كما قرأ الأعمش ، فنسى ولم
نجد والحسن ما بقى من الريا بسكون اليامين وصلا ، بل قيل
ذلك لغة أو بأن ذلك إجراء للوصول مجـرى الوقف ، لكنه ضعيف
أيضاً ، وبأنه لم يرد بالمصدر المصدر الذى هو مؤنث ، بل
الفتحة بسكون الذنون والياء أو بتشديد الياء وحذف التاء على
قلة ، لكن هذا ضعيف ، بل قيل يختص بالضرورة على حد تنزى دلوها
تقريباً ، أو المراد بالمصدر اسم المصدر ، وهو مصدر الثلاثى
أى النجاء ، وقد ناب ضمير المصدر فى : (وحيل بينهم) ولا يقال :
النائب الظرف المنصوب ، لأنه متصرف ، ولو ناب لرفع ، ولا يقال
بنى لإضافته لبنى ، لأن الإضافة لبنى لا تسىغ البناء مطلقاً ، بل
بشروط ذكرتها فى غير هذا ، وبأنه قد ورد نيابة غير المفعول مع
وجوده ، قرأ أبو جعفر : (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) بالبناء
للمفعول ، ونصب قوماً على المفعولية والجار والمجرور نائب .

الثالثة : تحذف همزة أفعل فى المضارع نحو : أكرمَ أكرم
مما فى مضارعه همزة المتكلم لئلا تجتمع همزتان وحمل عليه المضارع
المبدوء بالتاء أو النون أو الياء ، واسم الفاعل واسم المفعول
نحو : تكرم ومكرم ، وقد ثبت ضرورة شاذة كقوله :

❁ فإنه أهل لأن يؤكـرهما ❁

بضم الياء بعدها همزة مفتوحة وسكون الكاف ، وفتح الراء بفاء
للمفعول ، ونذر أرض مؤنبة بإثبات الهمزة فى اسم المفعول ،
أى كثيرة الأرناب ، وكساء مؤنبة كذلك أى خلط صوفه بوبر الأرناب ،

وذلك إذا قلنا : همزة أرنب زائدة كهزمة أكرم وأعلم ، وأما إذا قلنا : بأنها أصل كما هو قول فلا ندور في ثبوتها ، بل واجب ثبوتها ، فهي مثل قاف قدس يقدر ، ولو أبدلت همزة هاء أو عيناً مهملة لم تحذف لعدم ثقلها كما في هـ راق ، إبدال همزة أراق هاء ، وعنهل بإبدال همزة أمهل عيناً فتقول : أهريق ونهريق وتهرين ويهريق ، ومهريق ومهراق بفتح الهاءات ، ويحـوز إسكان هاء الآخر ، واعنهل ويعنهل وتعنهل ويعهنل ومعنهل ومعنهل .

الرابعة : الزيادة تتمدى مادتها وتلزم ، وظاهر التقطازاني في شرح الزنجاني أنها تتمدى الى واحد إذا تعدت حيث قال : جاءت متعدية وغيرها نحو : زاد الشيء أى ازداد ، وزاده غيره أى جماعته مزداداً ، ويخالفه كما قال اللقاني إطباق العربيين على ان إيماننا فى : (زادتهم إيماننا) مفعول ، فهو متعد الى اثنين كما نص عليه السعد نفسه ، فى حاشية الكشاف نحو : زاده الله خيراً ، والازدياد افتعال من الزيادة ، أبدلت التاء دالاً لوقوعها بعد الزاى ، وهو لازم .

وزعم بعضهم أنه يتعدى لائنين ، وأقول فى مادة الزيادة : إنها تلزم نحو : زاد الواد ومتعدية لواحد نحو زاده الله ، أى أوجده وخاقه ، وزدت شيئاً أى أظهرته ، وجئت ، وزاد زيد عمراً شيئاً .

قال السعد : وقولهم : حرف زائد من اللازم للتعبير باسم الفاعل لا من المتعدى ، وإلا لعبروا باسم المفعول ، لأنه يبنى من المتعدى ، ويرده أن اسم الفاعل يبنى من المتعدى أيضاً كما يبنى من اللازم ، وأنهم يقولون : حـرف مزيد ، والحرف المزيد تعبير باسم المفعول ، فعلى اللزوم تقول : هذا مزيد فيه أى هذا اللفظ أوقعت فيه الزيادة ، والنائب الجار والمجرور ، وعلى التعدى لواحد تقول : هذا حرف مزيد بنىابة الضمير المستتر ، وهذا اللفظ مزيد فيه حرف

بنياية حرف ، وعلى التعدى لاثنتين تقول : هذا اللفظ مزيد حـرفاً
بنياية انضمام المستتر ، وحرفاً مفعول ثان ، أى زادوه حرفاً •

قال السعد : بناء على ما مر من أن التعبير بالزائد دليل للزوم
أن لفظ المزيد عندهم مع فى اسم مفعول لتسويخ الظروف بناء اسم
المفعول من اللازم ، لنيايتها ، ومع عدم فى أمّا اسم مفعول
على تقدير الجار أى المزيد فيه ، وحذف الجار والمجرور يجوز
دفعه ، ويجوز تدريجاً عند الجمهور ، وعليه سيويه والأخفش ،
وقيل : لا يجوز إلا دفعة ، قيل : لا يجوز إلا تدريجاً بحذف
الجار أولاً ، وبعده المجرور ، وعليه الكسائى وغيره •

وإما اسم مكان أى محل الزيادة والإضافة فى قولهم مزيد انثلاثى
ومزيد الرباعى إضافة صفة لموصوف أى الثلاثى المزيد فيه ، والرباعى
المزيد فيه ، أو بمعنى من ، ويتعين الآخر إذا جعل اسم مكان ،
وهذا إذا اعتبرنا أن الثلاثى والرباعى جنسان للعضاف ، وإن اعتبرنا
أن المزيد فى قولهم : مزيد الثلاثى خاص بالثلاثى المجرد ، وفى قولهم :
مزيد الرباعى خاص بالرباعى المجرد ، فاء لإضافة لامية •

قائدة : آخر الشطر الأول فى قوله : وافتحه متملاً إلخ ياء
قوله ، ولغير والراء لاثنائى ، وفى قوله : أو ما تصدر إلخ التاء المدغمة
من قوله أو التاء والتاء المفتوحة المدغم فيها للثنائى •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لمطوف جملة الطلب الفعلية على
الاسمية الخبرية ، وهى : وله ضم ، وإن جعلت اسمية وعلى الخبرية
الفعلية إن جعلت فعلية كما مر •

وافتح فعل أمر مستتر أفعال وجوباً ، والهاء مفعوله عائدة

لبعض نأتى ، ومتصلا حال منها ، ويغير جاء ومجرور متعلق بمتصلا ،
والهاء مضاف إليه عائدة للرباعى •

والواو للعطف على افتتح أو الاستئناف ، ولغير متعلق بأجز
قدم للحرص ، والوزن والياء مضاف اليه أو متعلق بكسر ابناء
على جواز تقديم معمول المصدر عليه مطلقا ، أو إن كان لا يحل
محله الفعل ، وحرف المصدر ولاسيما هذه ضرورة ، والمعمول ظرف
وكسر مفعول أجز قدم للوزن ، وأجز فعل أمر مستتر الفاعل
وجوبا ، والجملة هي المستأنفة أو المعطوفة بالواو المذكورة •

وفى الآت متعلق بأجز • جره مقدر على الياء المحذوفة للوزن ،
لأنها لو ذكرت كانت زائدة بين متحركى وتد مستتعلن ومن فعلا
متعلق بالآت أى الجائى من فعلا ، أو بمحذوف حال من ضميره ،
وإن جعل الآت مرادفا لقولهم : الفصل المضارع ، أو الفعل
المستقبل ، تعلق بمحذوف حال منه •

هذا وإن أراد صاحب تحقيق المقام بقوله : وقصر الآت ضرورة
أنه حذف ياء الآتى للضرورة ، صح أى قصره وجبسه عن ظهور الياء ،
وإن أراد أنه حذف همزة آت فباطل ، لأنها مذكورة بعد
اللام الساكنة فى اللفظ ، وقبلها أو بعدها فى على الخلاف فى أى موضع
تكتب همزة المتصلة باللام اذا كانتا على صورة لام ألف ، وكذا
الخط فى الألف من لام ألف ، ولام آل سابقة عليهما قطعا •

الهم إلا إن أراد أن نقل فتحتها للام وحذفها تخفيفا ، وأنه
صار الى هذا التخفيف لثلا يثقل الوزن والنطق واو حـرف عطف ،
وما موصولة أو موصوفة بالجملة بعدها معطوفة على فعلا أى فى

الآتى من فعل أو من الفعل الماضى الذى تصدر إلخ ، أو من فعل ماض تصدر إلخ .

وقول أبى يحيى أنها معطوفة على قوله : فى الآت ركيك من جهتين :

إحداهما : أنه كان الحق أن يقول على الآت ، لأن لفظ فى لم يكن مع ما فضلا ، عن أن يجعل المعطف على قوله فى الآت .

ثانيتها : أن الذى تصدر فيه همز الوصل هو الماضى لا المضارع . والمراد بالآت المضارع ، ولا حرف من حروف نأيت فى الماضى حتى يأمر الناظم بإجـازة كسره ، وتصدر ماض وهمز فاعل مضاف للوصل .

وفيه متعلق بتصدر والجملة صلة ما أو صفتها ، والعائد هاء فيه ، وهذه الهاء مانعة لجعل ما مصدرية لعدم ما ترجع إليه إذ ذلك ، والتاء معطـوفة بأو على همز ، وقصر ضرورة على التحقيق ، وزائداً حال من التاء ، لأن الحروف جائز تذكيرها ، وتأنيتها تقدمت على الفعل ونحوه ، أو تأخرت وكتركى جار ومجرور استقرارى بمبتدأ محذوف ، أى وذلك كتركى ، الواو الاستئناف وهو مبتدأ سكنت هاؤه لجواز سكونها بعد الواو ونحوها .

وهو عائد للكسر ، وقد حرف تحقيق ونقل ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازا ، والجملة خبر ، وفى الياء متعلق بنقل ، وقصرت للضرورة ، وفى غير معطوف على فى الياء ، وهاء مضاف إليه ، وإن حرف شرط ، والحق ماض مجزوم المحل على الشرط مبنى للمفعول ، والألف نائب ، وهو عائد على الياء وغير فى قوله : فى الياء وفى غيرها .

وجواب إن محذوف دل عليه هو قد نقلا ، وإن أجزنا تقديم
الجواب فقوله هو قد نقلا جواب ، وبأبى متعلق بالحق وما موصولة
أو موصوفة واقعة على الماضي معطوفة على أبى لا على أبى كما
زعم أبو يحيى لعدم إعادة الباء ، مع ما وله الفاء مبتدأ وظرف
استقرارى خبر ، ويجوز فيه وفي نحوه ما مر في قوله : وله
ضم .

وواو تمييز على حد ما مر في قوله : ذا الواو فاء ونحو خبر
لمحذوف أى وذلك نحو أى أمث ، وهذا أولى من جعله مفعولا
لاعلى محذوفاً ، وقل وجلا مضاف إليه وأصله حرف تحقيق ، وفعل
ماض وألف إشباع أو اثنتين .

وكسر ما قبل آخر المضارع من
ذا الباب يلزم أن ماضيه قد حظلا

زيادة انقضاء أولاً وإن حصلت
له فما قبل الآخر افتحن بولا

أى كسر الحرف الذى قبل الحرف الآخر فى المضارع الذى
هو من باب الزيادة على الثلاثة من رباعى مجرد ، أو مزيد فيه ،
أو خماسى أو سداسى يلزم إن كان ماضيه لم ترد فى أوله انقضاء
المذكورة المعهودة زيادتها مثل : تركى .

وأما إن حصلت زيادة تلك التاء فى أول ماضيه فافتح لزوماً الحرف
الذى قبل الحرف (الآخر فى المضارع فتحتا تائياً لفتحات قبله ،
وقد يفصل بساكن ، وبما تقررا تعلم ان الإشارة بذا الباب الى
باب ما زادت حروفه على ثلاثة مطلقاً كدحرج يدحرج ، وأكرم
يكرم ، وعلم يعلم بالتشديد ، واحرنجم يحرنجم ، وانطق ينطق ،
واستخرج يستخرج ، وكأنه أشار الى مفعود ذهنى ، لأن الثلاثى قد
ذكر حكمه فيما سبق ، فلم يبق إلا الزائد على الثلاثة هذا ظاهر
أبى يحيى ، وصاحب تحقيق المقال .

وهذا من حيث إنه يكون نصاً على كسر ما قبل آخر المضارع
ارباعى المجرد أولى من جعل الإشارة بذا الباب الى باب أبنية الفعل
المزيد فيه ، لأنه اذا جعلت الإشارة ابيه تكون مخرجة ومترحة
عن الرباعى المجرد بالنظر الى مفهوم الظرف ، أعنى قوله : من ذا الباب
مع أن المجرد الرباعى يكسر ما قبل آخره أيضاً ، ولكن كـون
الباب مفعوداً للمزيد فيه ، يرجح كون الإشارة إليه فيلغى مفهوم
الظرف ، فتكون غاية الأمر أنه لم يتكلم على ما قبل آخر المضارع

الرباعي المجرد ، لضيق النظم أو شهرته ، أو يكون من الاكتفاء
أى من ذا الباب ، ومن باب الرباعي المجرد .

وأما ما قبل آخر الرباعي المزيد ، فداخل في البيت قطعاً ، وأما
ما قبل آخر الثلاثى فقد تقدم في باب أبنية الفعل المجرد ، وتعلم
أيضاً أن المراد بالتاء التاء المعهودة مثل تاء تركى ، وتاء تجاهل
وتعلم ونحوها ، وأما تاء ترمى ونحوه فزيادتها غير معتادة ، وترمى
ونحوه داخل في المزيد ، فكسر ما قبل آخر مضارعه يعلم من قوله :
من ذا الباب ، ولا يدخله قوله : وإن حصلت إلخ في الفتح ، وتعلم
أن معنى قوله : قد حظلا زيادة التاء أولاً قد منع منها ، وإن كان
قابلاً لها أى لم تدخل عليه ، ولم يثبت عليها ، وليس المراد أنه
لا يقبلها ، وإنما كسر ما قبل آخر المضارع أى ماضيه فـوق ثلاثة
أحرف قصداً للمخالفة بين ما قبل آخر الماضى ، وما قبل آخر
مضارعه .

ولما كان ما قبل آخر الماضى غير الثلاثى لا يكون إلا مفتوحاً
لفظاً أو تقديرأ كسروا ما قبل آخر مضارعه ، لتحصل المخالفة ،
وإن يخالفوا بضم ما قبل آخر المضارع لنقل الضم في حشو غير
الثلاثى ، ولا سيما أنه تجتمع ضمات والمراد بكسر ما قبل الآخر
كسره كسراً ظاهراً كما رأيت ، أو تقديرأ كيقر بالتشديد ، ويحمر ويحمار
بالتشديد ، ويعين ويختار ، وينقاد ويستقيم ويستعين ، فإن أصل
يقر يقرر بسكون ألقاف وكسر الراء الأولى ، نقات كسرتها للقف ،
فأدغمت في الراء بعدها ، وأصل : يحمر يحمرر بسكون الميم وكسر الراء
الأولى نقلت كسرتها للميم فأدغمت في الراء بعدها ، وأصل يحمار يحمارر
بكسر الراء الأولى ، حذفت كسرتها تخفيفاً فأدغمت في الراء بعدها ،
وأصل يعين يعين بسكون العين وكسر الياء ، نقلت كسرتها للميم ، وأصل
يختار وينقاد يختبر وينقيد بكسر الياء ، حذفت الكسرة لثقلها فقلبت الياء

ألفا لتحركها في الأصل بعد فتحة ، وأصل يستقيم ويستعين يستقيم ويستعين بسكون انقاف والعين ، وكسر اليامين نقلت كسرتها للقاف والعين وقس على ذلك .

وإنما فتح ما قبل آخر المضارع البدوء ماضيه بقاء المطاوعة ، ونحو المطاوعة نحو يتركى ويتدحرج ، لأن هذه التاء تدخل على ماض مضارعه يكسر ما قبل آخره ، فإن التاء دخلت على ذكى ودحرج ، ومضارعهما يزكى ويدحرج بكسر ما قبل الآخر ، ففتح ما قبل آخر المضارع البدوء ماضيه بها ، لتقع المخالفة ، ولا يقال مقتضى هذا أن يفتح ما قبل آخر مضارعى انزل ونزل الرباعين ليخالف ما قبل آخر مضارع نزل الثلاثى ، فإنه إنذى تدخله الهمزة والتضعيف ، لأننا نقول : نزل وأنزل الرباعين جاء على طريق الرباعى الجرد ، وإن لم يلحقا به .

وقال الجاربردى : بقى ما قبل آخر المضارع البدوء ماضيه بتلك التاء على فتحه في الماضى ، لأنه لو كسر لالتبس أمر الواحد : المذكر منه بمضارع الرباعى ، إذ لا فرق إلا بفتح تاء الأمر ، وضـم تاء الرباعى ، وهذا قد لا يرفع اللبس لاحتمال الدهول عنه .

قلت : لعل مراده بمضارع الرباعى المضارع الموقوف عليه ، أو المجزوم بلا قرينة واضحة ، ليسكن آخره كما يسكن آخر الأمر ، فلو قيل في مضارع تعلم بفتح التاء وتشديد اللام يتعلم بكسر اللام مشددة لكان هو وأمره تعلم بتشديد اللام مكسورة ، والتاءات كمين مفتوحات ، فيلتبس هذا الأمر بمضارع علم بتشديد اللام إذا بدى بقاء المضارعة للواحد المخاطب ، أو للواحدة الغائبة ،

ووقف عليه بالسكون إذ لا فرق حينئذ إلا بضم تاء المضارع الرباعى ،
وفتح تاء الأمر الذى مضارعه يتعلم ، ومم أنه فارق ضعيف •

قال الجاربردى : وهذا التعليل مثل ما قيل فى غير أفعال
القلوب ، حيث لا يجمعون بين ضميرين : الفاعل والمفعول لشخص •

قلت : تقريره أن غير أفعال القلوب ، وعدم وفقد ورأى الحلمية
لا يعمل فى ضمير الفاعل والمفعول الواحد لمسمى ، فلو أجزئ ذلك
وقيل : ضربتنى بضم التاء لكان ربما ذهل عن التاء ، ولا يعلم أنها
للمتكلم ، بل قيل : يجوز ذلك على غير الغالب ، فيذهل فى المثل عن
كون التاء للمتكلم ، لما عهد من أن الغالب أن تكون للمخاطب فى مثله ،
بخلاف أفعال القلوب وعدم وفقد ورأى الحلمية ، فإن ذلك فيها
جائز كثير بل قيل غالب نحو : (أن رآه استغنى) فإن الهاء والمستتر
فى رأى لواحد أى رأى نفسه ، وظننتنى قائماً بضم التاء ، أى ظننت
نفسى قائماً •

ولو كسر ما قبل الآخر فى هو يتجاهل ويتدحرج لالتبس أمر
مخاطبه بمضارع رباعيه الموقوف عليه ، أو المجزوم ، بل قرينة
واضحة ، فإن أمر يتجاهل تجاهل بفتح هاءهما ولو كسرت هاء
يتجاهل كسر هاء أمره لأن الأمر جار على المضارع ، فيلتبس هذا
الأمر المكسور بمضارع جاهل بفتح الهاء واللام ، وهو تجاهل بضم
التاء وكسر الهاء ، وسكون اللام جزماً أو وقفاً ، ولا فارق سوى فتح
تاء تجاهل أمر يتجاهل ، وضم تاء تجاهل مضارع جاهل ، وكذا فى تدحرج
وقدمر أنه فارق ضعيف •

وإن قلت : هل الفتحة فيما قبل آخر المضارع هى انفتحة فيما قبل
آخر ماضيه أو غيرها ؟

قلت : ظاهر الجاربردى أنها هي كما رأيت في عبارته إذا قال : إنه بقيت فتحة ما قبل آخر الماضي فيما قبل آخر المضارع ، وهكذا في عبارة ابن النازم ، والتأويل بالبقاء على ماهية الفتحة أو بالبقاء على مثلها لا على ذاتها ونفسها ، خلاف الظاهر ، وخلاف الحقيقة .

وقال الأكثر : إنها غيرها ووجهه أن المطلوب المغايرة بين الماضي والمضارع ، فإن لم تكن لفظاً كانت تقديرأ ، فالفتحة فيما قبل آخر المضارع غير الفتحة فيما قبل آخر الماضي ، بل فتحة جديدة كما نص المرادى وغيره أن الكسرة فيما آخر اسم الفاعل غير الثلاثي غير المبدوء بأضيه بالتاء هي غير الكسرة فيه قبل آخر مضارعه ، فالكسرة في موصل غير الكسرة في يواصل .

ولم يطلع أبو يحيى على الخلاف في تلك الفتحة ، ونص على أنها هي التي في الماضي تبعاً لظاهر عبارة ابن النازم ، ثم قال : إنه قد يقال هو غيره قياساً على كون الكسرة في اسم الفاعل المذكور غيرها في المضارع ، وهو من أهل القياس لكثرة علمه .

قال : وانظر ما يفهم من كلام النازم ؟

قلت : بالنظر الى ظاهر قوله : افترض أنه فتح آخر وتأويل افترض بابق على الفتح خلاف الظاهر ، ومجاز بلا قرينة مانعة تامل .

خاتمة تكون تفصيلاً وإيضاحاً :

اعلم أن هنا ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ما أوله همزة وصل ، وهذا أول مضارعه مفتوح ، وما قبل آخره مكسور .

والفصل الثاني : ما أوله التاء الزائدة للمطاوعة ونحوها ، وهذا أول مضارعه مفتوح ، وما قبل آخره مفتوح أيضا •

والفصل الثالث : الرباعي وهذا أول مضارعه مضموم ، وما قبل آخره مكسور •

قال صاحب بغية الآمال : وقد حكى بعضهم انضم في الخماسي والسداسي ، كأنهم حموه على ذوات الأربعة : وهذا في نهاية فلا يعمل عليه ، ولا يلتفت إليه •

فالفصل الأول : ما على وزن انفعل ، كنطلق ، أو افتعل كاكسب ، واهتوش أى اختلط ، وفي الحديث : « من جمع مالا من تهاوش أى من غير حلقه أنفق في نهابر » أى مهالك ، أو استفعل نحو : استخرج ، وقد مرّ يسطيع الذى أصله يستطيع أو على افعول نحو اغدودن ، أو افعلول بتشديد الواو كاجاوذ ، وافعلنل نحو : احرنجم واهرنكم ، أى غضب ، واقعنسس أو افعلنلى كاسلقى بالنون والألف أو افعلنلا بالنون والهمزة كاحبنطأ اذا همز ، أو افعلنل بتشديد اللام الثانية كاقشعر ، أو افعلنل مسكون اللام الأولى وفتح الثانية والثالثة نحو اسمأدد مسكون الهمزة بعد الميم ، وفتح الدالين ، أو افعلنل بفتح اللامين بغير تشديد كاصطخم أو افعلنل بالتخفيف ملحقاً بافعلنل بالتخفيف أيضاً •

وان قال سيبويه لم يلحق به شىء ند- و اعضال الشجر كبرت أغصانها واشتد التفافها ، واقصار كثر ، وازوال زال ، واجفال انهزم ، واخطال ابتل ، واجراش الفرس كان رابى الجنين ، أو افعلنل بتشديد اللام الأولى كاجرمز انقبض ، وادرمج دخل أو افعلنل ند- و اهبيخ بتشديد الياء ، أو افعلنل نحو : احوصل ، أو افعلنل بتشديد اللام ند- و : اكوهد ، أو افعلنل كاعثوجج أو افعلنل بالتشديد كاحمار

أو افعال نحو : احرار بالفك أو افعل بتشديد اللام كما حمر بتشديد الراء .

الفصل الثاني : ما كان على وزن تفاعل كضارب أو تفاعل نحو تشرجف تهيأ للقتال ، وتدرج أو تمفعل كتسكن أو تفعول كترجور أي تدرج ، وتفعل بشديد العين كتكبر ، أو تفعيل بياء بعد العين أو تفعيل بياء قبلها كشيطن وتسيطر ، أو تفعلي كتسلي ، وتفنل كتقشر أي شاخ ، وتفعت كتعنرت .

الفصل الثالث : ما على وزن أفعل كأكرم ، أو فاعل بفتح العين كضارب بفتح الراء ، أو فاعل بتشديد العين كتكبر وسبح بتشديد الباعين ، أو فيعل كبيطر أو فاعل كدحرج وسرطع وسرعت أي عدا عدوا شديداً ، وسرطع الشعر قل ، وطرثم أطرق تكبراً أو غضباً ، وطلسم تعبس ، وطرسع عدا شديداً ، وغرغر ردد الماء في حلقه ، وقرقر الطعام أو الشراب في الحلق صات ، وقرقر البطن صات جوعاً .

مرّ أبو خراش الهذلي في سفر بحرية ولم يذق طعاماً منذ ثلاث ليال أو أربع فقال : ياربة البيت هل عندك من طعام ؟

قالت : نعم ، فأنت بمعموس فذبحه وسلخه واشتوته ، فأقبلت به اليه ، فأما وجد لريح الشواء قرقر بطنه .

قال :

وإنك لتقرقر من رائحة الطعام
ياربة البيت هل عندكم من صبر ؟

قالت : نعم فما تصنع به ؟

قال : شيء أجده في بطني ، فأتته بصبر فملا راحته فأساغه بالماء وقال : أنت الآن فقير إذا وجدت رائحة الطعام ، وارتحل ولم ياكل .

فقالت له : يا عبد الله هل رأيت قبيحا ؟

قال : لا إلا حسنا جميلا ثم أنشأ يقول :

وإني لأنوى الجوع حتى يلمنى
جناني ولم تدنس ثيابي ولا جـرمي

وأصطحب الماء القراح وأكتفى
إذا الزاد أمسى للمدح ذا طعم

أرد شجاع البطن قد تعلمينه
وأوثر غيري من عيالك بالطعم

مضافة أن أحيا برغم وذلة
وللموت خير من حياة على رغم

وقرطب إذا زلق فوقع على قفا ظهره ، وذكر أن أعرابين صليا الجمعة الى جنب الحسن البصري ، فلما ركع الناس تأخرا ، فقال أحدهما لصاحبه : اثبت فإنها القرطبي ، فضحك الحسن حتى أعاد الصلاة .

أو فعمل كرنجر ، وفعمل كرهنع وقننس ، وفعمل كطشيا ورهيا ،
وفوعل كحوقل ، وفعمل كهروول وفعلى كسلقى .

الإعراب : الواو للاستئناف ، وهو أولى من جعلها عاطفة للجملة بعدها على جملة ، هو نقلاً أو غيرها ، وكسر مبتدأ وما مضاف إليه إضافة مصدر لمفعوله بعد حذف فاعله •

وقبل ظرف مكان باعتبار النقوش ، وزمان باعتبار النطق ، متعلق بمحذوف هو وفاعله صلة أو صفتها ، وآخر مضاف إليه ، والمضارع مضاف إليه •

ومن ذا جار ومجرور متعلق بمحذوف معرف نعت للمضارع ، أى المضارع الكائن من ذا الباب ، أو محذوف حال من ضمير الاستقرار ، أو من ما ولو كانت مضافاً إليها ، لأن المضاف يعمل عمل الفعل ، وهو كسر لأنه مصدر ، وتعليقه بمحذوف حال من آخر أو من المضارع يرده أن المضاف الذى هو قبل أو آخر لا يعمل كالفعل ، فلا يأتى الحال من المضاف إليه إلا على قول ضعيف •

فما لصاحب التحقيق فى هذا المقام سهو أو بناء على ضعف ، وقد يقال فى آخر : إنه يعمل كالفعل نحو : زيد آخر أبوه أى متأخر أبوه ، فيجوز مجيء الحال ، مما أضيف هو إليه وهو المضارع •

والباب نعت أو بدل أو بيان على ما مر ، ويلزم مضارع مبنى للمفعول مستتراً أنائب جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ ، وإن حرف شرط وماضيه نائب لفعل محذوف دل عليه قد حظلاً ، والمحذوف يقدر مجرد من قد ، لأنه فى محل جزم شرط لأن ، وأداة لشرط لا يليها قد ، والدلالة تصح بأدنى سبب فلا يضر تخالف الدال والمدلول عليه بالاقتران بقدر ، والخلو عنها ولصحتها بأدنى سبب صح جعل ماضيه فاعلاً لمحذوف ، أى اختص أو خص بالبناء للفاعل •

وقد حرف تحقيق ، وحظلا بظاء معجمة مثالة ماض مبنى للمفعول ،
أى منع ونائبه مستتر جوازاً عائداً لماضيه ، والجملة مفسرة لا محل
لها ، ولك أن تقول شرط إن كان محذوفة ، وماضيه اسمها ، وقد
حظلا خبرها ، وزيادة مفعول حظال لأنه يتعدى لمفعولين :

الأول : هنا نائب مستتر ، والتاء مضاف اليه اضافة مصدر لفاءه
إن قلنا بلزوم الزيادة هنا ، أى بحضور التاء ووجودها بازدياد ،
واضافة مصدر لمفعوله إن جعلت متمدية لواحد أى إحضار التاء
وايجادها ، أعنى التاء المعهودة أو لاثنتين أى زيادتهم إياه ، التاء
ولولا ظرف متعلق بزيادة أو بمحذوف حال من التاء ، أو غير ظرف
حال من التاء أى سابقاً ، وجاز الحال من المضاف اليه ، لأن
المضاف مصدر يعمل كالفعل ، والواو للحال من ماضيه أو ضمير
حظال ، أو من التاء أو للاستئناف ، وإن حرف شرط ، وحصات شرط
وتاء تانيث ، والفاعل مستتر جوازاً عائداً للتاء ، وله متعلق بحصات ،
والفاء رابطة لجواب الشرط ، وما مفعول مقدم لافتحن ، قدم
للوذن ، وقبل متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف وفاعله صلة
ما أوصفتها .

والآخر : مضاف اليه ، وافتح فعل أمر مبنى على الفتح
والنون نون التوكيد الخفيفة ، والفاعل مستتر وجوباً ، والجملة جواب
إن وبولا بكسر الواو وبالقصر للضرورة مصدر ، والى كهاطل جار
ومجرور متعلق بافتح ، أو بمحذوف صفة لمصدر محذوف أى افتح
فتحاً ثابتاً بولائك الفتحات أو لمحذوف حال من ضمير افتح ، أى افتح
حال كونك ثابتاً بولائك الفتحات أو من ما زعم بعض أن الباء
لأسببية على الأول ، وللمصاحبة على الآخرين ، وأجاز على ضعف كون
ما مبتدأ ، وافتحن خبراً والرباط محذوف أى افتحه ، والله أعلم
وأحكم .

فصل

في فعل ما لم يسم فاعله

أى فى أحكام فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله ، أى الذى اسم يذكر معه الفاعل الذى فعل فيه الفعل ، فهاء فاعله عائدة الى ما ، وما واقعة على المفعول ، ولو قال فى فعل النائب كان مختصراً ، وهو الذى ينبغى للمعرب والناظم متناه .

قال ابن هشام فى خاتمة الباب السادس من المغنى : ينبغى للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد ، فيقال فى نحر : ضرب فعل ماضى لم يسم فاعله ، ولا تقول مبنى لم يسم فاعله طول ذلك وخشائه ، وأن يقول فى المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول لما لم يسم فاعله لذلك ، ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو : أعطى زيد ديناراً ألا ترى أنه مفعول -ول- لأعطى ، وأعطى لم يسم فاعله .

وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع ، وأجيب بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره ، واختلف فى الفعل المبني للمفعول :

قال أبو حيان : اختلافا لا يجدى كبير فائدة .

فقال جمهور البصريين : إن فرع عن المبني للفاعل وهو الأظهر ، ونقله بعضهم عن سيبويه ، وذهب الناظم فى باب الفاعل من الكافية وشرحها ، لما حذف الفاعل غير فعله دلالة على غيبة الفاعل ، واستدلوا

بنحو : سوير وقول وبويح بضم الأوائل وسكون الشواني ، وكسر الثالث ، وترك الإدغام مع وجود موجه لاجتماع واوين في قول ، ولاجتماع الواو والياء مسبقة إحداهما بالسكون في بويح وسوير ، والقاعدة قلب الواو ياء ، وإدغام آياء في الياء ، فلما لم يحصل الإعلال والإدغام دل ذلك على أنه مغير من فعل الفاعل ، وهو هنا ساير وقول وبايح بفتح ما بعد الألف ، فكما لا تدغم هذه الألف فكذا لا تبدل الواو ، ولا تبدل ياء ، فتدغم في الياء ، ولا تدغم الواو في واو ، لأن الواو الأولى والسابقة على الياء أصلها ألف .

قيل : واستدلوا أيضاً بمدعو ومغزو ، ولو كانت أصلاً لقييل : مدعى ومغزى حملاً على دعى وغزى ، وإنما قلب في دعى وغزى لتطرف بعد كسرة ، لما زال الموجب قيل : مدعو ومغزو مراعاة لدعا وغزا ، كما قالوا : مياسر جمع موسر لما زال موجب القلب في موسر ، حين جمع رجع إلى الأصل ، واستدلوا بنحو وررى وروفي بضم الواو الأولى ، وسكون الثانية .

والقاعدة أن الواوين إذا اجتمعتا في أول الكلمة ، أبدلت الأولى همزة لزوماً ، فلما لم تبدل على عروض الثانية ، وأنها بدل من الألف لأن ، واو أرى لا تبدل همزة ، فكذا ما أبدل عنها فهو مغير عن فعل الفاعل .

واستدلوا أيضاً بأن العرب أتت بالمفعول فضلة مع صيغة الفاعل ، ولم تأت بالفاعل فضلة مع صيغة المفعول ، ولو كانت أصلية لحصل التكافؤ بينهما من حيث إن المسند إليه قد وجد في كلا النوعين ، وما عداه ينتصب فضلة .

وأجيب عن الأول بأنه لو أدغم الواو في الواو في قول ونحوه ،

وأبدت الواو ياء ، وأدغمت في الياء في سوير ونحوه ثقيل : قـيرل
بتشديد الواو مكسورة ، وسير بتشديد الياء كذلك ، فلا يعلم أنه
ماض مبني للمفعول من قـاول وسائر ، أو ماض مبني للمفعول
من قول وسير بفتح الواو والياء مشددتين كما لم يعمل الغليان والنزوان ،
لثلا يلتبس الفعلان بفعال إذا ، وقلبت الواو والياء ألفاً حذفت إحدا
الألفين فيكون الفعلان والنزان ، ورد بأن الترام ذلك فيما ألبس فقط ،
وغيره يدل على الفرعية •

وعن الثاني بأن رجوع مدعو ومغزو للواو في دعا وغزا ، قالوا :
دعت وغزوت لا يستلزم أن يكون دعى وغزى فرعا عن دعا وغزا لجواز
كونهما أصليين ياءهما عن واو ، كما أن انصـيام ياءه عن واو ، ليس
فرع الصوم •

وعن الثالث : بأن ترك الإبدال للواو : الأولى همزة في نحو :
ووى ، لأن الثانية ليست أصلاً في الواوية ، بل منقلبة عن ألف وارى
الأولى ، وبأن إبدانها همزة مشروط بأن لا تكون الثانية مدة أى ممدوداً
الصوت بها ، بأن تقع ساكنة تعد ضمة ، وفي نحو : وورى ، وقعت مدة
وذلك لإبدال واجب مع استيفاء الشروط ، وأما نحو : وورى إذ لم
يستوفها فيجـوز فيه الإبدال ، وتركه لأن الواو المضمرة المصدرة
يجوز إبدالها همزة ، ولو لم تكن بعدها واو نحو : وجوه وأجوه •

وعن الرابع : بمنع الملازمة •

وقال المبرد وابن الطراوة والكرفيون : إن الفعل المبني للمفعول
أصل ، ونقله النازم في شرح الكافية عن سيبويه والمازنى ، واستدلوا
بوجرد أفعال نلزم البناء للمفعول ولا تبين للفاعل نحو : جن وبهت ،
وطل دمه أهدر ، وأولع بكذا ، وعنى بحاجتى وزهى علينا ، وحم

وزكم زرعك وفلج ، وسقط في يده ، ورهطت الدابة ، ونفست المرأة ،
ونتجت الناقة ، وغم الهلال ، وأنغى على زيد ونحو ذلك •

ولو كان فرعاً للمبنى للفاعل لوجد منها أفعال مبنية لفاعل ، لأن
الفرع يستزم وجود الأصل ، والأفعال المبنية للفاعل منها غير
موجودة ، فليس فرعاً ، واستدلوا أيضاً بقواهم أعد في وعد ،
وأققت في وقتت ونحوهما ، ولو كانت الضمة عارضة لم يهز إلا ندوراً
نحو : (لترؤن الجحيم) و (اشتروا الضلالة بالهدى) بهمز الواوين ،
لأن قلب الواو المضمومة همزة مطرد حيث كانت الضمة لازمة لا عارضة ،
وإلا كنت ستكرها نص عليه الزمخشري في سورة التكاثر •

واستدلوا أيضاً بدخول الروم والإسماع في الضمة :

وأجيب عن الأول بأن دلالة الفعل على الفاعل عتقية ، وتلك الأفعال
اللازمة للبناء للمفعول يقدر تغييرها ، ولنا جموع لم يسمع لها مفرد :
كمبايد وأبابل ، ومذاكير وملاميح ، ومثابه ، والجمع فرع المفرد
اتفاقاً ، وأسماء مصغرة لا مكبر لها : ككميت والثريا ، فلو كان ما ذكره
صحيحاً لزم كون الجمع أصلاً برأسه ، وهم لا يقولون بهذا ، فما كان
جوابهم كان جواب غيرهم ، فهو مشترك الإلزام ، ويرد هذا الجواب
أن نحو : عبايد ، ولو كان على صيغة الجمع لكنه ليس بجمع ، بل
اسم جمع لا مفرد له ، ونحو كميت اسم موضوع على صيغة المصغر ،
وليس مصغراً ، ولك أن تسلم أن نحو : عبايد جمع أصل من حيث
إنه لم يتفرع عن مفرد ، إذ لم يكن له مفرد •

ويجاب عن الثاني : أن الضمة في المبنى للمفعول عارضية تشبه
الأصلية اللازمة فجاز قلب الواو والمضمومة أوله همزة باطراد •

ويجاب عن الثالث : بأنه كثير ما يوجد ازروم والإشمام في الضمة العارضة الشبيهة بغير العارضة ، وإنما يبنى للمفعول الفعل المتصرف المتعدى ، فيذهب مفعوله أو اللازم المتعدى بحرف جر ، فينوب الجار والمجرور ممأً على ما صححه ابن هشام في المغنى ، وقيل : المجرور ، وزعم بعض أنه ينوب انجار وحده ، وينوب في ذلك المصدر أو ضمير ، والظرف وقيل لا ينوب الجار والمجرور .

وقال الزجاجى عن أكثر النحويين : لا يبنى اللازم للمفعول مطلقاً .

وقال أبو البقاء : لا يبقى اللازم الذى لا يتعدى بحرف جر ، أو لم يتعد كقام وقعد ، لئلا يبقى بلا نائب ، ومن ينيبه ينب ضمير المصدر ، وشروط ذلك ، والخلاف فيه والبسط مطعها كتب النحو ، فانظر حاشيتى على القطر وشرحه ، وكذلك الكلام على منع ذكر الفاعل تمييزاً مع انيابة نحو : ضرب زيد رجلاً تمييزاً بالفاعل بعد حذفه ، ولا يبنى من الجامد : كعم وبئس وليس ، ولا من كان وأخواتها ، فلا يقال فى كان زيد قائماً : كين قائم لأنه يؤدى الى حذف اسم كان ، وإقامة خبرها مقامه ، وأصل اسمها المبتدأ وخبرها خبره ، ولا يحذف المبتدأ : ويبقى الخبر إلا حيث يعظم ، والبناء للمفعول يكون للجمل ، وغيره ، فمنع فى كان وأخواتها مطلقاً طرداً وقيل لأن خبرها قد يكون جملة ، واجملة لا تقوم مقام الفاعل عند البصريين ، إلا إذا أريد لفظها ، فتكون اسماً نحو : قيل زيد قائم ، أى قيل هذا اللفظ ، ويسقط هذا فى النحو .

ووقع فى كتاب سيبويه : كان يكون فهو كائن ومكون بفتح الميم وضم الكاف كمقول ومصون ، فهو اسم مفعول من كان ، فدل على جـواز بناء الفعل للمفعول منها ، فيقال كين ويكان .

وسأل أبو الفتح شيخه الفارسي عن ذلك فلم يجيء بشيء سوى أن قال : (يَمرون عليها وهم عنها معرضون) •

قال له : أتقول : إن سيريه يجيز أن تبني كان للمفعول ؟

فقال : لا ، ثم قال : فما تعمل بهذا الذي ورد من كلام سيبويه ؟

فقال : لا أدري •

وقال : أتقول انه خطأ وقع في النسخة ؟

فقال : لا ، وقال : ليس كل الداء يعرفه الطبيب ، أو يعالجه الطبيب •

وحكى أن أبا الفتح حكى عن الفارسي أن سيبويه لم يرد أن كان تبني للمفعول ، بل أراد بقوله : ومكون مع ما معه تصرف كان وعدم جمودها ، فكان ذلك كناية عن مجرد الأخبار بأن كان متصرفا لا أن لها اسم مفعول ، كما يقال في الكناية عن الجود : زيد كثير الرماد ، ولو لم يكن عنده رمال •

ويقرب من ذلك ما قال بعض المتأخرين : إنه أراد أن يبني أن اسم كان كالفاعل ، وخبرها كالمفعول ، فأشار إلى أن اسمها كالفاعل بكائن ، وإلى أن خبرها كالمفعول بمكون ، ووجه ذلك أن كائنا اسم فاعل فأشار به إلى الفاعل ، ومكونا اسم مفعول ، فأشار به إلى المفعول ، وذلك كناية أيضاً ، ويقال أيضاً في التوجيهين : إن ذلك تورية •

وحمل أبو سعيد السيرافي والسيوطي كلام سيبويه على ظاهره من أنه يجوز بناء كان للمفعول •

قال أبو سعيد : تحذف اسمها وخبرها ، وتصاغ للمفعول ، فينبوب المصدر يعنى ضمير المصدر المفهوم من كان ، بناء على أن لها مصدراً ، ويذكر الاسم وان خبر بعد ذلك مرفوعين مبتدأ وخبراً تفسيراً لضمير المصدر النائب فتقول : كين زيد منطلق . أى كين هو أى الكون زيد منطلق ، وذلك بناء على أن كان الناقصة تدل على الحدث ، وليس مذهب المحققين ، بل تدل على الزمان فقطرد عليه بعضهم بهذا .

والحق عندي أنها تدل على الزمان والحدث الذى هو الوجود والحصول فى الزمان ، وأجاب بعضهم عن ذلك الرد بأن له أن يجعل خبرها عوضاً عن المصدر ، فلما حذف لحذف المبتدأ عاد إليها مصدرها الذى رفض بوجود الخبر ، وهذا التقدير يرجع الى التامة ، وإنما صيغ للمفعول من التامة ، وليس محل النزاع لدالتها على الحدث .

وقال السيوطى : الصحيح أنه لا يبنى الناقص للمفعول من كان وكاد وأخواتهما وفاقاً للفارسي ، وجوزه سيويه والسيراfi والكوفيون .

قال أبو حيان : وانذى نختاره مذهب الفارسي ، لأنه لم يسمع والقياس يأباه ، وأجاز ابن عصفور بناء كان الناقصة للمفعول بشرط أن يتعلق بها ظرف أو مجرور فيحذف اسمها حينئذ ، ويحذف الخبر لحذفه لما بينهما من التلازم والربط ، فيقام الظرف أو المجرور مقام الفاعل فتقول فى كان فى الدار زيد قائماً : كين فى الدار ، والدار مكون فيها ، ودليل التعليق بها : (أكان للناس عجباً أن أوحيداً) فللناس متعلق بكان لا بمعجباً ، لأنه مصدر ومعمول المصدر لا يتقدم على المصدر ولا بأوحيدنا ، لأنه صلة أن المصدرية ، وهى موصولة ، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ، ويرده أنه لا فائدة فى

كين يوم الجمعة ، ولا في كين في مكان ، لأنه لا يخلو يوم الجمعة ، والمكان
 دن وقوع شيء ما .

قلت : إنما أجاز ابن عصفور نيابة الظرف والمجرور على ما مر ،
 بشرط الفائدة كما في مثاله ، وأما نحو : كين يوم الجمعة فلا يجيزه
 لعدم الفائدة ، وأما كين في مكان فالمراد فيه مكان مخصوص مبهم ،
 وهو صالح لئلا يكون فيه شيء ففيه فائدة لا جنس المكان على أنه
 يجوز أيضاً مثل كين يوم الجمعة حيث أفاد بأن يراد صيرورة شيء
 مخصوص أو شيء عظيم ، كما يقال : كان اليوم شيء أى شيء هو كذا
 أو شيء عظيم ، ويرده أيضاً أن كان الناقصة عنده لا تدل على
 الحدث ، وانظروا إنما تتعلق به ادل على حدث ، حتى إنها تتعلق
 بالحرف المشير الى الحدث ، ولا تتعلق بفعل أو اسم لا يدل
 عليه .

ويرده أيضاً أنها اذا كانت لا تدل عليه ، بل على زمان خبرها ،
 فمع حذفه وطرحه بالكنية ، حتى إنه لم يدل عليه دليل أى فائدة
 تبقى هناك ، على أنه يجوز تعليق للناس بعجبا بناء على جواز
 تقديم معمول المصدر عليه ، ولا سيما أنه لا يحل محله الفعل ،
 وحرف المصدر ولا سيما أن معمول ظرف ، أو على أنه اسم فاعل
 أى معجبا ، ومعموله يجوز تقديمه حيث لم يكن مانع ككونه صلة
 آل ، وأجازه بعض ، ولو كان صلتها ويجوز تعليقه بمحذوف حال
 من عجبا ، ولو كان عجبا نكرة لتقدمه عليه .

وقيل : وأولى من ذلك تعليقه بمحذوف جوازا على طريقة التبيين :
 أى أعنى للناس ، أو أقول للناس ، أر أنهى للناس بضم الهمزة
 وكسر الهاء .

والحق عندي تطبيقه بكان وهي ناقصة دالة على الحدث ،
أو تامة وعجبا حال من مصدر أوحينا إلا أن قيل المصدر المقدر
من حرف المصدر والفعل لا يأتي الحال منه ، كما لا ينعت لأنه
بمنزلة الضمير ، بأن يحكم عليه بحكم الضمير ، وجعل ابن السيد
والأعلم وغيرهما مكوناً في كلام سيبويه من كان التامة ، لأنها فعل
صحيح دال على الحدث لها مصدر جارية مجرى الأفعال التي لا تتعدى
مثل : قام وقعد وسيبويه ، يجيز بناء مثل هذا النوع للمفعول تقول :
قيم وقعد بنيابة المصدر ، أي قيم القيام وقعد القعود .

قال : وأظن أبا سعيد السيرافي ذهب إلى هذا ، لكن قوله بعد ذلك
زيد منطلق يوجب أن تكون الناقصة .

قلت : بل كلامه نص في أنها الناقصة كما تعلمه من العبارة
المذكورة له ، وروى عن الفراء جواز كين أخوك في كان زيد أخاك قياساً
على ضرب عمرو ، في ضرب زيد عمراً لا من كلام العرب نص هو على
ذلك ، وأقول يجوز أن يكون مكون في كلام سيبويه مضموم الميم
مفتوح الكاف مشدد الواو مفتوحها اسم مفعول من كون بفتح
الكاف ، وتشديد الواو إعلماً بأن اسم المفعول لا يكون من كان
الثلاثية ، بل من الرباعية بالتضعيف .

وأجاز الفراء نيابة الجملة عن اسم كان واسم جعل ، التي
للمقاربة وكذا الكسائي إلا أنه يقدر ضميراً عائداً إلى المجهول ،
والفراء لا يقدر ضميراً وقال أيضاً في نحو : قيم وقعد لا ضمير فيه ،
وقدره الكسائي ضمير المجهول ، وبسط ذلك في النحو .

والحق أنه يبنى الفعل للمفعول من باب ظن ، وزعم بعض أنه
لا يبنى منه لأنه مجاز ، والمجاز موقوف على السماع ، ولا سماع

ولو كان بناؤه في لسان العرب لم يخف عن سييويه فبناؤه من وضـح
غير العرب ، وأو كان منهم لذكره الإمام في تعليمه •

وجه التجوز أن المظنون أو المعلوم هو النسبة الخبرية بين
الأول والثاني ، فجعل أحدهما نائباً مجاز فلذا لا تقطعه العرب ، وقياسه
على باب كسوت لا يصح ، لأن إقامة الأول من باب كسوت تصح ،
لأنه مفعول حقيقي •

قلت : يردّه أن المجاز موقوف على سماع النوع ، والنوع
مسموع فلا يشترط سماعه في خصوص باب ظن ، وعدم ذكر سييويه
لذلك لا يستلزم عدمه ، وأنه قد سمع البناء للمفعول من باب ظن ،
قال حسان :

أقول ولا يلقى لما قلت عائب
من الناس إلا عازب العقل مبعـد

ببناء يلقى للمفعول •

وقال مسافر بن أبي عمرو :

✽ ونلقى عند تصريف المنايا شـدوداً رفدا ✽

وقال الشاعر :

✽ ألفيتنا عيناك عند القفا ✽

وقد يقال إن يلقى من ألفى اللازم المتعدى : واحد بمعنى أصاب ،
وقرأ كثير من السلف : (ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من
أولياء) بالبناء للمفعول ، والظاهر أنها المتعدية لاثنين ، وفي الآية
أبحاث نحوية وقال :

✽ دريت الموفى العهد يا عرو فاغتبط ✽

ولابد لحذف الفاعل ونياية غيره عنه ، وبناء الفعل للمفعول من سبب يقتضيه ، لأنه على خلاف الأصل مثل الجهل بالفاعل كقولك : ضرب زيد ، إذا لم تعلم الضارب ، بحث فيه ابن هشام في غير التوضيح ، بأن الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به ، لا أن يحذف بالكلية ، ألا ترى أنك تقول : ضرب زيداً ضارب ، رسال سائل ، وسأم سائم .

قال الصبان : وقد يقال لا يشترط فى الغرض من التبيين أن لا يحصل من غيره ، ومثل العلم بالفاعل نحو : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر) لأنه لا يحل ولا يحرم إلا الله (وخلق الإنسان ضعيفاً) لأنه لا يخلق إلا الله ، ومثل تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول به ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « من ابتلى بهذه القاذورات » أى من ابتلاه الله بهذه القاذورات ، فحذف اسم الله لصونه عن مقارنة القاذورات ، وقتل المحارب ، وقطع اللص « وجلد الشارب ، أى قتل الإمام المحارب ، وقطع الإمام اللص ، وجلد الإمام الشارب ، فحذف لفظ الإمام لئلا يذكر مع المحارب واللص والشارب .

ومثل تحقير الفاعل بصون المفعول أن يذكر مع ذلك الفاعل نحو : قتل عمرو ، طعن عمرو ، قتل الحسن ، تحقيراً للقاتل الطاعن ، وللقاتل ، ومثل الخوف من الفاعل فيحذف نحو قتل زيد إذا كان قاتل مجرمًا يخافه من يبين أنه القاتل .

ومثل الخوف على الفاعل نحو : قتل زيد إذا كان القاتل ممن ترق له لقرباته أو ضعفه أو نحوهما ، ومثل إيهام أفعال نحو : تصدق بصدقة إذا كنت أنت المتصدق ، وأردت إخفاء الصدقة عن أن يعلم أنك متصدقها أو كان المتصدق غيرك ، وأردت إخفاءه ،

ويرد عليه ما أورده ابن هشام في الحذف للجهل ويجاب بما أجيب به هنالك .

ومثل إيشار غرض السامع في عدم ذكره كخوفه عليه أو كراهة سماع ذكره ، وقد يدخل هذا في بعض ما مرّ ، ومثله أن لا يتعلق بذكره غرض وقصد نحو : (فإن أحصرتم) (وإذا حييتم) و (إذا قيل لكم تفسحوا) إذ ليس المراد إسناد الحصر والتحية ، والقول الى فاعلين مخصوصين بل الى أى فاعل كان ، وما تقدم كله أغراض معنوية .

ومثل الاختصار كقولك : سئل النبي صلى الله عليه وسلم اذا قلت : هذا لأجل أنك لا تريد أن تطيل بذكر السائل ، ومثل تصحيح النظم كقولك :

وما المال والأهلون إلا ودائع

ولا بد يوماً أن تبرد الودائع - -

فإنه لو قال : أن يرد الودائع أو الناس الودائع لوقعت الزيادة على الوزن ، ولكانت القافية منصوبة ، مع أن القوافي في القصيدة مفرغة ، ورفع قافية ، ونصب أخرى عيب يسمى الإصراف وكذا جر واحدة ونصب أخرى ، وأما رفع واحدة وجر أخرى فيسمى الإعتواء ، وينفرد إقامة الوزن أيضاً كما اذا وقع البناء للمفعول في الشطر الأول غير المقفى واو في الثاني ، حيث لا يتغير حركة الروى بالبناء لافاعل .

ومثل التقارب في الأسجاع والفواصل ، بحيث لو بنى للفاعل ، وذكر مع المفعول زادت سجمة أو فاصلة على أخرى ، حتى تبعد

عنه بعداً يمجّه السمع ، وينفره الطمع ، فإن زيادة سجة على أخرى
زيادة واضحة غير فصيح ، كقول الحريري في المقامات :

حتى نأمن حوائد الألسنة
ونكفى غوائل الزخرفة

فإنه لو قال : ويكفي الله غوائل الزخرفة ، وكذا في قوله :

❁ ما طلع هلال وسمع إهلال ❁

أى وسمع الناس إهلال بالوقف على المنون المنسوب بالسكون
على لغة ، وقد يقال : إن ذكره في ذلك لا يطيل السجع طولا يمج
وينفر لقاته ، وهذا كله أغراض لفظية ، ولله در الناظم حيث جمع
ذلك كله بقوله في التسهيل : قد يترك الفاعل لغرض لفظى أو معنوى

وقول ابن هشام في التوضيح ، وصاحب تحقيق المقال ، والبليدى
والحفنى : إن الحذف للمجهول غرض آخر مقابل للغرض اللفظى ،
والغرض المعنوى باطل ، والحق دخوله في المعنوى كما حذره
للعام به فيه ، ثم رأيت للصبان ، فالحمد لله على موافقته في ذلك .

والمراد بالغرض في هذا المقام السبب الباعث على البناء للمفعول
لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه ، لأنه لا يظهر ذلك في جميع
الأغراض المذكورة .

قال صاحب تحقيق المقال : والكلام في هذه الأغراض ليس هو
في الحقيقة من وظيفة النحوى .

قلت : يعنى بل هو من البيان كما ذكره ابن هشام ، ومراده

بالبيان علم المعانى ، لأن ما ذكر من الأغراض من تعلقات المعانى ،
أو المعانى والبيان ، أو الكل ، لأن المعانى بعض ذلك وتلك الأغراض
منه .

الإعراب : فصل خبر المحذوف ، وفي فعل متعلق بمحذوف
نعتة أو حاله على ما مر ، وما مضاف إليه موصولة ، ولم
حرف نفى وجزم وقلب ، ومعنى المضارع ماضياً منقطعاً عن زمان
الحال ، ويسم فعل مضارع مبنى للمفعول مجزوم ، بلم وعلامة
جزمه حذف آخره ، وهو ألف وفاعل نائبه والهاء مضاف إليه .

إن تسند الفعل للمفعول فأتت به
مضموم الأول وأكسره إذا اتصلت
بعين اعتل واجعل قبل الآخر في الـ
مضى كسراً وفتحاً في سواء تـ

إن أردت أن تسند الفعل للمفعول ، فأت بذلك الفعل حال كونه
مضموم الحرف الأول سواء كان ماضياً أو مضارعاً ، وأكسر ذلك
الحرف الأول في الماضي إذا اتصل هذا الحرف الأول بعين
معتلة ، واجعل الكسر في الحرف الذي قبل الآخر في الماضي إن صح ،
وإن اعتل سكن والفتح في الحرف الذي قبل الحرف الآخر في المضارع
إن صح ، وإن اعتل سكن .

مثال الماضي الصحيح العين ، المضموم الأول ، المكسور ما قبل
الآخر : ضرب عمرو .

ومثال الماضي المعتل العين ، المكسور الأول ، الساكن العين :
قيط وببيع .

ومثال المضارع الصحيح العين ، المضموم الأول ، المفتوح
ما قبل الآخر : يضرب عمرو .

ومثال المضارع المعتل العين ، الساكنها المضموم الأول : يقال
ويساع .

وسواء في ذلك الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي
نحو : أكرم ويكرم ، وأعين ويعان ، وانطلق وينطلق ، واختير ويختار ،
واستخرج ويستخرج ، واستقمن ويسقمان ، وإنما غير الفعل لئلا يلتبس
المفعول عند قيامه مقام الفاعل بالفاعل ، وإنما فتح ما قبل آخر المضارع ،

لثلاثا يلتبس بالرباعي المبنى للفاعل لو كسر ، وذلك في الرباعي والثلاثي ،
ولو ضم ما قبل الآخر لكان ثقيلاً ، ولو اقتصر على فتح ما قبل
الآخر لحصل التباس في نحو : يعلم .

وعدل عن الكسر في الأول ، لأن حرف المضارعة قد يكسر في بعض
اللغات ، وقيل : لأن الضم أقوى الحركات ، فجاء علامة على فاعل
متروك كما ضم أول المضمر علامة على صفة محذوفة ، وقيل : فتح
ما قبل آخر المضارع ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو
أثقل من الماضي ، وأطلق النواظم في الفعل ليشمل الماضي
والمضارع .

وأما الأمر فلا يبنى للمفعول ، بل تدخل لام الأمر على المضارع ،
فيفاد معنى الأمر ، فالمراد بسواء سوى المضي ، يعني المضارع .

قال بعضهم : ذكر المضارع هنا استطراد لأن أكثر أحكام الفعل
تختص بالماضي ، ولهذا كان الأولى رفع قوله : وفتح في سواءه على
الابتداء ، وتلا خبره ، والتحقيق أن أول الماضي المبنى للمفعول مضموم
أبداً ، وما قبل الآخر مكسور ، وأول المضارع مضموم ، وما قبل
آخره مفتوح ، وتحقيقاً أو تقديراً .

مثال ذلك تحقيقاً : ضرب ويضرب ، ومثاله تقديراً بيع ويبيع ،
أصل بيع بيع بضم الباء الموحدة وكسر الياء ثقل كسرها لكونه
على الياء ، وكونه بعد ضمة فنقل إلى الباء الموحدة بعد سلب ضمها ،
وسلمت الياء لسكونها بعد كسر ، وأصل يبيع يبيع بضم الياء
وسكون الباء الموحدة ، وفتح الياء ، نقلت فتحة الياء للباء قبلها ،
فقلبت ألفاً لسكونها بعد فتح ، أو لتحركها في الأصل وانفتاح
ما قبلها - الآن .

وكذا اختير ويختار ، وانقيد وينقاد أصل اختير وانقيد اختير
وانقود بكسر الياء والواو ، ونقلت كسرتهما لثقلها الى الحرف قبلهما
بعد سلب حركته ، فسكنت بعد كسرة فسلمت الياء ، وقلبت الواو ياء ،
وأصل يختار وينقاد ويختير وينقود بفتح الياء ، والواو بعد فتحة
تحركتا وانفتح ما قبلهما ، فقابتا ألفاً بعد سلب فتحهما •

وكذا أعين ويعان أصل أعين عين بسكون العين ، وكسر الواو
ونقل كسرهما للعين فسكنت بعد كسرة فسلمت ، وأصل يعان يعان يعون
بسكون العين وفتح الواو ، نقلت فتحتها للعين فقلبت ألفاً لسكونها
بعد فتح أو لتحركها في الأصل ، وانفتح ما قبلها الآن •

وكذلك استعين ويستعان ، أصل استعين استعون بسكون العين ،
وكسر الواو ، ونقل كسرهما لثقله للعين ، فسكنت الواو بعد كسرة ،
فقلبت ياء ، وأصل يستعان يستعون بسكون العين وفتح الواو ،
نقلت فتحها للعين ، فقلبت ألفاً لسكونها بعد فتح ، أو لتحركها في
الأصل ، وانفتح ما قبلها في الحال •

وكذلك استبيع ويستباع ، أصل استبيع استبيع بسكون الباء الموحدة ،
وكسر الياء ، نقل كسرهما للباء الموحدة ، فسكنت بعد كسره فسلمت ، وأصل
يستباع يستبيع بسكون الباء وفتح الياء ، نقل فتحها للباء فقلبت ألفاً
لسكونها بعد فتح ، أو لتحركها في الأصل ، وانفتح ما قبلها
في الحال •

وأصل قيل : قول بضم فكرر نقل كسر الواو لثقله الى القاف
بعد سلب ضمه ، فسكنت بعد كسرة ، فقلبت ياء ، وقيل حذفت
الكسرة وكسرت القاف لتقلب الواو ياء ، وأصل يقال : يقرب بسكون
القاف ، وفتح الواو نقل فتحها القاف ، فقلبت ألفاً لتحركها في

الأصل ، وانفتاح ما قبلها في الحال أو لسكونها بعد فتح مخصوص .

وأصل ردّ رد ب كسر الدال الأولى نقلت كسرتها للراء بعد سلب ضم الراء ، فأدغمت في الدال ، وأصل يرد يردد بفتح الدال ، نقل فتحها للراء الساكنة ، فأدغمت في الدال بعدها .

وأصل استحق استحق ، نقلت كسرة القاف للحاء الساكنة ، فأدغمت في القاف ، وأصل يستحق يستحقون نقل فتح القاف للحاء ، فأدغمت في القاف ، وهكذا إذا أدغم الأول في الحرف بعده ماضياً أو مضارعاً ، فضم الأول مقدر .

وكذا إذا نقلت حركة الأول أو حركة ما قبل الآخر للحرف السابق ، فإن تلك الحركة مقدرة أو سكن ما قبل الآخر للتخفيف أو لاجتروا ، وهكذا في مثل ذلك مما لم أذكره .

هذا وقيل غير الفعل الى فعل بضم فكسر ليمعد عن أوزان الاسم ، وأما دئل في الأسماء فقليل ، ولو كسر الأول وضم الثاني ، لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة أولى من العكس ، لأنه طلب خفة بعد ثقل ، وحصل غير لثلاثي على الثلاثي ، ولو اقتصر على كسر ما قبل الآخر التبس بنحو : علم وشرب ، أو على ضم الأول لا يتبس بالمضارع فيما أوله همزة من الرباعي نحو : اعلم .

وزعم بعضهم أن ضم الأول عوض عن الفاعل ، ويرده أنه قد عوض عنه المفعول وهو كاف ، والمراد بالمفعول هنا ما يشمل المفعول به وغيره مما ينوب ، بل الظروف والمصادر لا تنوب حتى يتوسع فيها بأن تنصب المفعولات ، وكلام المعانين صريح في أن إسناد الفعل

المبنى للمفعول : الى المفعول به حقيقى ، والى غيره مجازى ، قيل :
 رظاهر قوله أن تسند الفعل للمفعول أن النائب ارتفع بالإسناد لا بالنيابة
 عن الفاعل ، وهو المشهور والصحيح ، وذهب اليه سـ يوييه وأبو على
 وغيرهما ، وعبارته هنا أحسن منها في سائر كتب كالتسهيل وغيره ،
 فان ظاهرها ارتفاعه بالنيابة وهو مرجوح ، وذلك مبنى على أن الفاعل
 هل ارتفع لكونه فعل أو لكونه محدثا عنه ومسند اليه أ ه وبسطت
 ذلك في النحو .

ويعلم مما مر من ضم أول الفعل أنه إن كان بعد أوله ياء أو همزة
 أو ألف قلبت واوا نحو : أو من الأصل أأمن بنى للمفعول ، فضمت
 الهمزة ، وقلب الألف بعدها واوا ، وتقول يومن بقلب هذه الهمزة
 واوا وتحذف الواو المبدلة عن الألف ، وتقول في مضارع أمن الثلاثى
 المبنى للمفعول : يومن بقلب الهمزة واوا وتقول في الماضى المبنى
 للمفعول من أيسر : أوسر بقلب الياء واوا .

ويعلم مما مر من أنه يكسر ما قبل آخر الماضى أنه إن كان الآخر
 ألفا يقلب ياء لانكسار ما قبلها في دعا ورمى دعى ورمى .

ويعلم مما مر من فتح ما قبل آخر المضارع أنه إن كان
 آخره واوا وياء قلب ألفا كقولك في يدعو : يدعا ، وفي يرمى يرمى ،
 وإذا كان ما قبل آخر الماضى مكسورا مع أنه مبنى للفاعل فكسره إذا
 بنى للمفعول كسر آخر غير الأول ، وإذا كان ما قبل آخر المضارع
 مفتوحا مع أنه مبنى للفاعل ففتحته إذا بنى للمفعول فتح آخر غير الأول
 نحو علم ويعلم .

وزعم بعضهم : أن ذلك الكسر في المبنى للمفعول الماضى هو الذى
 فى الماضى المبنى للفاعل ، والفتح فى المضارع المبنى للمفعول ، هو
 الذى فى المضارع المبنى للفاعل ، وفهم من إطلاقه الأول والآخر أنه

سواء في ذلك كانا صحيحين أو معتلين نحو : وعد ويسر بضم الواو والياء للبناء للمفعول ، ودعى ورمى ، لكن إذا كان الأول واواً جواز قلبها همزة نص عليه صاحب بغية الأمال والسيوطي وغيرهما ، سواء كان غير مضاعف أو مضاعفاً صحيح اللام أو معتلها نحو : وعد وأعد ، ووئد وأد ، ووئى وأقى ، وأراد بالاعتلال الإعلال إطلاقاً لاسم المطاق على المقيد ، لأن الإعلال إسكان حرف العلة وقلبه ألفاً وهو المراد هنا •

والاعتلال الإتيان بحرف العلة مطلقاً ساكناً أو متحركاً ، فإن حرف العلة المتحرك يجزى مجزى الصحيح ، فيكسر قبل آخر الماضى نحو : عور وصيد ، واستحوذ بالبناء للمفعول ، ويفتح قبل آخر المضارع نحو : يعور ويصيد ويستحوذ ، فالأولى تعبيره في الخلاصة بأعل ، وما تقدم هو اللغة الفصحى •

ومن العرب من يسكن ما قبل آخر الماضى المبني للمفعول لتخفيفه ، كما يسكن عين الماضى المبني للفاعل إذا كسرت نحو : علم وشهد بإسكان اللام والهاء على ما مر بسطه ، فكيف لا يخفف ابنين في المبني للمفعول مع زيادة النقل بضم الأول ، فيقال ضرب بضم الصاد ، وسكون الراء قال :

✽ لو عصر بها البان أو المسك انعصر ✽

بضم العين وسكون الصاد ، وجاء فزد بضم الفاء وسكون الزاى الأصل : فصد سكنت الصاد وأبدلت زاياً واختار ذلك قطرب •

قال الخضراوي : وهي لغة بكر بن وائل ، وكثير من بنى تميم ، ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام ، فتقلب الياء ألفاً ، وهي لغة طيء تقول في دعى ورمى ورئى بضم الأوائل وكسر

الثوانى وفتح الأواخر : دُعَا ورُمَى ورَأَى بضم الأوائل وفتح الثوانى ،
وقلب الياء ألفاً .

قال خالد : فتحصل فى المعتل اللام ثلاث لغات : كسر ما قبل
آخره ، وتسكينه وفتحها هـ .

وما نتقدم من إخلاص كسر أول الماضى المل العين حتى تقلب عينه
التى هى ألف ياء هو لغة قريش ، قال خالد : ومن جاورهم .

قال بعضهم : الأولى إسقاط قوله : ومن جاورهم ، تقول عليها
قيل : وبيع بكسر القاف والياء الموحدة وهى اللغة الفصحى .

قال السيوطى : وبها ورد القرآن ، قال تعالى : (وقيل يا أرض)
(وغيبض الماء) ومن العرب من يكسر أول المل العين ويشمه بالضم ،
ويقاب الألف ياء أيضاً وهى لغة كثير من قيس ، وأكثر بنى أسد ،
وإنما شموا إلى الضم لأن الضم هو الأصل ، معاودة الأصل مطلوبة
حرصاً على بيان الأصل .

وأما من أخلص الكسر ففر من الضم ، ولم يكن ليدود الى ما فر
منه ، وعزا بعضهم لغة الإشمام الى قيس لا إلى بعضهم ، ولعل
المراد بعضهم الأكثر .

قال المرادى : للأقرب فى الإشمام ما حرره بعض المتأخرين إن تلفظ
على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازاً لا شيوعاً جزء
الضمة مقدم وهو الأقل ، يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ، ومن ثم
تمحضت الياء هـ .

وأشار بنم الى كون جزء الكسرة هـ -و الأكثر ، وتمحض الياء

سلامتها من القلب واوا ، وذلك هو مراد الأثمنوني بقوله : الإثمام الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، ومراده بالبينية الإمرار لا الشبوع ، قال : وقد يسمى روما ، وفي معنى ذلك قول شيخ الإسلام : المراد بالإثمام هنا ثوب الكسرة شيء من صوت الضمة ، ولهذا قيل : كان ينبغي أن يسمى روماً مع أن الفراء عبر به ، وفي معنى ذلك قول السيوطي : وحقيقة الإثمام ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء ، بين حركتي انضم والكسر ممتزجة منهما ، لكن ظاهر إطلاق الأثمنوني وشيخ الإسلام والسيوطي استواء جزء الضمة ، وجزء الكسرة ، والمرادى نص على أكثرية جزء الكسرة ، وهو مراد هؤلاء ، ولو كان جزء الضمة هو الأكثر لقلب الياء واوا .

قال السيوطي : وشرط أبو عمرو الداني إسماعه أي الإثمام ، وشرط أبو عمر وابن الطفيل عدم إسماعه ، فالمراد به عنده الروم ، لأنه الإشارة انحرقة من غير صوت ا هـ .

وقال الرضوي : حقيقة هذا الإثمام أن تتحو بكسرة فاء الفعل نحو : الضم ، فتتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً ، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها ، هذا هو مراد النحاة والقراء بالإثمام في هذا الموضع .

وقال الشاطبي : المذهب المعروف المشهور المقروء به ضم الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين الضمة والكسرة ، وقيل : الإثمام ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء ، وقيل هو ضم الشفتين قبيل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ، فكما أن الإثمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف ، فكذلك يكون الإثمام في أولها قبل النطق بكسر الحرف ، ويطلق الإثمام عند انقراء على الإشارة بالشفتين إلى الرفع أو الضم عند الوقف ، على نحو : (نستعين) و (من قبل)

وعلى الإنحاء بالكسرة نحو : الضمة فتتميل الياء الساكنة نحو : الراو
كما مر عن انرضى ، وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط ،
وأصدق •

فالإشمام يكون في الحركات والحروف ، والظاهر أن الإشمام
يسمى شكلاً ، لأن الشكل الكيفية الحاصلة للفظ ، وقال الحفنى لا ، وقد
سماه السيوطى وصاحب البسيط حركة •

وعن الصبان في حاشية الأشموني ، عن السيوطى في الأشباه
والنظائر ، عن صاحب البسيط في البسيط وغيره : أن الحركات ست :
انحركات الثلاث المشهورة ، وحركة بين الفتحة والكسرة ، وهى التى
قبل الألف المعجمة فى قراءة ورش - نحو : الصلاة والزكاة واحياة ،
بين الكسرة والضمة ، وهى حركة الإشمام فى قيل وغيض على قراءة
الكسائى ، وحركة ما قبل الألف المائلة مطلقاً نحو : رمى وخاف
ودان ، ويأتى مزيد كلام بعد فى الإشمام •

ومن العرب من يضم فاء الماضى الممل العين ضمّاً خالصاً فتقرب
الألف واواً لانضمام ما قبلها ، وهى لغة قليلة ، وتعزى لفقعس ودبير
قاله ابن هشام فى التوضيح •

قال خالد : وهى موجودة فى كلام هذيل •

قال المرادى فى شرح التسويل بعد ذلك : وهما يعنى فقعساً ودبيراً
من فصحاء بنى أسد •

وقال الشاطبى : حكيت بنى ضبة •

وقال ابن هشام في بعض كتبه : حكيت عن بعض بني تميم ، وكذلك عزاها الفراء في كتاب اللغات الى بني فقمس ، وبني دبير من بني أسد ، وعزاها صاحب التحقيق لهذيل ، وبني دبير من بني أسد ، وفصحاء بني فقمس نحو : قول وبوع وهوب وخوف بضم الأوائل وإسكان الثواني ، وذلك أنه أبقيت حركة أول الفعل على حالها ، فانقلبت بسببها ألف ذوات الياء والواو واوا ، وهي أضعف الأوجه واللغات .

قال الفراء : لا تدخل هذه اللغة في القراءة لمخالفتها الكتاب ، قال الفراء : أنشدني بعض بني أسد :

وابتذلت عصبى وأم الرجال
وقول لا أهل له ولا مال

قلت : قال رؤبة :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت
ليت شهاباً بـوع فاشترت

بضم الباء وسكون الواو مبنيًا وفتح العين ، وقال شاعر :

❁ حوكت على نيرين إذ تحاك ❁

بضم الحاء وسكون الواو ميتاً وفتح الكاف وتاؤه للتأنيت ، أى حوكت الحلة أى نسجت تلك الحلة ، وهى الإزار والرداء اللذان يصفهما وقال :

❁ آخر نوطات الى صلب شديد الحمل ❁

بضم النون وسكون الواو ميتاً وفتح الطاء وتاؤه التانيث ، وتلك الأوجه واللغات جائزة مطلقاً •

وقال الناظم : إذا لبس انضم منع ، وإذا لبس الكسر منع ، وجاز الباقي ، في مثال لبس انضم : ما إذا كان عين الكلمة واوا ، وبُنيت الكلمة للمفعول ، واتصل بها الضمير الموجب لسكون آخرها نحو : عنت مبنياً للمفعول ، فإنه يكسر أوله بإخلاص أو بإشمام ، ولا يضم لأن ضمه يوهم البناء للفاعل : كقلت ، ومثال لبس الكسر : ما إذا كان عين الكلمة ياء ، وبُنيت الكلمة للمفعول ، واتصل بها الضمير نحو : بعث بالبناء للمفعول ، فإنه يضم أوله أو يشم ، ولا يخلص كسره ، لأن إخلاص انكسر يوهم البناء للفاعل ، وإلى ذلك أشار في الخلاصة بقوله :

❁ وإن بشكل خيف لبس يجتنب ❁

وصرح به في شرح الكافية ، ومثل الياثي العين في امتناع الكسر للإلباس ، وأوى العين الذي مضارعه مفتوح نحو : خاف ، فإذا بنى للمفعول ضم أو ثم ، ولا يخلص الكسر لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل كـذا يظهر لى ، ثم رأيت ابن هشام أشار إليه في التوضيح حيث قرن : خفت ببعت بالبناء للمفعول في تعيين الضم ، أو الإشمام وامتناع الكسر ، ورأيته للصبان وابن قاسم ، ثم رأيته لبعض المتأخرين ناظماً لمسائل اللبس :

مثال ما انضم لللبس يجتنب

فيه كقاولت فقلت في الغلب

ومثل زرت واجتنب كسر الـذى

ياثى عين مثل دنت يا فتى

فأراء المدغمة مكسورة الأصل ، والبناء للمفعول ، فهي مفتوحة الأصل ، ولم يراعوا اللبس فأعلوا في مختار ومنقاد ، وأدغموا في تضار اكتفاء بالفرق التقديرى كذا قالوا .

قلت : لا دليل في مسألة مختار ومنقاد وتضار ، لأن هذا من باب الإجمال ، وما نحن فيه من باب الإلباس والإجمال جائز لا ضرر فيه ، لأنه لا يفهم منه المراد ، ولا يوقع في غير المراد بخلاف ما نحن فيه ، فانه يوقع في غير المراد ، لأنه يتبادر من نحو خفت ونعت بإخلاص الكسر ، وعقت بإخلاص الضم البناء للفاعل .

وأما المضاعف الثلاثى اذا بنى للمفعول فالأصح الضم خالصاً نحو : رد وشد ، حتى قال بعض بوجوبه ، بل قال بوجوبه الجمهور كما في التوضيح ، ولكن الصحيح كما فيه جواز الكسر خالصاً ، ونص سيويوه على اطراده ، بل هي لغة بنى ضبة بالضاد المعجمة المفتوحة ، والباء الموحدة المفتوحة المشددة ، وهو ابن أد بضم الهزة وتشديد الدال ، وأد هو عم تميم بن مرة .

وقال البطيوسى : ضنة بالنون بطن من قضاة ، وهو أيضا لغة عكل ، وهم بعض بنى تميم ، وبها قرأ علقمة ويحيى بن وثاب : (ردت إلينا) (ولو ردوا) بكسر الراء نقلا من الدال المدغمة حملا على المعتل ، وقرئ أيضا (وردوا الى الله) بالكسر .

قال الفراء : ولست أشتهى مثل هذه اللغة في القرآن ، وأجاز النازم الإشمام ، قال فى التسهيل : وقد تشم فاء المدغم ، وفي الخلاصة :

❀ وما لباع قد يرى لنحو حب ❀

قال المهابدى : من اشم من العرب فى قيل ويبيع من الفعل ، اشم فى المضاعف •

قال سييريه : واعلم أن لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من المضاعف الثلاثى ، مجرى فعل من المل فيكسر أوله فيقال : رد ، كما يقال : قيل ، وظاهر الخلاصة وغيرها وهو صريح المهابدى فى الإشمام أن من يكسر فى المل يكسر فى المضاعف ، وكذا الإشمام والضم ، وليس كذلك إلا فى الإشمام ، فان من يشم هناك يشم هنا كما صرح به المهابدى ، واما من يكسر هناك فيضم هنا ، ومن يضم هناك يكسر هنا ، ولذلك كان الضم هنا أفصح اللغات ويليه الإشمام ، وبعد الإشمام الكسر ، وهناك أعنى فى المل بالعكس •

قال ابن قاسم صاحب الآيات البينات ، وتبعه بعض : إنه يجتنب ما ألبس فى المضاعف كالضم فى رد لإلباسه بالأمر ، فيعدل الى الكسر أو الإشمام ، وإنما لم يعدل الى أحدهما فى : (ولو ردوا لعادوا) بالضم ، لأن وقوعه شرطاً للو مانع من كونه أمراً ، لأن الشرط لا يكون أمراً •

قلت : الحق أنه لا إلباس هناك ، بل إجمال ، لان الضم فى رد إذا كان أمراً ليس بأولى من الضم فيه اذا كان مبنياً للمفعول ، بل سواء فلا إلباس ، فاقبل الحق ، نعم يقع الإلباس فى المبنى المفاعل المضموم العين المضاعف من باب المدح والذم والتعجب ، نحو : حب ، وقد تكون القرينة ، وعلى لغة الكسر يقال : ان الماء بكسر الهمزة وتشديد النون أى صب بضم الصاد ، والماء بالرفع نائب •

هذا وهاء اكسره عائدة الى الأول ، والمعنى مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو على حذف مضاف أى فعل المعنى ، وهاء سواء عائدة

للمعنى ، سوى المعنى هو الاستقبال والحال ، والمراد المضارع ، وإنما قال : بعين اعتل ولم يقل اعتلت مع أن العين مؤنث متقـدم على الفعل ، لأن العين مأول بالوسط ، أو بالحرف أو بالياء ، أو الواو ، والحروف يجوز تذكيرها مطلقاً أو حذف التاء للضرورة ، أو ببناء على جواز حذفها ، ولو في السعة في نحو : الشمس طلع ، أو على أن العين بمعنى عين الكلمة ، يجوز تذكيره لا كعين الوجه ، لا يذكر إلا إن جاء بعد الفعل .

تنبيه : الاعتلال كرن فاء الكلمة أو عينها أو لامها واواً أو ياء ، وآلفا ، تغير أم لا ، والإعلال تغيير تلك الحروف للتخفيف ، فهو أخص من الاعتلال ، فانظر ما مر ، والأعم لا يشعر بالأخص الممين .

الإعراب : إن حرف شرط تسند فعل مضارع مجزوم على الشرط ، بسكون مقدر لم يظهر لاشتغال محله بكسرة لالتقاء الساكنين ، وفاعله مستتر فيه وجوباً لأنه مبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر ، والفعل مفعول به ، ويجوز أن يكون يسند بالياء المثناة تحت ، وبابناء للمفعول ، والفعل نائباً أو بالبناء للفاعل ، وفاعله ضمير مستتر عائد الى المتكلم ، والناطق والمخبر والفعل مفعول به ، والوجه الأول أولى لمناسبة قوله : فايـت به .

وللمفعول متعلق بتسند ، والفاء رابطة لجواب الشرط ، وائت فعل أمر مبني على حذف الآخر ، والفاعل مستتر وجوباً ، والجملة جواب إن وبسطة في النحو الكلام على فاء الجواب ، هل هي سببية دخلت للربط وهو الصحيح ، أو عاطفة رابطة ، وأصل قوله فايـت بفتح الفاء وسكون الياء سكونا حياً وإسقاط الألف من اللسان فايـت بفتح الفاء وكسر الهمزة وسكون الياء ميـتةً حذفتم همزة الوصل بعد

حذف كسرتها ، لأنها لا تثبت في الوصل ، وأيضاً إذا حذفت كسرتها التقت ساكنة مع ساكن بعدها ، فتحذف هي لأنها الساكن الأول من ساكنين معتلين ، أو أحدهما معتل وهو اياء والآخر شبيه به وهو الهمزة ، وبسطت ذلك في غير هذا •

ولما سكنت اياء سكوناً ميتاً بعد الفاء المفتوحة ، أبدل سكونها حياً ليصح بعد فتح ، وفي نسخ فات بالفاء والألف والياء ، ووجهه أنه أبدلت تلك اياء ألفاً لسكونها سكوناً ميتاً بعد فتحة •

واعلم أن همزة ايت همزة وصل مكسورة ، زيدت في الأمر مثل همزة اضرب ، إذا كان أمراً وياء هي همزة القطع في أتى ، أبدلت ياء حيث سكنت بعد كسرة ، وبه متعلق بايت ، والهاء عائدة للفاعل ، ومضموم حال الهاء وأضافته الى المعرفة ، وهي قوله الأول لا تفيد التعريف لأنها لفظية على ما بسط في محله ، والواو للعطف على ايت •

واكسر فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والهاء مفعول به عائدة للأول ، وإذا اسم شرط طرف زمان مستقبل ، واتصل فعل ماضى مستتر الفاعل جوازاً ضميراً عائداً للأول ، والجملة شرط اذا وجوابها محذوف دل عليه اكسره أو غير ذلك من الأوجه المذكورة في إذا •

وبعين متعلق باتصالاً ، واحتل ماض مستتر الفاعل جـ-وازا ، والجملة نعت عين ومروجه تذكيره ، والواو للعطف على ايت ، وهو أولى من حيث المعنى من عطفه على اكسر أو للاستئناف ، واجعل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والأوامر للموجب ، ويجوز في الأمر الثانى وهو قوله اكسر أن يكون للندب أو للإباحة مراعاة للغة اخلاص الضم ، ولغة الاسماء •

وقبل ظرف زمان باعتبار النطق ، ومكان باعتبار الخط متعلق بمحذوف مفعول ثان لا جعل ، والآخر مضاف اليه ، وفي المعنى متعلق باجعل أو بالاستقرار المتعلق به لفظ قبل ، أو بمحذوف حال من ضمير الاستقرار ، أو من الضمير المستتر في الآخر إن قلنا به لا من الآخر ، لأنه مضاف اليه ، والمضاف لا يعمل ، وهو قبل أو متعلق بمحذوف حال من كسراً لتقدمه عليه ، أو بمحذوف مفعول ثان لا جعل .

وقبل متعلق باجعل ، أو بمحذوف حال من ضمير اس-تقرار في الماضي ، أو من كسراً ، أو بالاستقرار ، والماضي مصدر بوزن العقيد ، أصله المضوى بضم الميم والضاد وسكون الواو بعد ياء تحرك بالإعراب اجتمعت الواو والياء ، وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وإنما قلبت ياء بعد قلب ضمة الضاد كسرة ، وقيل قبله ثم قلبت كسرة لتجانس الياء .

وكسراً مفعول به أول ولك أن تجعل اجعل متعدياً لواحد وهو كسراً بمعنى أوجد ، فيتعلق به قبل ، وفي الماضي أو في الماضي حال من كسراً ، أو من ضمير الآخر ، ويجوز تليق قبل بمحذوف حال من كسراً أيضاً وباستقرار في الماضي ، حيث علق بمحذوف حال من كسراً ويجوز تعليق في المعنى بمحذوف حال من ضمير الاستقرار في قبل ، حيث علق بمحذوف حال من كسراً ، ويجوز تعليقه باستقرار قبل .

وفتحاً بانصب معطوف على كسراً ، وفي سواء معطوف على في الماضي من المعطوف على معمولي عامل إذا جعلنا في الماضي معمول اجعل ، أي واجعل فتحاً في سواء ، والهاء مضاف اليه .

وتلا فعل ماضٍ مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة نعت سـوى ، لأن إضافة على ما صححوا لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، ولك أن

تجعلها تفيد التعريف أو التخصيص فالجملة حال ، وبسط ذلك في النحو والضمير المستتر لسرى ، والمفعول محذوف ، أى تلاه أى تلا فعل المضى أو الماضى أو تلاها أى صيغة المضى ، أو تLANعت فتحاً ومر أن الأولى رفع فتح على الابتداء ، وتلا خبر ، أى وإذا صرفت الماضى الى المضارع تلاه الفتح والخبر هو قوله فى سواء .

ثالث ذى همز وصل ضم معه ومع

تاء المطاوعة اضمم تلوها بـولا

أى اضمم الحرف الثالث من الماضى المبدوء بهمزة الوصل مع أوله ، و اضمم الحرف الثانى الذى يلى التاء الزائدة زيادة معتادة ، وهى الصالحة للمطاوعة ونحوها ، مع تلك التاء وذلك فى الماضى مثل المبدوء بهمزة الوصل : انطلق واستخرج ، بضم الثالث وهو الطاء فى الأول ، والتاء فى الثانى ، مع همزة الوصل فى الابتداء أو فى الضرورة ، وأما فى غيرهما فلا تثبت همزة الوصل فضلا عن أن تضم بل تحذف ، ويضم الثانى فقط ، ومثال ضم تاء المطاوعة وما يليها نحو : تعلم بضم التاء والعين ، وما قبل الآخر باق على الكسر فى ذلك .

وأما مضارع ذلك فيضم أوله فقط ، ويكسر ما قبل آخره ، ويسكن ثانيه ان كان ماضيه بهمزة الوصل مثلا ، ويفتح ان كان بتاء زائدة للمطاوعة مثلا ، وإنما ضم ثالث الماضى المبدوء بهمزة الوصل لئلا يلتبس اذا حذفت همزة الوصل فى الـدرج بالمبنى للفاعل ، لأنه لو حذفت وأبقى الثالث على فتحه لكان على صيغة المبنى للفاعل ، ولا لبس اذا ثبتت للفرق بضمهما ، ولاكن ضم الثالث (ح) أيضا طرداً ، وقد يقال : الفارق موجود وهو كسر ما قبل الآخر ، ولم يكسر الثالث لئلا تجتمع كسرتان فى نحو انطلق والحاجز بينهما فى نحو : استخرج ساكن ، فهو ضعيف ، والحق أنه إنما ضم الثالث لئلا يلتبس بالأمر لو بقى على الفتح ، ولكن افتتح أيضا فى آخر الماضى فارق عن الأمر واللبس به يتم اذا وقف على الماضى .

وينبغي أن يخرج على هذا قول أبي يحيى ، وإنما التزموا ضم الثالث فيما أوله همزة وصل نحو : اقتطع واستخرج ، لثلاثا يلتبس إذا حذفت الهمزة في الدرج ، وقول السيوطى * ويضم مع الأول أيضاً - ثالث ذى همزة الوصل لثلاثا يلتبس بالأمر في بعض أحواله ، وإلا فسدوا وإنما ضم الثمانى في المبدوء بالتاء المذكورة لثلاثا يلتبس بصيغة مضارع الرباعى المضاعف ، إذا لم تكن قرينة كرفع الآخر ، وجازم وناصب لا يدخلان على الماضى ، فإنه إذا وقف على تعلم مضارع علم بالتثنية - ديد التلبس بتعلم المبنى للمفعول المشدد ، لولا ضم ما بعد التاء .

وعلى هذا يحمل قول السيوطى يضم ما بعد التاء معها حذراً من اللبس ، وما تقدم في المبدوء بهمزة الوصل إنما هو في الخماسى الصحيح ، والسادسى مطلقاً ، وأما الخماسى المعلى فلا يضم ثالثه نحو : اختار وانقاد ، نعم يضم تقدير لأن الأصل اختيار وانقيد - بضم التاء والقاف وسيأتى .

وما فيه حرف العلة محرراً يجرى كالصحيح : كاعتور بضم التاء وكسر الواو ، ويعلم من ذكر همزة الوصل أن الثانى بمدّها ساكن ، لأنه جىء بها ليتوصل اليه ، ويعلم من ضم ثالث ما فيه همزة انوصل أنه ان كان بمد ثالثه ألف أو ياء قلب واوا إن لم تجر الياء مجرى الصحيح نحو : اختور وانقود على لغة الضم ويأتى ذلك ، وان جرت الياء مجرى الصحيح ثبتت مكسورة نحو اصطيد مزيد صيد بتحريك الياء ، وعلم من ضم تالى التاء أنه ان كان الثالث ياء أو ألفا قلبت واوا نحو : تغفل ، ومراده بتاء المطاوعة التاء الزائدة زيادة معتادة مطلقاً ، سواء كانت للمطاوعة نحو تعام أو لغيرها نحو تكبر وتغافل ، واقتصر في التعبير عليها ، لأنها الأصل ، ولأنها

الغالية ، والأولى أن يعبر بالتاء الزائدة المعتادة أثلاً يتوهم خصوص الحكم بالمبدوء بهزة المطاوعة .

وعبر في الخلاصة بمثل ما عبر به هنا إذ قال : والثاني التالي تاء المطاوعة ، وأما عبارة التسهيل حيث قال : فيه بضم مطلقاً أول فعل للنائب ومع ثانيه إن كان أوله تاء مزيدة فإنها ولو عمت تاء المطاوعة ونحوها لكنها عمت أيضاً التاء الزائدة غير المعتادة ، مع أنها لا تدخل هنا فهي محافظة على العكس مخلة بانطرد .

أما التاء الزائدة غير المعتادة نحو ترمس فلا يضم ثاني ما هي فيه ، وإنما كانت غير معتادة لأن الأصل في التوصل إلى الساكن في الصدر أن يكون بالهزة نص على أن تاء ترمس غير معتادة للزيادة المرادى ومن تبعه .

تنبيهات :

الأول : إذا قيل في استتر المبنى للمفعول ستر بضم السين وكسر التاء مشددة فهو مما ضم فيه ثالث ذى همز الوصل ، كن تقديرأ ، لأن الأصل استتر بضم التاء الأولى نقلت ضمتها للسين فحذفت همزة التوصل ونبذت لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها ، وهكذا في مثل ذلك ، ومما ضمت فيه التاء نحو ادورك بتشديد الدال ، أصله تدورك أسقطت ضمة التاء ، وأبدأت دالا ، وأدغمت في الدال ، وجيء بهزة الوصل مكسورة وهكذا في مثل ذلك من النقل والإدغام ونحوهما ، مما يكون فيه الضم تقديرياً كحذفه للضرورة .

الثاني : إنما لم يتعرض لحكم مضارع المبدوء بالهزة أو بالتاء ، لأن حكمه باق على ما مضى من ضم أوله وفتح ما قبل آخره لفظاً

أو تقديراً ، وأيضا تآلى التاء فى المضارع باق على أصله من انفتح فى المبني للفاعل •

الثالث : أضاف التاء للمطاوعة مع أن المطاوعة لم تستفد منها وحدها ، بل من البنية لأنها لها دخل فى إفادتها ، وهى بعض البنية فافهمه •

تتمة : همزة الوصل همزة سابقة فى أول الكلمة مرسودة فى الابتداء منقودة فى الدرج ، قال الشيخ خالد والفارضى : كل همزة تثبت فى التصغير فهى همزة قطع ، وإلا فهى همزة وصل ، يقال فى ابن واسم بنى وسمى بحذفها ، وفى أب وأخ أبى وأخى لثبوتها ، وهى وضعت همزة على الصحيح ، وقيل : يحتل أن أصلها ألف لثبوتها ألفاً فى الرجل فى الاستفهام لما لم يحتج لحركتها ، وقطع بعضهم بأنها وضعت أنفاً ، وسميت همزة وصل وألف وصل مع أنها تسقط فى الوصل ، فقيل مجازاً واتساعاً ، والملاقة الضدية وحقيقتها أن تسمى همزة الابتداء ، وقيل لأنها تسقط فيتصل ما بعدها بما قبلها ، وما قبلها بما بعدها ، وهو قول الكوفيين ، وقال به ابن الضائع تلميذ الشلوبين •

وقال الشلوبين والبصريون : لأنها لوصل المتكلم بها الى النطق بالساكن وفى معناه تسمية الخليل لها سلم اللسان ، وفى القولين بحث وهو أن الوصل مصدر وصل المتسدى والوصول مصدر اللازم بمعنى اتصل ، ومقتضى عباراتهم فى القولين أنها للوصول ، فكان ينبغى (ح) تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ، ولز عبّر فى هذا القول الآخر بمثل قولك : لأنها تسقط ، فيوصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصول •

ويبدل على أنه جىء بها ليتوصل الى الابتداء بالساكن أنه اذا وصل
 فيما بعدها بما قبلها ، أو تحرك الساكن بعدها زالت كما رايت
 مراراً إلا همزة آل ، فالأرجح ثبوتها إذا نقلت حركة همزة بعدها
 الى اللام نحو : الأحمر ، ويجوز حذفها ، والفرق أن انقل للإدغام
 نحو : ستر بالضم والتشديد ، أصله استتر بالبناء للمفعول آخر
 من النقل لغير الإدغام ، فتم يعتبر معه ما كان قبل النقل •

وكذلك في أم التي أصل ميمه لام التعريف ، اذا نقلت حركه
 همزة بعدها الى الميم ، وظاهر بعض أنه اذا نقلت حركة الهمزة للام
 أو لميم ، وحذفت همزة آل وأم أو لم تحذف لم تكتب في الخط ،
 وقيل : تكتب وقد يفصل بأنها تكتب في الوصل لا في الابتداء ،
 حيث وقع النطق أولاً باللام أو الميم المتحركتين بعدها بحركة النقل ،
 وإنما لم تكن همزة الوصل إلا سابقة في أول الكلمة ، لأنه جىء بهـا
 وصلة الى الابتداء بالساكن لتعذر الابتداء به إجماعاً في الألف والواو
 والياء الساكتين سكوناً ميتاً ، ووفقاً لأبى الفتح وأبى ابقاء في
 غيرهم •

وقال السيد الجرجاني والكافيجي : إن الابتداء به جائز ممكن
 لكنه ثقيل ، ووجه الجواز أن التلفظ بالحركة يحصل بعد التلفظ بالحرف ،
 وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال كذا قالوا •

وأجيب بأنه لا نسلم أنها بعده بل معه وإلا لأمكن الابتداء
 بالحروف غير الحركة ، وهو محال ، وبسطت كون الحركة بعد الحرف
 أو قبله أو معه في النحو ، وإثبات همزة الوصل في الدرج أى في
 الوصل ، وعدم الوقف ضرورة كقوله :

إلا لا أرى اثنين أحسن شـيـمة

على حدث الدهر منى ومن مجمل

بانطق بهمزة اثنين مكسورة إلا همزة المفتوحة في آل وأيمن وأيمن وأيم فأنه إذا ادخل عليها همزة الاستفهام فلا تحذف لئلا يلتبس الاستفهام بالأخبار ، ولا تحقق أيضاً لأن همزة الوصل تحقق في الابتداء وفي الضرورة فقط بل تبدل ألفا ، وقد تسهل بين الهمزة والأصل مع القصر وهو القياس ، لأن الابدال شأن الساكنة ، وارجح الإبدال حتى قال الخضراوي : لم يذكر أبو علي وجماعة غير البدل ، ولم يقرأ بخلافه ، ولا جاء في كلامهم .

قلت : بل قرئ به في الذاكرين وفي الآن في السبع ، وبالتسهيل فيه أيضاً ، وجاء بالتسهيل قوله :

ألحد-ق إن دار الرباب تباعدت

أونبت حبيل إن قبلك طائر

قال البايدي : لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحاً أنه لم يقرأ به ، لأنه لا منافاة بين كونه مرجوحاً ، وكونه فصيحاً ، وقد صرح السعد في حواشي الكشاف بأن القراء يجمعون على وجبه مرجوح عربى كما في قوله تعالى : (وجئتم الشمس والقمر) فان الراجع جمعت الشمس والقمر بتاء التانيث ، وتحذف همزة الوصل المكسورة والمضمومة اذا دخلت همزة الاستفهام نحو : (اتخذناهم سخرياً) في قراءة غير أبي عمرو والأخريين ونحو : (استغفرت لهم) في قراءة الجميع ، واصطفى البنات على البنين ، ونحو : اضطر بالبناء للمفعول اتخذناهم ، واستغفرت واصطفى بهمزة مفتوحة للاستفهام ، ويمدها همزة مكسورة للوصل ، واضطر بهمزة مفتوحة للاستفهام وهمزة مضمومة للوصل ، حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، وما تقدم من الإبدال ألفا مذهب أصحاب سيبويه .

ونقل الشلوبين عن أبي عمرو أن تلك الهمزة بعد همزة الاستفهام اجتمعت للفرق ، كالف اضرينان ، وإنه خطأ من قال إنها مبدلة من الهمزة لأنها ليست همزة قطع ، وأجاب الشاويين بأنها قد شبهت همزة القطع من وجوه ، فلا تعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار ، وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية ، واحتج بأنها قد جمع بينها وبين ساكن في نحو : الحسن عندك ، فلو لا الالتفات إلى حركتها الأصلية لم يجز ، بخلاف ألف اضرينان قاله خالد ، وعن السيوطي عن أبي عمرو أن همزة الاستفهام حذفت على الأصل ، والمدة ليست بدلا منها ، بل مدة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ، ويرده وجه التسهيل .

وقال المهابدي : إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت إلا أن تكون مفتوحة ، وإنما تفتح في أول وأيمن وأيم قلت وكلمة اسم .

ولا تكون همزة الوصل في المضارع لتحرك أوله على ما مر ، ولا في حرف غير أل وأم المبدلة ميمها عن لام عند الإمام ، ولا في ماض ثلاثي مجرد ، ولا رباعي كأم وأكرم ، بل هي في ذلك قطع ، لأنها في الثلاثي أصل ، وفي مثل ذلك الرباعي جاءت للتعدي ونحوها لا للتوصل إلى الابتداء بالساكن ، بل تكون في الماضي الخماسي والسداسي وأمرهما وأمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً كاضرب بخلاف : هب وعد وقل ونحوها مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج لهمزة الوصل ، إلا خذ ومر وكل ، فإن ثاني مضارعها يسكن لفظاً وأكثر أمرها حذف الفاء الاستغناء عن همزة الوصل .

ولا تكون في اسم لتحرك أوله إلا في مصدر الخماسي والسداسي تبعاً لفعليهما ، واسم واست وهو الدبر ، وابن وابنة وابنم وامرؤ وامرأة واثنين واثنيتين ، وفي ايمن وايم عند البصريين ، وقال الكوفيون للقطع وأن الموصولة مطلق وصلت بالصفة أو بالفعل أو غيرهما ، وأم الموصولة التي أصل ميمها لام ، وبسطت ذلك في غير هذا •

وأجاز الصبان أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد ، فلا تسمى الهمزة الأصلية في نحو أكل وأخذ وأمر همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل •

الإعراب : ثاث بالنصب مفعول مقدم لضم ، وذى مضاف اليه بمعنى صاحب واقعة على الفعل الماضي ، وهمز مضاف اليه ذو ، ووصل مضاف اليه همز ، وضم فعل أمر أو ثالث بالرفع مبتدأ ، وكـم ماض مبني للمفعول مستتر النائب جوازاً ، والجملة خبره ، ويضعف كونه أمراً هو وفاعله المستتر وجوباً خبر المبتدأ ، والرابط محذوف ، أى اضممه والأول أولى ليوافق : قوله ، ومع تاء المطاوعة اضمم تلوها ، ومع ظرف مكان مسكن على ما مر متعلق بضم ، أو بمحذوف حال من ثالث أو من الرابط المحذوف •

والهاء مضاف اليه : عائدة على الأول أو على همز لجواز اعادة الضمير على المضاف اليه على الحق الذي بينته في النحو ، ولا سيما أن المضاف اليه هنا مضاف ، والجملة مستأنفة ، أو معطوفة بواو محذوفة على آت ، أو اكسر أو اجعل •

والواو للعطف ، ومع بالسكون على ما مر متعلق باضمم أو بمحذوف حالة تلو ، وتاء مضاف اليه ، والمطاوعة مضاف اليه •

واضمم فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة معطوفة بالواو ،
وتلو مفعول به لاضمم مضاف الى ما العائدة الى التاء ويولى
متعاق باضمم أو بمحذوف حال من ضمير اضمم على نحو ما مر في مثله ،
وفي الشطر الأول تتابع الاضافات ، وهو فصيح على الصحيح
على ما مر .

وما لفا نحو باع اجعل لثالث ند-

و اختاروا انقاد كاختر الذى فضلا

أى واجعل الحرف الثالث من الفعل المثل المعين الخماسى المبدوء
بالهمزة الوصلية ، الذى هو على وزن أفعمل نحو : اختار ، أو انفع
نحو : انقاد ، ما جعلته لفاء الثلاثى المعطى المعين نحو : باع
وقال وخاف من الكسر اذا بنى ذلك للمفعول ، فتقول الختير زيد
وانقيد لعمرو بكسر الثالث وهو التاء والقاف ، فتقلب ألف ياء فالأصل
اختار وانقاد ، ولما بنينا للمفعول كسر ما قبل الألف فقلبت
الألف ياء .

أو قل الأصل اختير وانقود بكسر انياء ، والواو وضم ما قبلهما
نقلت الكسرة عليهما ، فنقلت : الحرف قبلهما بعد سلب ضمته ، فسلمت
الياء لمجانسة الكسرة ، وقلبت الواو ياء لوقوعها بعد ضمة ساكنة ،
هذا مراد الناظم ، وليس مراده أن لنحو : اختار وانقاد ما لنحو : باع
من اللغات لغة إخلاص الكسر ، ولغة إخلاص الضم ، ولغة
الإشمام ، لأنه لم يذكر فى هذا النظم لباع إلا اللغة الأولى إذ قال
واكسره اذا اتصلا بعين اعتل .

ويحتمل أن يريد أن لنحو اختار وانقاد ، ما لنحو باع من
اللغات ، ولو لم يذكرهن اعتماداً على اشتباههن فى نحو : قال بحيث
لا يخفين ، وعلى ذكره لهن فى الخلاصة أولاً فى نحو : باع ، وثانياً
فى نحو : اختار ، هذا ما ظهر لى .

ثم رأيت صاحب التحقيق أشار الى بعضه ، فالحمد لله ، فعلى لغة
الضم يقال : اختور وانقود بسكون الواوين سكناً ميتاً بعد ضمة

أصلهما اختير وانقود بكسر الياء والواو حذفت كسرتهما :نقلها ، فوقدت
الواو ساكنة بعد ضمة ، فسلمت وقلبت الياء واواً لسكونها بعد ضمة
كما في قول : وبوع الأصل قَتُولٌ وبييع بضم فكسر فيهما ثقل الكسر
فحذفت فسلمت واو قول لسكونها بعد ضمة ، وقلبت ياء بيع واواً لسكونها
بعد ضمة .

وعلى لغة الإسمام ، يقال : اختير وانقيد بسكون الياء ممالاة الى
جهة الواو لإمالة الكسرة قبلها الى جهة الضمة ، والأصل اختير
وانقود بضم ما قبل الياء والواو ، وكسر الياء والواو وثقل الكسر
فنقل لما قبلهما بعد سلب ضمه ، فسلمت الياء قابت الواو ياء ،
ومزجت الكسرة بشيء من الضمة كما فعل ذلك في قيل وبيع في
الإسمام .

وحكم للكسر حتى سلمت الياء وقابت الواو ياء ، لأن جزئه أكثر
من جزء الضم ، فمن قال : قيل وبيع بإخلاص الكسر ، قال : اختير
وانقيد بإخلاصه ، ومن قال قول وبوع بإخلاص الضم قال : اختور
وانقود ، ومن قال : قيل وبيع بالإسمام قال : اختير وانقيد بالإسمام .

قال سييويه : فتجرى اختير وانقيد مجرى قيل وبيع في كل
شيء .

قال صاحب التحقيق : يحتاج إخلاص الضم فيهما الى سماع
يصححه ، وحرف العلة في اختير وانقيد هو عين الكلمة ، بل ياء انقيد
بدل من عين الكلمة ، وأما اختور وانقود فواو انقود عين ، وواو اختور
بدل من العين ، أما ألف اختار وانقار فبدل أيضاً .

وظاهر النظم والخلاصة وغيرهما اختصاص ذلك بالمعتل الذي على وزن افتعل أو انفعل ، وبه صرح أبو يحيى وصاحب تحقيق المقال ، وصاحب فتح الأقفال وغيرهما ، وصرح به ابن هشام في التوضيح ، والسيوطي وغيرهما من شراح الخلاصة وغيرهم ، وليس كذلك ، فإن المضاعف الذي على وزن افتعل نحو اشتد وانفعل نحو انهل بالتشديد مثل المعتل في جواز الأوجه الثلاثة اخلاص الضم وهو الأفضح فيه نحو : اشتد وانهل وضم ما قبل العين وهو التاء في الأول وانهاء في الثاني ، والعين هي الدال واللام المدغمتان ، وإخلاص الكسر نحو : اشتد وانهل بكسر الهاء والتاء ، والإشمام ، وانظر هل الإشمام أولى من اخلاص الكسر أو بالعكس ، أو مستويان احتمالات نص على جواز الأوجه الشاطبي أبو اسحاق صاحب حرز الأمانى .

وإنما قلت ظاهر النظم والخلاصة الاختصاص بالمعتل للتمثيل بالمعتل فقط ، وقد يقال : مراده فيهما باختار وانقباد افنعل وانفعل المعلى اللام ، وافتعل وانفعل المضاعفين ، واتمثيل لا يخصص .

وقد يقال : مراده في اخلاصة بنحو حب المضاعف من الثلاثي والمضاعف من افتعل وانفعل ، لكنه ضعيف لأنه لا دليل على خصوص افنعل وانفعل بعد الثلاثي المضاعف من بين سائر المضعفات ، وظاهر النظم والخلاصة لزوم ضم الهمزة في نحو : اختير وانقيد ، واختور وانقود ، لأنه لم يتكلم عليها فيحكم عليها بحكم قوله : فانت به مضموم الأول ، وقوله : وأول الفعل اضممن ، ونص الشاطبي على أن الهمزة تابعة لما قبل العين ان ضم ضمت ، وإن كسر كسرت ، وان أشم أشمت ، ونص عليه الناظم في بعض كتبه أيضا .

وقال ابن أبي الربيع : تضم الهمزة مطلقاً لأن الكسر في الإشمام عارض وقياساً في حال كسر ما قبل العين على ضمها في نحو :

اغزى أمراً للمخاطبة ، وفيه أن اغزى يجوز فيه الإشمام أيضاً ، وفرق ابن الضائع بأن هذه حالة عارضة بخلاف اختيار ونحوه ، قال ذلك صار أصلاً في المعتل ملترماً ، وبأن الكسر في اغزى الضمير المتصل ، وهو معرض للانفصال وهنا الأمر عارض في نفس الفعل لازم له لا لشيء منفصل ، نص عليه السيوطي •

وهكذا يقال في المضاعف على وزن افتعل أو انفعل ، وأنكر خطاب الإشمام ، وإخلاص الضم في افتعل وانفعل نحو : اختار وانقاد ، وأوجب إخلاص الكسر والقلب ياء فيقال : اختيار وانقيد ، وأنكر أبو الحكم الحسن بن عذرة وطائفة من متأخري المغاربة في ذلك إخلاص الضم ، وأجاز الإشمام وإخلاص الكسر ، والمشهور جواز الأوجه في باب اختار وانقاد ، وهو قول ابن عصفور والآبدي والناظم •

قال أثير الدين ، أعنى أبا حيان ، وهو لقب لقبته به المشاركة : دوننا معشر المغاربة ، قال أبو الحكم يعني الحسن ابن عذرة : من الناس من ذهب الى أن الاشمام إنما يتصور في الوقف دون الوصل ، إذ معناه ضم الشفتين من غير صوت الناطق بهذه الكسرة الى صوت الضمة ، فتبطل حقيقة الاشمام ، ومن القراء من زعم إمكانه أولاً من غير أن يتغير لفظ الكسرة كالإشمام في الوقف ، ولا تتغير الكسرة ، وهذا ليس في قوة البشر ، ولو تكلفت ذلك لم تستطعه •

وكان ابن عصفور يقول : امل هذا المذكور يهيم شفتيه للنطق بالضمّة قبل النطق بالحرف ، ثم ينطق به فيكون الاشمام في غير الأواخر عكس ما هو في الأواخر •

وقال الإمام الأندلسي الشلوبي : زعم أبو عمر والداني أن الاشمام هنا بمعنى الاختلاط ، وأنه لا بد من سماعه ومحال أن يكون

الإشمام في مثل هذا كالأشمام في الوقف يريد غير مسموع ، وقال :
انه يطوع بالنطق به لسان ، وكان شيخنا أبو عمرو بن الطفيل المقرئ
يتقنه ويشمم الحرف الموصول من غير أن يسمع إشمامه ، وقد سمعت
يورده غير مرة ، ولا يسمع لإشمامه صوت أصلاً ه .

والمشهور المأخوذ به المعول عليه في الإشمام : أن ينطق بجزء
الضمة أولاً ، ثم بجزء الكسرة ، وهو أكثر وإنما يشم الضم إشماماً ،
ولهذا يسمى روما ، وقيل ان جزء الكسرة مقدم ، وفيه ما لا يخفى
من التشويه والقبح ، وقيل : انه ضم الشفتين من غير عمل ، ثم ينطق
بالكسرة ، وهذا الإشمام حقيقة كإشمام الوقف .

قال أبو عمر والداني في إيجاز البيان : واعلم أن حركة الحرف
المشم ضماً عند أهل التحقيق والتحصيل من النحويين ، حركة بين
حركتين ، بين الضمة والكسرة ، جىء بها كذلك لتدل على الأصل من
الحركتين حركة الفاء التي كانت مضمومة ، وحركة العين التي كانت
مكسورة ، وكذلك عندهم الفتحة المائلة حركة بين الحركتين ، بين الفتحة
والكسرة .

وكذلك الألف المائلة حرف بين حرفين ، بين الألف والياء ، والعبارة
عما تقدم بالإشمام عبارة صحيحة ، وقد دخل بها وهم على قول من
المتحليين لمذاهب القراء ، وعلى جملة من النحويين ، فزعموا
أن حقيقة الإشمام فيما تقدم هي أن يكسر أول الفعل كسراً خالصاً ،
ثم يشار مع ذلك بالشفتين الى الضمة الدالة على أن الأصل فعل
بالبناء للمفعول ، إذ الإشمام لا يكون إلا إشارة بالعضو .

قال : وجائز أن يشار الى تلك الضمة بعد الكسر ، وقيل اللفظ
بها ، فخطأوا بذلك تخليطاً ، خرجوا به عن جملة من يصنى الى قوله ،

ويصار الى مذهبه ، إذ كان ما حكوه من حقيقة ذلك خطأً بيناً ، وغلطاً فاحشاً ، ونحن نذكر من الدلالة على خطئهم وغلطهم ، وصحة ما ذهبنا اليه من قول العلماء من النحويين وأهل اللغة إذ كان القراء متفقين على ذلك ما يتضح به للناظر وجه الصواب في ذلك ان شاء الله •

اعلم أن العبارة عن ذلك من قول العلماء ، قد وردت بأربعة ألفاظ بالضم والروم والإشمام والإمالة ، وكذا على اختلاف ألفاظها دالة على ما حكيناه من حقيقة الإشمام قبل ، فأما المعبرون عنه بالرفع أو بالضم فعلمة أئمة القراء من المصنفين وغيرهم ، عبروا بذلك عنه كما عبروا عن المال بالكسر لما حدث في المشم من الضم ، وفي المال من الكسر تقريباً ومجازاً واتساعاً ، وأما المعبرون عنه بالإشمام فعامة النحويين ، وطوائف من القراء المتأخرين دعاهم الى العبارة عن ذلك بذلك أن يبينوا أن كسرة أول الفعل غير خالصة ، وإنما هي مشربة ضمّاً ، وأما المعبرون عنه بالروم الذي هو محاولة تناول الشيء ، وإتمام الصوت به ، ولا يوصل الى إتمام الضم أو الكسر فغير واحد من رؤساء النحويين الموثوق بعلمهم ، منهم أبو حاتم سهل بن محمد •

قال في كتاب القراءات من تصنيف عند ذكر اختلاف القراء في قوله : (ولو ردوا) في الضم والكسر ، وقال بعضهم يقرأ بين الضم والكسر على الروم تقول : ردت وردوا ، ذلك ثقل شديد في اللفظ ، وهو نحو من الروم في قيل وغيض وسيئت •

وقال ابراهيم ابن السرى الزجاج في كتاب المعاني له عند ذكره قيل وأخواتها : تروم الضم في أول الحرف ، ثم قال : وان شئت قلت : غيض وسيق ، تروم في أول ما لم يسم فاعله ، وأما المعبرون عنه

بالإمالة وتشبيههم إياه بها من حيث اشتراكا في الشوب ، ولم تكن الحركة المشمة ضمة محضة ، فأبو عثمان المازنى وقبلة سيوييه ، وجماعة اليهما من الانحويين •

فأما المازنى فقال في كتابه : وبعض العرب يشم موضع الفاء الى الضمة ارادة أن يبين أنه فعل فيقال : إنه قد خيف وقيل فهذا إثمam ، وليس بالضم الخالص ، لأنه محال قال : وبعض العرب يخض الضمة ، ويجعل العين تابعة للفاء •

وأما سيوييه فقال في كتابه بعد أن قدم صدراً من الباب : وإذا قلت فُعل أو فُعلُن أو فُعلُنَا من هذه الأشياء ففيها لغات أما من قال : قد بيع وخيف وهيب فيقول : بعنا وخفنا وهبنا ، وخفن وهبن وبعن ، يدع الكسرة على حالها ، ويحذف الياء لأنه التقى ساكنان ، وأما من ضم بإثمام فاذا قال : فعل فانه قول : إذا قال فعل بالبناء للمفعول قد بعن ورعن ، فيميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت بعد فضم ، وأمال كما ضموا وبعدها الياء يعنى قيل ونظائره •

قال : لأنه أبين لفعل بالبناء للمفعول ، وهذا من سيوييه كلام مفسر لحقيقة الإثمam أنه كما قلنا ، وذلك بخلاف ما زعمه مخالفونا من أن حقيقة أن يكون أوله مكسوراً محضاً ، ثم يشار الى الضمة بالعُضو ، ألا تراه قال : وأما من ضم بإثمام ، وقوله أيضاً : فضم وأمال ، وقوله : كما ضموا وبعدها الياء فأطلق الضم على فاء الفعل في المواضع الثلاثة ، ثم بين حقيقته بقوله : بإثمam ، ويقول : وأمال يريد بذلك أن الضم ليس بخالص ، وإنما هو إنالة الحرف منه شيئاً كالإمالة سواء ولم يقل كسر ثم اثم ، ولا كسر ثم أشار إذ ذاك يلزم أن يقواه على ما ينتحله من تقدم •

وكذلك قول المازنى ، وليس بالضم الخالص لأذنه ممال فيه من الدلالة ما فى قول سيبويه ، ولعل غيباً يقرول : إنه أراد بقوله : ليس بالضم الخالص الإشارة بالعضو بعد الكسر ، فذلك لم يرد لسقوطه بالإجماع ، إذ لو كان ذلك لجاز أن يحرك حرف بحركتين : إحداهما خاصة ، واثنان غير خاصة ، وذلك غير جائز فى القياس ، ولا يمكن فى الفطرة .

ومن الدلالة على بطلان ما حكاه مخالفونا من أن حقيقة الإشمام أن يكسر أول الحرف ، ثم يشار بالعضو الى ضمة مقدرة فيه أن ذلك اذا كان كذلك وجب أن يستعمل للنطق على تلك الهيئة عضوان : اللسان والشفطان ، لأن الكسرة من الياء ، ومخرج الياء من بين وسط اللسان والحنك الأعلى ، والضمة من الواو من بين الشفتين ، وهما عضوا الإشمام ، ومحال أن يطوع لسان بجمعهما على حرف واحد كما محال أن يحرك حرف بحركتين .

واذا كان ذلك كذلك فقد بطل ما حكوه بالإجماع ، فأما قول من أجاز منهم الإشارة بالعضو قبل اللفظ بالحرف المشم ، فقول فاسد لم يقل به أحد ، ولا له وجه وهو أيضاً عندنا مساقط بالإجماع من جهتين .

إحداهما : أن العرب إنما تأتى بالإشارة دلالة على كيفية الحركة التى ذهبت عن السامع حقيقتها بذهابها قبل طلب البيان ، هذا قول النحويين أجمعين ، وأما أن يشار الى حركة حرف مقدرة فيه قبل اللفظ بذلك ، فغير جائز ولا مسموع اذ كان غير ملفوظ به بعد .

والجهة الثانية : أنه قد يتمكن ويجوز أن يوقف على ما قبل ذلك الحرف المشار الى حركته لانفصاله منه ، واذا تمكن ذلك وجاز

وجب أن يكون اللفظ بذلك أول ما يأخذ فيه قبل اللفظ بالحرف المتحرك إعمال العضو وتهيته ، فيضم شفثيه أولا ، ثم يأتى بالكسرة ، وهذا لم يسمع بمثله قط ، ولا حكاه حاك ، ولا سطر في كتاب .

نعوذ بالله من جهل يؤدى الى القول بمثل هذا ، ونسأل الله أن يسلك بنا طريق من مضى من سلفنا آمين رب العالمين أ • كلام أبى عمرو الدانى في إيجاز البيان •

قال صاحب تحقيق المقال : واعلم أن هذا كله فيه تعريض بالشيخ أبى محمد مكى ، فإنه ممن أجاز أن يكون الإشمام قبل اللفظ بالحرف ورأى ذلك جيداً حسناً في المنفصل نحو : سىء وسيئت لا في المتصل نحو : (وحيل بينهم) ، (وقيل يا أرض) •

وجه الفرق أن الإشمام اذا كان قبل التلظظ بالحرف كان اشماماً حقيقة لا يسمع لا روماً فيتأتى في المنفصل ، لأن ذلك ابتداء بضم العضوين ، وهو بعد ساكت لم يشرع في الكلام وأما في المتصل فإنه يكون ذلك ، وقد سرع في الكلام فيكون ضم العضوين قبل الحرف ، ولا يتأتى منه سكوت تام ، وإنما يتأتى منه شىء ما ، فلم يحسن لذلك ، واذا كان الموجب للإشمام التثنية على حركة المشم فكما يحصل بالنطق ببعضها ، يحصل بالإشارة بالعضو ، مع أنه على هذا إشمام حقيقة ، وعلى ما يقوله الحافظ مجاز وقوله : في حقيقته حركة بين الضمة والكرسة ظاهره أن ذلك على سبيل الشيوخ ، وعدم الامتياز ، لأنه جعلها ممتزجة منهما كما كان ذلك في الفتحة والألف المعالة ، حيث كانت حرفاً بين حرفين ، وهو خلاف مسادل عليه كلام سيمويه وغيره ، فمن نقل عنه أنه ضم مشم •

والصواب أن ذلك على سبيل الإبراز وانقسة والامتياز ، بحيث يكون جزء الضمة مقدماً أقل من جزء الكسرة ولو لم يكن جزء الضمة كما وصفنا لم توجد الياء ، ولم تتميز ولم تخلص ، ولما كانت ياء خالصة ، وما ورد به على من ذهب الى أن حقيقته أن يكسر أول الحرف ، ثم يشار بالعمو الى ضمة مقدرة فيه من أنه كان كذلك وجب يستعمل لنطق به على تلك الهيئة عضوان ، ليس فيه إحالة بل هو انتقال من الكسرة الى ضم العضو من غير نطق ، نعم فيه تكلف ، لأنه من نوع الانتقال من تسفل الى تصعد ، وإذا أردت الإشمام على الوجه المشهور المعروف المختار فضم شفتيك قبل النطق بالكسرة ، فتجد صوت الكسرة خارجاً مشوباً بشيء من لفظ الضمة من غير انتهاء الى الضم الخالص ، ويصحب الياء التي بعد هذه الكسرة شيء مما من صوت الواو ، ولا بد مع هذه لحالة أن يكون الغالب في النطق لفظ الكسرة ، ولفظ الياء ، والله أعلم .

تنبيه : في ذوات الياء على لغة إخلاص الكسر عملان : حذف حركة انفاء وهي الضمة ، ونقل حركة العين إليها وهي الكسرة ، نحو : بيع واختير ، وكذا على لغة الإشمام غير أن فيه بعض زيادة على العاملين من حيث الإشمام ، فإن حركة الإشمام فيها بعض زيادة على الخاصة ، وعلى لغة إخلاص الضم أيضاً عملان : حذف حركة العين وهي الكسرة ، وقلب الياء واواً نحو : بوع واختور ، وفي ذوات الواو على لغة إخلاص الكسر ثلاثة إعمالات : نقل حركة العين وهي الكسرة ، وحذف حركة الفاء وهي الضمة ، وقلب الواو ياء .

وإن قلنا : إن حركة العين محذوفة لا منقولة كانت أربعة حذف حركة العين ، وحذف حركة الفاء وتحريكها بكسرة من خارج ، وقلب الواو وكذا في لغة الإشمام ثلاثة أو أربعة ، إلا أن حركة الإشمام فيها بعض زيادة كما مر نحو : قيل وانقيد ، وعلى لغة إخلاص

الضم عمل واحد وهو حذف حركة العين ، وهي انكسرة نحو : قول وانقود ، هذا ما ظهر لى وهو حق إن شاء الله •

نقمة : احتترز الناظم بقوله نحو : اختار وانقاد ، عن نحو : استعين واستقيم واستقيد من السداسى ، وضابط نحو اختار وانقاد من الخماسى المثل العين ما اتصل فيه انضم بالعين إذا نطق به مبنياً للمفعول على أصل المبنى للمفعول ، كأن يقال : اختير بضم التاء وكسر الياء وأما نحو : استعين واستقيم ، واستقيد واستفيد ، فلا يجوز فيه الإشمام ، لأن الإشمام موجب الأعلام بأن المكسور أصله انضم ، واستعين ونحوه ليس أصل ما قبل العين فيه الضم ، بل السكون ، وإنما كسر لنقل كسرة عين الكلمة انيه ، وعين الكلمة الياء فى نحو : استعين ، بل الواو المبدلة ياء ، وفى استبيع نفس الياء فتعين الضم ، وأجاز بعضهم فى ذلك أيضاً إخلاص الكسر نحو : استعين بالله بكسر التاء ، والله أعلم •

الإعراب : انواو لعطف جملة اجعل على إحدى الجمل قبلها مما يمكن عطفها عليها على حد ما مر ، أو للاستئناف ، وما اسم موصول مفعول مقدم للوزن لاجعل واقعة على الكسر ، أو نكرة موصوفة واقعة على الكسر والضم والإشمام على ما مر بيانه ، أو موصولة كذلك إذا جعلنا ثبوت ذلك لباع ونحوه معهوداً مشهوراً ولغياً بالقصر ضرورة على التحقيق متعلق بفعل محذوف مستتر الفاعل هو وفاعله صلة ما أوصفتها ، أو بوصف محذوف صفة ما •

ونحو مضاف اليه فا وباع مضاف اليه نحو : واجعل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، وثالث متعلق بمحذوف مفعول ثان لاجعل ، أو باجعل بمعنى أثبت ، ونحو مضاف اليه ثالث ، وجاء آخر الشطر الأول وواوه أول الشطر الثانى ، واختار مضاف اليه

نحو وانقاد معطوف على اختار وهما اسمان مراد بهما لفظا هما وكاختير
الذى فضلا متعلق بمحذوف وجوباً خبر لمحذوف جواز ، أى وذلك
كاختير أو غير ذلك ما مر فى مثله ، والأصل اختير ماض مبنى
للمفعول .

والذى نائب ، وفضل ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة صلة
الذى والرابط الفاعل والضاد مفتوحة ، وتكسر فى المضارع أو مكسورة
وتفتح فى المضارع ، وأما المكسر فى الماضى والضم فى المضارع فلفظة
مركبة هذا هو الأنسب للاختيار ، أى اختير الذى غلب غيره فى الفضل ،
ويمكن كون فضلا مضموم الفاء مكسور الضاد مبنيا للمفعول ، مستترا
لنائب جواز ، والجملة صاغة والعائد النائب والسلام .

فصل

في فعل الأمر

أى هذا فصل في أحكام فعل الأمر وأعرابه كأعراب مثله ، وجمهور البصريين والنحاة أن فعل الأمر أصل بنفسه مبنى على ما يجزم به مضارعه ، كما تقرر في النصوص .

وقال الكوفيون والأخفش : إن أصله المضارع المجزوم بلام الأمر ، وأنه معرب ما لم تتصل به نون التوكيد ، أو نون الإناء ، وأنه بعض المضارع المجزوم بلام الأمر ، حذفت لام الأمر للتخفيف لكثرة الاستعمال ، أعنى في مطلق الأمر ، فلا يرد أن بعض الصيغ يقل استعمالها ، فكان القياس أن لا تحذف فيه ، وذلك أنهم أرادوا إجراء الباب على سنن واحد ، وتبعها في الحذف حرف المضارعة الذى هو تاء الخطاب خوف الالتباس بالمضارع الموقوف عليه ، الخبرى الصحيح العين واللام ، وحمل المعتل العين أو اللام .

والصحيح في الوصل عليه ، لو لم يكن إلباس لأن المعتل كقسم وأرم لو ثبت حرف المضارعة فيه لم يلتبس بالمضارع ، لأنه يقال : تقم وترم بحذف عين الأول ، ولام الثانى ولو كانا مضارعين موقوفاً عليهما لقليل تقوم وترمى بإثبات العين ، وهى الواو واللام وهو الياء ، ولو سكنت الميم فى الأول ، لأن الوقف لا يحذف فيه الساكن لسكون الوقف مطلقاً ، بل فى مواضع انصحيح فى الوصل الفارق رفصه .

قال ابن هشام فى المغنى : ويقولهم أقول ، لأن الأمر معنى

أى نسبى بين الأمر والمأمور ، فلا يستقل بالمفهومية ؛ حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى أى نظيره فى مطلق الطلب ، وإن كان الأمر طلب ترك ، ولم يدل على النهى إلا بحرف ، وهو لا .

فكذلك لا يدل على الأمر إلا بالحرف ، وهو لام الأمر مذكورة أو محذوفة ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمراً أخيراً خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بلام الأمر مع المضارع المبدوء بتاء الخطاب كقوله :

❁ لتقم أنت يا بن خير قریش ❁

وقرىء : (فبذلك فلتقرحوا) بالتاء المثناة فوق ، وفى الحديث : « لتأخذوا مصافكم » وغير ذلك فأصل الأمر هو ذلك المضارع المبدوء باللام ، ولأنك تقول : اغز واخش وارم بحذف حرف العلة ، واضربا واضربوا واضربى بحذف النون ، كما تفعل بالمضارع المجزوم ، والبناء : ثم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقضها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو : قم لأنه ليس له حالة غير هذه ، فتشكل فعليته ، وإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال عليه اللام لا الفعل أ .

قلت : يرد أن حذف الجازم والغاء عملة ضعيف كحذف الجار فلا يعمل مضراً ، كما لا يعمل الجار مضراً قاله السعدى أى كما لا يعمل الجار مضراً بدون عوض ودون تدور ، ولهم منع ذلك فى لام الأمر كذا قال البليدى ، وكذا لهم أن يقيسوه على أن الشرطية تعمل محذوفة فى جواب الطلب عند الجمهور ، ويرده أن هذا القرينة الطلب ، وقصد الجزاء ، فكانها لم تحذف ، بخلاف لام الأمر ، وأنه

ليس كل معنى يؤدي بالحرف ، فان المعنى والاستقبال معنيان أدبيا بغير الحرف ، كما أدبا بالحرف ، وأن الأمر الذى هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى انحرف .

وأما الأمر الذى هو مدلول فعل الأمر ، فمعنى مستقل لكونه مع الحدث ، وأن مقتضى قوله : ولان الفعل إنما وضع إلخ أن لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه ، وهو باطل ، وأن أفعال الإنشاء كما قال الدمامينى إنما قلنا بتجردها عن الزمان ، من حيث إنشائية ، والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث هى إنشائية ، وليست هذه الحيثية هى جهة كونه فعلا ، بل فعليته باعتبار دلالة على احدث المطلوب من المخاطب ، وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل ، فقد ثبت كونه فعلا لدلالتة بحسب الوضع على انحدث وزمانه ، وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء .

وكذا اذا قلنا : ان الانشاء لابد له من زمان حالى ، كما ذهب اليه بعضهم فى سائر الانشاءات ، لم يشكل الأمر لأننا نقول له فان زمان ايقاعه من المتكلم ، وهو زمانه من حيث هو إنشاء وهو الحال ، وزمن حدثه المستند الى المخاطب وهو زمانه من حيث هى فعلا (وح) فالإنشاء نزعان : إنشاء حدثه مسندا الى غير المخاطب كبعث ، وهذا حالى فقط ، وليس الحال من دلالة من ضرورة ووقوعه ، وإنشاء حدثه مسندا الى المخاطب وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة ، وهذا واقع فى الحال من حيث هو إنشاء .

وأما من حيث إسناد حدثه الى المخاطب المأمور فهو مستقبل ، ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار ، وأما إجراء الأمر على طريقة المضارع المجزوم فى حذف الحركة والحرف والنون نحو : قم واغز واضربوا وكون حركاته كحركات المضارع ، وسكناته كسكناته ، حتى أنه لا يخافه إلا

بحذف حرف المضارعة ، ولا يذلف المضارع المجرد من الجازم إلا في حذف حرفها وإعطائه حكم المضارع المجزوم ، فلا يدل على إعرابه ، بل الإجراء لكون الحركة والنون وثبوت الحرف علامات الإعراب ، وبقاءها ينافي البناء فحذف ذلك للمنافاة ، ولذا لم تحذف نون الإناث ، لأنها ليست علامة إعراب فلا منافاة بينها وبين البناء •

قال ابن قاسم : وفي المنافاة بحث لأن الحركات أعم من علامات الإعراب بدليل أنها تكون بناء أيضاً إلا أن يراد التى في المضارع بدليل أن الأمر يؤخذ منه •

قلت : لا شك أن المراد التى في المضارع قليل ، ويرد مذهب الكوفيين أيضاً أن الكسائي إمامهم يقول : حرف المضارعة عنة الإعراب الذى هو الرفع وقد انتقى في الأمر فينتقى الاعراب •

قلت : انه ولو حذف لكنه مقدر فيعتمدون على التقدير كما يجوز عمل أكثر العوامل محذوفة إلا أن قيل : أنه من جملة المصيغة فلا يقدر إلا أن يمنع أنه من جملتها عنده أو عدم تقديره ، ورجح الرضى مذهب الكوفيين بأنه القياس ، لأن قياس الأمر أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، وبمجيئه مع اللام في الشعر نحو :

● لتقم أنت يا بن خير قریش ●

أى وفي قليل من الكلام وبالحمل على لا النافية ، فإنها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب ، ومذهب الجمهور بناء •

قال ابن هشام : في التوضيح على ما يجزم به مضارعه من حذف حركة أو حرف علة أو نون •

قلت : كما لابن قاسم أنه لا يظهر في أمر جمع المؤنث ، فانه يبنى على السكون صحيحا كان أو معنلا ، ومضارعه ليس مجزوماً ببنائه ، وكونه في محل جزم بالسكون بعد خصوصاً في المعتل وملاحظته مجرداً عن نون الإناث مع بعده لا يصح في المعتل ، وظاهر الرضى أنه لا يبنى على الحذف حيث قال البصريون أمر المخاطب مبنى على السكون ، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة ، وحذف حرف العلة والنون ، لأن قياسه أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب ، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، فزالت عنة الإعراب أى الموازنة ، فرجع الى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للموقف كما كان في الأصل محذوفاً لجزم أ هـ .

وهو صريح في أن بناء أصلى لا لتضمنه معنى لام الأمر كما أعربه الكوفيون ، ولم يقولوا إنه مبنى لتضمنه معنى لام الأمر ، لأنها عندهم مقدرة هي المفيدة للأمر حقيقة .

قال صاحب التحقيق : الكلام على الأمر هل مبنى مرتجل ، أو معرب مجزوم مقتطع في المضارع شهير أ هـ .

واعلم أن الأمر للاستقبال ، وما ظاهره الأمر بالحاصل أول نحو : يا من قام قم أى دم على اقيام ، أو قم قياما حقيقاً وهو للاستقبال ، وان قرن بدليل الحال مثل لفظ الآن ، وقد استدل بعضهم ذلك بأن قال : كيف لا يكون للحال اذا وجدت قرينة الحال مثل الآن ، كما يكون المضارع بها للحال ، ولا يقال : إن الأمر موضوع للاستقبال فلا تؤثر فيه قرينة الحال ، لأنه كثيراً جداً ما يوضع الشيء لشيء ، ويصرف عنه لقرينة .

وقد في المضارع أنه موضوع للاستقبال ويصرفه عنه لفظ الآن ونحوه للحال ، ولم ونحوها الماضي ، وقد قيل : إنه مبهم ، وتعيينه قرينة الاستقبال أو الحال ، ولا يقال زمان الحال يضيق عن معنى الأمر الذي هو الحدث ، لأن مرادهم أعنى الفحاة ، بالحال ما هو أوسع من ذلك ، كما نص عليه كثير قال تعالى : (له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك) وقول الشاعر :

وَأءَلِمَ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ
ولكنني عن علم ما في غدد عمي

فائقائل قم قد يريد الزمان المتصل بأموره ، فالحال أجزاء من أواخر الماضي ، وأوائل المستقبل ، ولذلك رد على الزجاج في استدلاله على استقبال المضارع بقصر الحال عن معناه ، حتى أنه ليكنفى النطق بحرف قبله أو أكثر ، وليس كذلك ، فإن الحال ليس الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل ، بل للماضي غير المنقطع ، فمحل إيقاع الفعل الزمان المتصل بانفطوق بالصيغة ، وهو معنى الفور عند من قال به ، ولذلك جعل أبو بكر القاضى للصيغة زمن النطق ، ثم زمن التدبر ، ثم زمن الامتثال ، وقال : لا تتم حقيقة الأمر إلا بذلك ، قيل : ولا يقال مع أن الأمر خروجاً عن الحال على ما ذكر كيف الحال إن قلنا الفعل إما ماض وإما مضارع ، والأمر بعضه فأين فصله المميز له .

وقد قال بعضهم : الحال حقيقى ومجازى ، والحقيقى الآن الناعل بين الماضي والمستقبل ، والمجازى ما اتسع فيه اللغة ، فكيف يدعى فيه مثل هذا ، وإذا كانوا يقربون المستقبل للحال ، ويقربون الماضي نحو : سأسمى الآن على ما بسطته في النحو ، والآن جئت ، والآن خصص الحق ، فكيف يمنع الأمر ، وقالوا : المضارع يخرج في أقسم بالله للحال والإنشاء وباب الأمر مثله .

وأجيب عن الاستشكال بأن الأمر إنشاء عند ابن الحاجب والجماعة ، خلافاً لظاهر التسهيل ، والانشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ، كما قال في شرح التسهيل ، وبه قال الطبري لاوي ، وكثير ، فالأمر إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ، وهذه القضية تستلزم أن الأمر لفظ فعل يقارن معناه في الوجود ، وكل لفظ فعل كذلك فهو حال عند النحاة ، فالأمر حال عندهم ، لكن هذا خلف لما تقرر عندهم من تقسيم الأفعال ، فالنزاع لفظي .

وأقول : الحق أن معنى الأمر طلب لا إنشاء ، وأن تقسيمهم لا يكون به ذلك الدليل خلفاً ، وأن الأمر مستقبل أبداً باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه ، لأن المتصور به حصول غير الحاصل من أصل الحدث أو دوامه ، وتحصيل الحاصل مستحيل ، أما باعتبار كونه انشاء فله زمانى بناء ، على أن الانشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ، ولو كان كلامهم في الصيغة مع حذف الإنشاء بما ذكر ، لم يتوقفوا في أنها للحال ، وكان قام زيد حالاً وإنشاء ، لأن الإخبار بقيامه معز وهو الحكم بقيامه فيما مضى ، وقع بلفظ قارنه في الوجود وهو لفظ قام ، وكذا في المضارع ، وفي نحو زيد قائم فانك أوقعت الإخبار بالقيام حال النطق والقيام نفسه ، قابل ، لأن يقع في الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وما ذكره المجيب أولاً ليس محل نزاع ، لأنه كلام في صيغة أفعل ، وما اقتضت من الطلب إلا في حدثها .

وحقيقة الأمر ما دل على الطلب بصيغته ، وقبل نون التوكيد ، وخرج المضارع المقرون بلام الأمر ، فانه لا يدل على الطلب بصيغته ، بل باللام ، ولذلك يسمى الأمر بالصيغة قاله السعد ، وهو مراد النحويين

بالأمر ، وهو المراد أيضاً بالأمر في النظم ، وسماه السعد أمر الحاضر ، كأن أمر الحاضر عندهم صار مشهوراً عندهم في اللفظ الدال على الطلب ، لا بواسطة اللام وإن كان قد يؤمر الحاضر باللام •

قال ابن الحاجب : الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب ، بحذف حرف المضارعة •

قال الرضى : أخرج بالمخاطب المضارع المقرون بلام الأمر المبدوء بالياء أو بالهمزة أو بالنون •

قلت : وخرج بقيد الفاعل المبني للمفعول المبدوء بالتاء المقرون باللام ، وخرج بحذف حرف المضارعة نحو : انتقم ، وظاهر تعبيره وتعبير غيره كابن جماعة بحذف حرف المضارعة أن أصله المضارع •

قال الرضى : ولو قال صيغة يصح أن يطلب بها الفعل لشمّل ما يسمى أمراً ، وما يسمى دعاء نحو : اغفر لنا ، وما يسمى التماساً وهو الطلب من المساوى بهذه الصيغة وما ليس للطلب بل للإباحة أو للتهديد ونحوهما ، فإن ذلك كله عند النحاة أمر •

قلت : ولو قال صيغة يطالب بها الفعل بحذف حرف المضارعة لكفى •

وقال بعضهم : الأمر عند الحرفيين ما يعم ذلك ، ويعم المضارع المبني للفاعل أو للمفعول المقرون بلام الأمر للحاضر أو غيره ، فيقال : الأمر صيغة يطلب بها الفعل مطلقاً ، أو يصح أن يطلب ، ومع هذا فإن هذا شامل لأسماء الأفعال الدالة على الطلب ونحوها •

هذا وإضافة الفصل الى الأمر من اضافة العام الى الخاص
يُمَيِّزُهُ •

قال صاحب التحقيق : وكان من حق الناظم أن يذكر الأمر بأثر
المضارع ، ولا يفصل بينهما بفعل المفعول ، لأنه به أحق لا سيما على
المذهب الكوفي ، لكن لما اشترك الماضى والمضارع في أن كلاهما
يضاغ للمفعول ، ويقع موقع الاسم ذكر ما يشتركان فيه بأكثر
ذكرهما •

وفائدة أخرى في تأخير الأمر عن المبنى للمفعول اشارة الى أنه
لا يضارع له ، والله أعلم •

من أَفْعَلَ الأَمـرُ أَفْعِلْ ٠٠٠

• • • • •

أى الأمر المشتق من مصدر الفعل الرباعى المبدوء بهمزة قطع زائدة ، الذى هو بوزن أَفْعَلَ بفتح الهمة والعين واللام وسكون الفاء ، يكون على وزن أَفْعَلَ بفتح همزة القطع ، وسكون الفاء وكسر العين وسكون اللام نحو : أَكْرَمَ وأَعْلَمَ وأَجْنَسَ ، بقطع الهمة منترحة وكسر ما قبل الآخر وسكون الآخر ، ومنه أعط بفتح الهمة وسكون العين وكسر الطاء ، وحذفت الياء وهن مضارعات : أَكْرَمَ وأَعْلَمَ واجلس بفتح ما عدا الحرف الثانى ، فإنه ساكن وأعطى أصله أعطى تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً •

ومنه : أعد وأشد بفتح الهمة وكسر ما بعدها وفتح الآخر وكسره مشدداً ، الأصل اعدد واشدد بفتح الهمة وسكون العين والشين وكسر الدال الأولى وسكون الثانية ، نقلت كسرة الدال لما قبلها ، وأدغمت فى الدال بعدها ، وحركت الدال الثانية بالكسر اتباعاً للكسرة المذكورة ، والساكن حاجز غير حصين ، ولا سيما مدغماً أو فتحت للتخفيف والماضى أعد وأشد بفتح الكل إلا المدغم فإنه ساكن ، والأصل : اعد واشدد بفتح الكل ما عدا الحرف الثانى ، فإنه ساكن نقلت إليه فتحة ما قبل الآخر ، وأدغم فى الآخر •

ومن ذلك أقم وأعن بفتح الهمة وكسر القاف والعين وسكون الميم والنون ، والأصل أقوم وأعون بفتح الهمة وسكون الثانى والآخر وكسر الواو ، نقلت كسرتها لما قبلها ، فالتقى ساكنان فحذف الأول وهو الواو لأنه حرف علة دون الثانى ، والماضى أقام وأعان ، الأصل أقوم وأعون بفتح الكل ما عدا الثانى ، فإنه ساكن نقلت إليه فتحة الواو ، فقلبت ألفاً وتحركها فى الأصل وانفتح ما قبلها فى الحال ،

وكذا أبـن بفتح الهمزة وكسر الباء وسكون النون أمراً أصله أبين
بفتح الهمزة وسكون الباء والنون وكسر الياء بينهما ، نقل كسرهما
لما قبلها ، فحذفت لانتقاء الساكنين ، والماضى أبان وأصله أبين
بفتح الكل ماعداً الثانى ، فإنه ساكن نقلت اليه فتحة الياء ، وقلبت
ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .

ومنه : آت بالمد أمر آتى بالمد ، حذفت من آخر الياء
أو أصل آتى بالمد آتى بهمزتين مفتوحتين أبدلت انثانية ألفاً بعد
سلب فتحها الى غير ذلك .

ومن الصحيح : (رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج
صدق) أمرى أدخل وأخرج الرباعى بدليل فتح الهمزة وكسر
الخاء فى الأول والراء فى الثانى ، وبدليل ضم الميم وفتح الخاء
والراء فى مخرج ومدخل مصدرين ميمين بمعنى الإدخال والإخراج ،
فالأمر فى ذلك كله بوزن أفعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين
وسكون اللام لفظاً كأدخل وأخرج المذكورين فى الآية .

وأكرم وأعظم وأجاس ، أو تقديراً كأعد وأشد ، لأن الأصل
أعد وأشد ، وينطق بهذا الأصل أيضاً ، وأقم وأعن وأبن ، لأن
الأصل أقوم وأعون وأبين وأعط ، فإنه ولو كان بوزن أفع بحذف
اللام لكن أصله أعطى بإثبات الياء بزن أفعل ، وآت بالمد وكسر التاء
مثله ، والماضى فى ذلك بوزن أفعل بفتح ماعداً الفاء ، فإنها
ساكنة لفظاً كأدخل وأخرج وأعظم وأكرم وأجلس بالفتح لما عدا الحرف
الثانى ، أو تقديراً كأعد وأشد بالفتح لما عدا المدغم ، لأن الأصل
أعد وأشد بالفتح لما عدا الثانى ، وأقام وأعان وأبان ، فإن
الأصل أقوم وأعون وأبين بالفتح لما عداً أيضاً ، وأعطى وآتى
فإن الأصل أعطى وآتى بفتح الياء آخرأ .

فالمراد بأفعل الأول والثانى فى قوله : من أفعل الأمر أفعل ما كان على وزنهما لفظاً أو تقديرأ ، وقد يغير آخرهما ويوسطهما باتصال اضمير نحو : أكرموا وأقيما وأعطوا وأعدوا ، وأكرمي وأقيمي وأعدى ، بياء المخاطبة ، وأكرما وأقيما وأعطيا وأمر ، ونحو : أكرموا وأقاموا وأعطوا وأعدوا ، وأكرما وأقاما وأعطيهما وأعدا ماضيات ، وشكل الأمر مطلقا غير شكل الماضى ، ولو توافق بعضه لفظاً مثل فتح تلك الهمزة .

واعلم أن الهمزة فى أفعل أمراً هى الهمزة فى أفعل ماضياً حذفت فى المضارع لما مر فى بابه ، ورجعت فى الأمر ليقع الابتداء بها لتحركها دون ما بعدها ، لسكونه لفظاً فى نحو : أكرم ، وتقديراً فى نحو : أقم وأعد ، لأنه يبتدأ بساكن كما مر بسطه ، ورجوع بتلك الهمزة لوجودهما فى الماضى أولى من جلب همزة وصل ، لأن أصل تلك الهمزة التحريك مثل دال دحرج ، وحاء حرجم ، فلم يحتج لجلب همزة الوصل ، وإنما فتحت الهمزة وكسرت العين ، لأنه لو ضمت الهمزة مع كسر العين لالتبس بالماضى المبني للمفعول من الرباعى الموقوف عليه ، أو بالمضارع المبني للفاعل من الرباعى الموقوف عليه ، أو المجزوم حيث خفيت القرينة ، وما لا لبس فيه يحمل على ما فيه اللبس نحو : أعطى ، فإنه مختوم بالياء إذا كان مضارعاً غير مجزوم أو ماضياً مبنياً للمفعول مجرداً عنها إذا كان أمراً .

ولو فتحت الهمزة والعين جميعاً لالتبس بالماضى الرباعى المبني للفاعل ، وبالمضارع الثلاثى المفتوح العين عند الوقف أو الجزم ، ويحمل عليه ما أم يكن فيه لبس ، ولو ضمت العين لثقلت الكلمة لثقل الضم فى أواسط الرباعى ، ولو كسرت الهمزة لالتبس بأمر الثلاثى ، وما فيه قرينة يحمل على ما لم تكن فيه ، ولو ضمت وفتحت العين لالتبس بالمضارع المبني للمفعول كذلك .

وظاهر قول صاحب فتح الأقفال في الكبير والصغير ، أن الأمر من أفعل الرباعي المزيد فيه همزة القطع أفعل بهمزة قطع ، وكسر العين أن همزة الأمر غير همزة الماضي ، لأنه عرف همزة الماضي بال ، وأتى بعدها بهمزة الأمر نكرة ، وليس كذلك ، ومراده المغايرة جرياً على غير الغالب الذي هو أن النكرة بعد النكرة ، أو بعد المعرفة غير تلك النكرة ، أو المعرفة ، ولا سيما أنه قد نصب قرينة على ذلك في الكبير إذ قال : ردوا في الأمر همزة القطع الزائدة في الماضي ، بعد حذفها في المضارع •

بل قد ظهرت عندي في هذا المقام مسألة جديدة لم يسطرها عصام الدين ولا غيره ، وهي أن النكرة بعد أخرى أو بعد المعرفة ليست نصاً في أنها مغايرة للنكرة قبلها أو للمعرفة ، بل تحتل المغايرة والموافقة على عادة الإبهام في النكرة ، ولو قالوا بخلافه •

الإعراب : من أفعل متعلق بالنسبة الخبرية المفهومة من قوله : الأمر أفعل ، أعني نسبة الخبر إلى المبتدأ أو متعلق بأعني محذوفاً مقدراً قبله أو بعد قوله : الأمر ، بناء على جواز تقديم المبيّن بالكسر على المبيّن بالفتح ، أو بمحذوف حال من أفعل الذي هو خبر ، وجعله صاحب التحقيق حالاً من الأمر •

قلت : يلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ وهم ضعفوه ، وجعله صاحب فتح الأقفال متعلقاً بالأمر •

قلت : لا يصح لأن المراد بالأمر الصيغة ، فائس باقياً على المصدرية ، وإنما يعلق به لو كان مصدراً دل على الحدث ، إلا أن لوحظت دلالته على الحدث ، ومع هذا إنما يعلق به إذا أجرتا تقديم

معمول المصدر عليه مطلقاً ، أو ان لم ينحل الى حرف المصدر والفعل ، ويسهل تقديمه هنا أنه ظرف ، وأنه في الضرورة •

والأمر مبتدأ ، وأفعل خبره ، وآل فيه للجنس ، ولهذا نقل صاحب تحقيق المقال : إن قوله : من أفعال صفة تقدم عليه فانصب على الحال أ •

لأن المقرون بال الجنسية يوصف بالجملة وشبهها كالنكرة ، أو قال ذلك بناء على ما أجازته كثير من المتأخرين من جعل الجملة وشبهها بعد المصرفة مطلقاً نعتاً مقدرة باسم معرف ، ومعلقاتها باسم معرف محذوف وأوعزه لسواه •

... كالمضارع ذى الـ

جزم الذى اختزلا

أولـه

.

أى وانسب الأمر لغير أفعل بفتح الهمزة والعين واللام ،
وسكون انباء حال كونه كالمضارع المجزوم الذى اقتطع أوله ،
وحذف أفعل هذا فقط يكن الأمر إن لم يكن ثانى المضارع ساكناً ،
فإن كنت عين المضارع مفتوحة فتحت فى الأمر ، أو مكسورة كسرت
فيه ، أو مضمومة ضمت فيه .

وان كان صحيحاً سكن آخره ، أو معتلاً حذف حرف العلة ،
أو متصلاً بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة جرد من
النون نحو : قم وبع وخف ودحرج وتعلم وتتغافل ، والمضارع
المجزوم : تقم وتبع وتخف وتدحرج وتتعلم وتتغافل ، ونحو : عد
ومضارعه المجزوم تعد بالسكون ، ونحو : ظل ومضارعه المجزوم
تظل ، وأحاصل أن الأمر الذى مضارعه محرك الثانى مثل مضارعه
المجزوم بلا فرق ، سواء أنه يسقط حرف المضارعة كما أشار
إليه بقوله : كالمضارع ذى انجزم الذى اختزلا أوله ، أى اختزل بحسب
صورة الحال ، وإلا فالمضارع لا يختزل أوله إلا إذا بدى بالتاء ،
وأول ماضيه تاء زائدة معتادة ، فيجوز اختزاله على ما مر .

وأما إن كان ثانى المضارع ساكناً فكذلك إلا أنه يزداد همزة
الوصل منكسرة إن انكسرت العين أو انفتحت تتصل بذاك الساكن ،
لئلا يبتدأ بالساكن ، لأن الابتداء به ثقيل ، وقيل : محال وهو
الصحيح ، لا يمكن فى العربية وإن أمكن فى غيرها كالفارسية والى ذلك
أشار بقوله :

... وبهمزة الوصل منكراً

صل ساكناً كان بالمحذوف متصلاً

أى واجعل الساكن المتصل بالمحذوف ، وهو حرف المضارعة
الذى هو اول المضارع متصلاً بهمزة الوصل ، حال كونه منكراً
فالأمر من يضرب اضرب بزيادة همزة الوصل منكراً ، متصلة بالساكن
الذى هو الضاد ، المتصلة بحرف المضارعة المحذوف ، والأمر من
يعظم اعلم ، ومن يذهب اذهب ، ومن ينطلق انطلق ، ومن يستخرج
استخرج كذلك ، وذلك اذا كانت العين مفتوحة أو مكسورة لفظاً
أو تقديرًا مثال الفتح لفظاً : اعلم ، ومثاله تقدير : ارضوا ، ومثل
الكسر لفظاً : اضرب ، ومثاله تقديرًا : امشوا ، أصله امشيوا
بكسر الشين .

وأما إن كانت مضمومة ضمة لازمة أصلية ، فانهزة يضم كما
أشار اليه بقوله : والهمز قبل لزوم الضم ضم ، أى وضم الهمز
اذا كان قبل حرف مضموم ضماً لازماً ، وهو عين الكلمة ، أى سابقاً
لذلك الحرف ، فلا ينافى أن الساكن فاصل بينهما ، ويدل
على هذا قوله : صل ساكناً ، وأيضاً الفاصل الساكن كلا فاصل
تقول فى أمر ظرف يظرف ونصر ينصر : اظرف وانصر ، بحذف حرف
المضارعة ، وجعل الساكن المتصل به متصلاً بهمزة الوصل مضمومة ،
ومن ذلك : (ادع الى سبيل ربك) ، (وانظر الى الجبل) و (اخرج
منها) وذلك فى أمر المضارع المضموم العين ، سواء ضمت عين
ماضيه كظرف ، أو فتحت كنصر .

وإنما ضمت الهمزة اتباعاً للضم بعدها ، والساكن حاجز غير
حصين ، وقيل : لئلا يلزم الخروج من الكسر أو كسرت الى الضم ،

والساكن حاجز كلا حاجز ، وآل في الهمز للمهد آى التى حكم بكسرها ،
يرض لها الضم قبل الضم اللازم .

وأما ان كان انضم عارضاً ، فلا تضم الهمزة بل تكسر نحو :
رضوا وامشوا واقضوا ، بكسر الهمزة وضم ما قبل الواو ، وللمناسبة
الواو ضمة عرصة ، والأصل ارضوا وامشوا واقضوا بفتح ضاد
ارضوا ، وكسر ثين امشوا ، وضاد اقضوا استثقلت الضمة على
الياء فنقلت للحرف الذى قبلها بعد سلب حركته ، فالتقى ساكنان ،
فحذفت الأول وهو الياء ، لأنه حرف والواو اسم لا دليل عيهما
لَوْ حذفت ، أو لما ثقلت حذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء وضم
ما قبلها للواو ، فالضم فى ذلك عارض كمروضه فى الماضى والمضارع ،
نحو : مشوا ورضوا وقضوا ، والمضارع : كم يمشوا ولم يرضوا
ولم يقضوا ، والضم اللازم يكون فى الصحيح : كاظرف وانصر واكتب ،
وفى المعتل كاغد وادع واغز .

وأما إذا كانت العين مكسورة كسرة لازمة فى الحال ، وأصلها
الضم لكن زال السلة ، فيجوز فيه كسر همزة الوصل نظراً الى
كسر العين فى الحال ، كما شمله قوله : ويهز الوصل منكسراً صل
ساكناً كان بالمحذوف متصلاً ، ويجوز إشمام كسرها بضم نظراً
لأصل العين ، وهو الضم ، وإشارة الى الأصل كما أشار إليه
بقوله :

..... ونحو -

و اغز بكسر مشم انضم قد قبلا

أى قبل اشمام الكسر بالضم فى همزة الوصل من كل فعل
أمر ثلاثى الماضى ، معتل اللام ، مضموم الثالث فى المضارع ، متصل
به ياء المخاطبة نحو : اغزى يا هند ، وادعى يا هند ، ويفهم من

قوله : قد قبلنا أن إخلاص الكسر أفصح وأرجح ، وأصل اغزى وادعى اغزوى وادعوى بضم ما قبل الواو ، وكسر الواو للياء ، ثقت الكسرة فحذفت أو نقلت لما قبلها بعد سلب حركته ، فالتقى ساكنان الواو والياء ، حذفت الواو لأنها حرف لا الياء لأنها عمدة ، وإذا قلنا : بأن الكسرة حذفت حذفاً فاعلم أن ما قبل الواو حذفت ضمته ، وأبدل كسرة يناسب الياء •

وعن بعضهم : أن الإشمام وإخلاص الكسر في الهمز تابعان للزاي مثلاً من نحو : اغزى فإن أخلصت كسرة الزاي أخلصت كسرة الهمزة ، وإن أضممت ضمة أضممت كسرة الهمزة ضمة ، فالهمزة تابعة للزاي ، لأن الفاصل بينهما كلا فاصل لسكونه •

قال صاحب التحقيق : المصنف أتى هنا بشبه الألفاظ من شدة الاختصار ، لأن يوهم أن الكلام في اشمام الزاي ضمة ، لكن لما كان حديثه في الهمز صار قرينة معينة على فهم المراد ، وكذلك يجوز الإشمام في مضارع المخاطبة من باب غزا نحو : تغزين وتدعين للفرق بينه وبين باب ترمين من اليائي ، وأقبل الحق عندي في نحو اغزى إخلاص ضمة انهزمة نظراً إلى أن أصل الزاي الضم ، وقد زعم صاحب التحقيق أن قوله : ونحو اغزى بكسر مشم الضم قد قبلا ، لا شك يندرج تحت قوله : والهمز قبل لزوم الضم ضم ، الضم الموجود والمقدر ، وضم الزاي في اغزى مقدر ، وإشمام ضمة الهمزة بكسرة فإلضم مراعاة للضم المقدر ، والإشمام مراعاة للكسر العارض وقد قال بذلك ابن الناظم ، وجعل الناظم في التسهيل وشرحه الإشمام تابعاً للإشمام •

وممن نص على الاشمام في نحو : تغزين الفارسي ، ذكر أن الزاي تشم انضمة الأصلية ، فرقاً بينه وبين باب ترمين في كل اللغات ،

وزين من تغزين بمنزلة قيل ، فكما لزم إشمامه يشم قيل : وبسببه لينفصل من الفصل الذى بنى للفاعل ، وانما لم يلزم إشمام قيل : لأن الإشمام لا ضمة خالصة ، ولا كسرة خالصة ، فضعف في الابتداء نخروجه عما عليه الحركات اللاحقة أوائل الكلم المبدوء بها ، فلم يلزمها إشمام في كل اللغات ، بخلاف زاي تغزين فانها في وسط الكلمة فلزمها الإشمام .

وقد حكى سيبويه عن أبى عمرو أنه أخذ بالإشمام للكسرة في يا صالح ائتتنا في الدرج ، ومما يدل على أن هذا الإشمام ، إنما هو إمارة أن الفعل مبنى للمفعول ، أنك لو سميت بقيل وبيع خلعت الضمير ان كان فيه ، ولم يجوز الإشمام لأنه لا يدل على بناء مخصص لفاعل ولا مفعول ، إذ هو اسم كريد وعمرو ، ولزمته الكسرة هذا ما قاله صاحب اختصار الحجة أبو محمد .

قال صاحب التحقيق : هو صريح في لزوم الإشمام في الزاي ، وعليه فقول المصنف : ونحو اغزى بكسر مشم الضم قد قبل ، يحتمل أن يكون الإشمام في الهمزة تابعاً له في الزاي ، كما في ظاهر التسهيل وشرحه ، ويحتمل ما قاله ابن المصنف أن يكون مراعاة للكسر العارض والمصنف لم يذكر إشماماً في حركة الزاي لا بالجواز ولا بالوجوب ، وقد تقدم ما في كلامه من الإنجاز ، وما حكاه سيبويه عن أبى عمرو ليس بمشهور عنه ، ولا مأخوذ به .

قال صاحب التحقيق : واعلم أن كسر الهمزة قبل الضمة الأصلية لغة قوم ، واعتدوا في ذلك بفصل الساكن ، ورأوه حاجزاً قلت : حكاها ابن جنى في المصنف عن بعض العرب ، ووقع في الأسماء أيضاً أوفذك نحو أصبع ، فإنه خروج من كسر الى ضم ونحوه : زيئر

للثوب ، وطيبيل للداهية ، وإذا كانت المضمومة متصلة بساكن صحيح أو جاز مجراه ، فإنه يحرك وتسقط هي ، ويجوز تحريكه بالكسرة على أصل التقاء الساكنين وبالضم مشكلة لثالث نحو : قل ادعوا أو انقص ونحوهما ، وإنما ضمت الهمزة قبل الضم اللازم ، وكسرت قبل الكسر اللازم ، ولم تفتح قبل انفتح اللازم ، بل كسرت أيضاً خوفاً للتباس الأمر بالمضارع حال الوقف مثلاً ، وحال سكون المضارع للتخفيف نحو : اعلم واذهب .

فلو فتحت الهمزة لالتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة المفتوح العين ، الموقوف عليه أو المسكن تخفيفاً كما سكن للتخفيف في : ينصركم ويشعركم ، وخوف التباس الاستفهام بالخبر في نحو : اصطفى واطلع ، وخوف الالتباس بالماضي الرباعي الموقوف عليه ، ولم تضم خوفاً الالتباس بالمضارع المبدوء بالهمزة المبني للمفعول ، ولو فتحت قبل انكسر اللازم لالتبس بأمر الرباعي ، ولو ضمت لالتبس بمضارع الرباعي ، وإنما لم تضم الهمزة في نحو : امشوا تبعاً لضم اثنين ، لأن ضم اثنين عارض لأجل الواو ، كما أن كسر الزاي في اغزى عارض لأجل الياء ، وأصل تلك الشين لكسر ، فروعى كسرها فكسرت الهمزة تبعاً للكسر الأصلي المقدر مع أصالة الكسر في همزة الوصل ، وذلك هو من مراعاة الأصل .

وحاصل ما ذكر أن الأمر من أفعل المزيد فيه همزة اقطع افعل بكسر الهمزة اتباعاً للعين ، ومن غيره على زنة المضارع الجزوم الذي طرح أوله لا غير ، إلا إن كان ثاني المضارع ساكناً ، فالأمر بهمزة الوصل مكسورة إلا إن ضمت العين ، فتضم أصالة ، وإن كان الأصل الضم والكسر عارض فقييل : يخلص ضم الهمز أو يشم بكسر ، وقيل : يكسر كسراً خالصاً أو يشم بضم هذا هو القياس .

وأما مرّ وخذ وكل بحذف فاء الكلمة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وعدم الإتيان بهمزة الوصل ، مع أن ثاني المضارع ساكن نحو : يأمر يأخذ يأكل بإبدال همزة أمر وأخذ وأكل ألفاً فشادة فياساً فصيحة استعمالاً لكثرة ورودها في كلام العرب ، ووردت في القرآن والحديث ، وإن شذوذها أشار بقوله :

❁ وشذ بالحذف مرّ وخذ وكل ❁

أي وشذ مر وخذ وكل عن نظائرها بالحذف لفاءاتها ، لأن نظائرها مما سكن ثاني مضارعه لا بد فيه من جلب همزة الوصل قبل أوله ليتوصل بها إلى الابتداء بالساكن ، وهذه لم يفعل بها ذلك ، بل اكتفوا عنه بحذف أوائله وهي فاءاتها تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

فالقياس الموافق للأصل أخذ وأكل وأمر بهمتين ، الأولى مضمومة لأنها قبل ضم لازم ، والثانية ساكنة فتقلب هذه الساكنة واواً لوقوعها بعد همزة مضمومة ، كما تقلب الهمزة الساكنة ألفاً بعد همزة مفتوحة ، وياء بعد همزة مكسورة ، فالمراد الشذوذ في القياس لا في الاستعمال ، لأن مر وخذ وكل هو الشائع الأصح ، وعنته ثقل الهمزة ، بل الهمزتين مع كثرة ورود الأمر من أمر وأخذ وأكل ، ولأنه لو لم تحذف لاجتمعت همزتان ، فتعمل الثانية بالبدل .

ولما رأوا أن تغييرها لا محيد عنه غيروها بالحذف ، لأنه أسهل ، وكثر إثبات همزة الوصل في أمر امر إذا دخل عليه واو العطف نحو : (وأمر أهلك) أصنه وأمر بواو العطف ، فهمزة مضمومة همزة وصل ، فواو هي مبدلة من فاء الكلمة ، سقطت همزة

الوصل لعدم الاحتياج اليها ، يتقدم متحرك عليها ، وهو واو العاطف ، فتبقى الواو الثانية المبدلة من فاء الكلمة ساكنة بعد واو العطف ، فأبدلت ألفاً لسكونها بعد فتح الواو ، ومع كثرة إثبات همزة الوصل فيه حذفها أكثر ، وإلى ذلك أشار بقوله : وغشى وأمر .

وأما الإثبات في كل وخذ فنادر مطلقاً ، سواء وقعا بعد واو العطف أو لم يقعا ، وإلى هذا أشار بقوله :

✽ ومستندر تميم خذ وكلا ✽

ومثل الواو في ذلك كله الفاء ، ويظهر لى أيضاً أن الواو والفاء في ذلك سواء كانتا للعطف أو غيره ، قال في التسهيل عاطفا على ما تلزم فيه همزة الوصل ، ومن الثلاثى الساكن ثانى مضارعه لفظاً عند حذف أوله .

وأخرج بقوله : الساكن ثانى مضارعه ما كان مثل يعد ويزن ، ويرد فانك لا تحتاج فيه الى الهمزة وبقوله افظاً ما حرك لفظاً ، وإن كان ساكناً تقديراً : كيقوم ويبيع ، ويرد ويود ، ويرمى ويسل بنقل حركة الهمزة للسين ، وحذف الهمزة وكذا نقلت حركتهما الى الراء في يرى ، وحذفت وأصل السين والراء السكون ، وأصل يود يودد بسكون الواو نقلت اليه فتحة الدال ، فأدغمت الدال في نдал ، وأصل يرد يورد حذفت الواو الساكنة لوقوعها بين الياء والكسرة ، وأصل يقوم بوزن ينصر ، وأصل يبيع بوزن يضرب كما مر ، ولو لم يقيد باللفظ لتوهم اندماج الساكن ثانية تقديراً ، وإن حرك لفظاً .

وأما نحو : اسل واعض واغر بهمزة الوصل مع تحرك ما بعدها فساد ، ووجهه عدم الاعتداد بالعارض ، لأن فتح السين عارضة منقولة من الهمزة المحذوفة التي هي عين الكلمة ، وضمة عين اعرض عارضة

منقولة من الضاد المدغمة ، وكسرة فاء أفر عارضة منقولة من الراء المدغمة ، وخرج بقوله : عيّد حذف أوله خذ وكل ومر ، وكان حقهما أن يقال : أُوخذ وأوكل وأو مر ، كما يقال في الأمر من اثر الحديث وأجر الأجير أوتر وأو جر ، ووجه الخروج أن هذه الثلاثة لم يسكن ثانی مضارعها عند الحذف ، بل صحت حذف المضارعة في الحذف .

قال صاحب تحقيق المقال : ولا يخفى ما في هذا من سوء التعميم إذ فيه احالة على جهالة إلا أن يقال : إن شهرة الأمر من الثلاثة بالحذف في الفاء يخرج من الجهالة ، وفيه بعد والذي يظهر في شرح ضابط التسهيل أن يكون اخرج بالساكن كل ما حرك ثانی مضارعه ، وسواء كانت حركته عارضة كيبيع ، أو أصاية كيمد ، وكونه ثانياً نظراً الى الصورة واللفظ ، ولذلك صح أن يكون لفظاً معمول الثانی أى ثانيه لفظاً أعم من أن يكون لفظاً فقط ، أو لفظاً وتقديراً ، وعند حذف أوله معمول لمحذوف ، أى ويفعل ذلك أو تدخل عليه همزة الوصل عند حذف أوله وهو حرف المضارعة ، وجمع الناظم في هذا البيت الآخر بين الشاذ والفاسى والنادر .

فالشاذ هنا : ما خالف القياس ، ولو كان كثيراً أفصح ، فكل وخذ ومر شاذ كثير وأفصح من أُوخذ وأوكل وأو مر .

والفاسى : ما كثر استعماله ، وافق القياس أم خالفه ، نحو : وأمر بالمطف ، فإنه كثير وافق القياس .

والنادر : ما قل وجوده ولو وافق القياس نحو : أوكل وأُوخذ ، والفصيح ما كثر استعماله ، والضعيف ما تنازع العلماء في ثبوته كذا قال صاحب فتح الأقفال ، ومر بسط ذلك وأبحاثه .

تنبيهات :

الأول : اعز معناه انسب ، وعزاه يعزوه كنسبه ينسبه ، وهاء اعزه عائدة للأمر ، وهاء سواء لا فعل بفتح اللام والميم ، واختزلا بمعنى اقتطع أى طرح ، وهاء أوله عائدة للمضارع ، وذى بمعنى صاحب ومنكسر مطاوع كاسر ، وساكتاً بمعنى حرفاً ساكناً ، والمراد بالمحذوف أول المضارع المحذوف ، هو أعنى ذلك الأول المختزل فال فيه للمهد .

الثانى : فى قوله اختزلا أوله التضمين باتفاق ، لأن قوله : أوله فى البيت الثانى يحتاج اليه اختزلا فى البيت الأول ، وأوله عهدة ، لأنه نائب اختزلا ، وحذاء نحو هى آخر الشطر الأول من البيت الثالث وواوه أول شطره الثانى ، ثم رأيت أن بعضاً نفى التضمين ولو بين المهد ، أعنى أنه نفى قبجه : للمولدين وأجاز استعماله لهم .

الثالث : قوله كان بالمحذوف متصلاً فيه نزوع الى مذهب الكوفيين ، حيث جعل ما بعد همزة الوصل من الأمر كان متصلاً بحرف المضارعة المحذوف كما هو مذهبهم ، ولعل مراده أنه كذلك بحسب ما يظهر فقط ، لا حقيقة لما رأى أنه لا فرق بين المضارع والأمر سوى أنه لا يؤتى فيه بحرف المضارعة ، بل بالهمزة حيث يكون حرف المضارعة شبهه بذلك ، كأنه حذف الحرف من أول المضارع ، وجعلت الهمزة بدله .

الرابع : زعم صاحب فتح الأقفال أنه لم يفتح همزة الوصل فيما ثالته مفتوح خشية التباسه بالمضارع المبدوء بهمزة المتكلم ، فلو قلت اذهب يا زيد بفتح الهمزة لالتبس بقولك : أنا اذهب أى فى

الوقف مثلاً ، وليس كذلك ، فان قولك يا زيد دليل الخطاب بأذهب بأن يكون أمراً كما أن أنا دليل التكلم في أنا أذهب ، إلا أن قيل بجواز النداء ، حيث لا يخاطب المنادى نداءً : أنا أقوم يا زيد ، والحق جوازه فحينئذ يصح الالتباس في أذهب يا زيد ، لكن سكون الياء دليل الأمر غير أنه قد يتوهم أنه مضارع موقوف عليه ، إذا وقف عليها أو مضارع مسكن تخفيفاً أو مضارع مجزوم .

الخامس : اعلم أنه إذا كانت همزة الوصل في الماضي والأمر ، فاعلم أن همزة الأمر غير همزة الماضي ، كما أنه إذا توافقت حركات الماضي وسكنته مع حركات الأمر وسكنته ، أو بعض ذلك فشكل كل واحد ، خلاف شكل الآخر .

السادس : أشار بقوله : وبهمز الوصل منكسراً إلى أنه جلب همز الوصل همزة من أول الأمر ، وهو الصحيح ، وبمد اجتلابها همزة ، فالصحيح وهو مذهب الامام سييويه أنها جلبت متحركة بما حركت به من ضم أو كسر قيل : وهو ظاهر النظم أيضاً ، وعن بعض أن سييويه يرى أصلها الكسر ، وانما ضمت حيث ضمت لئلا ينتقل من كسر لضم .

وقال الجمهور : جلبت ساكنة ثم حركت حركة التقاء الساكنين ، وهي المكسرة ، وانما عرض انضم فيما ثلثه مضموم للمناسبة لاستئصال الانتقال من كسر إلى ضم ، وحكى عن انفارسي والشلوبين أنها جلبت ساكنة وحركت بحركة ما قبل الآخر ، ولم تفتح حيث فتح ما قبل الآخر للالباس ، وعن السيوطي أن ابن جنى يقول : وصحت همزة ، وقيل يحتمل أن أصلها ألف قلبت همزة لتحرك .

وقال الفارسي وغيره من البصريين : جلبت همزة ساكنة وكسرت

للساكين ، وعمله الشلو بين بأن أصل الحروف الساكنون ، وقال
اللباقون : جلبت متحركة لأنه جىء بها لابتداء بالساكين ، وحق الحرف
المبدوء به التحرك ، وأحق الحركات بها الكسرة لرجحانها على الضم
بقلة الثقل ، وعلى الفتح لأنها لا توهم استفهاماً .

وقال للكوفيون : حركت لاتباع ولم تفتح في المفتوح لئلا يلتبس
الأمر بالخبر . .

وقد يقال : أطلق الناظم في قوله وبهمز الوصل منكسراً ،
ولم يقيد الكسر بحالة صراحاً ليشير الى أن أصلها الكسر ، لأنه
حركة التقاء الساكنين ، وإنما خرج عنه الى الضم فيما ضم ثالثة ،
لثقل الانتقال من كسر لضم ، وأما قول صاحب فتح الأقفال : إنه
أطلق ليشير الى أنها زيدت ساكنة ، ثم حركت بحركة التقاء
الساكنين فسهو .

وأما جمعه بين هذا الكلام وبين قوله : أن ظاهر عبارة الناظم مذهب
سيبويه فجمع بين الضب والنون قال صاحب التحقيق : من يرى أنها
اجتلبت ألفاً يقول حركته همزة لالتقاء الساكنين ، ودليله أذاكرين في
الاستفهام لبقائهما ألفاً ، حيث لم يحتج لحركتها . .

ومن يرى أنها اجتلبت ساكنة يرى أنها حركة للساكنين ، قيل :
ويلزم عليه وعلى القول بأنها جلبت ألفاً أنه يلزم التقاء الساكنين
والابتداء بالساكين أو الاحتياج الى حرف آخر ، ولعل هذا الالتزام
نظر فيه الى حالها قبل التحريك فيجواب بأنه أريد بذلك أن
أصلها ألف أو همز ساكن ، وحركت ليستأ بها .

السابع : عبر بالهمز وهو جمع همزة باعتبار الأنواع التي تدخل عليها ، وأفردته في قوله منكسراً لجواز أفرد مثل هذا الجمع مثل : (نحل منقعر) وكذا في قوله • والهمز قبل لزوم الضم ضم على ما يأتي إن شاء الله •

الثامن : أن ما تقدم في النظم وغيره من ضم همزة الوصل ، وكسرها وإشمامها ، وكذا فتحها مطه ما إذا ابتدئ بها لضرورة ، أو للوقوف على ما قبلها أو لكونها لم يسبقها شيء •

التاسع : لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها سبع حالات ، وجوب الفتح في المبدوء بها آل وأم المبدل ميمها عن لام ، وجوب الضم في الماضي المبدوء بهمزة الوصل المبني للمفعول على ما سبق وفي أمر الثلاثي المضموم العين ، نحو : اقتل واكتب واقعد واظرف على ما سبق ، ورجحان الضم في نحو : اغزى يا هند عند الناظم في الكافية ، وشرحها وابنه في شرح الخلاصة ، وأوجب الفارسي في التكملة إشمام ما قبل الياء من نحو : اغزى إشارة للضم الأصلي ، وإخلاص ضمة الهمزة ، ورجحان الفتح على الكسر في أيمن وإيم لثقل لخروج من كسر الهمزة الى ياء ، ثم الى ضم الميم ، ثم ضم النون ، ورجحان الفتح على الكسر في كلمة اسم اخفته ، وجواز الضم والكسر والإشمام في نحو : اختار وانقاد إذا بنيما للمفعول ، وجوب الكسر فيما بقي من همز الوصل •

تتمتان :

الأولى : قال الحافظ السيوطي : كثر قطع همزة الوصل في أوائل أنصاف الأبيات ، يعنى أول الشطر الأول وأول الشطر الثاني ،

ومثل ذلك أول الشطر الثالث في المثلثات ، والخامس في المخمسات ، وهكذا لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء انكلام كقوله : اتسع الخرق على الراقع .

الثانية : الأصل في الساكنين تحريك أحدهما لأنه أقل إخلالا ، فلا يمدل عنه الى حذفه إلا عند التعمد بوجه ، وأصل الحذف أو التحرك في الأخير لانتفاء الثقل عنده ، ولا يكونان في الأول إلا لرجح ، وقيل : الأصل تحريك الأول لأنه به يتوصل الى النطق بالثاني ، فهو كهمزة الوصل ، وقيل تحريك ما كان منهما آخراً لكلمة أولاً أو ثانياً ، لأن آخرها محل التغيير ، ولذا كان محل اعراب ، والتقاء الساكنين حال عارض لها ، والساكن أصله إما ان يكون أو الحركة ، ويلتقي الساكنان في الوقف مطلقاً عند كثير لا في الوصل ، إلا إن كان الأول ليناً والثاني مدغماً متصلاً .

وقد يبدل هذا اللين ان كان ألفاً همزة مفتوحة فراراً من التقاءهما ، قرئ : (إنس ولاجان) ، (ولا الضالين) قال أبو حيان : هو كثير لا يقاس ، والكثير في المنفصل حذف اللين ، ويحذف الأول مطلقاً ان كان مدأ أو نون توكيد خفيفة ، أو نون لدن ، وكان الثاني غير مدغم نحو : (ادخل النار) و (يقولوا التي هي أحسن) و (أفى الله شك) واضرب الرجل بفتح الباء دلالة على نون التوكيد ولد الصباح ، أى لدن وشذ : التقت حلقتا الأنبطان ، بإثبات الألف ، وها الله ، وإى الله بإثبات الألف والياء ، وكسر نون لدن كقوله : من لدن الظهر إلى العصر .

وان كان غير ذلك حرك الأول إلا إن كان الثاني آخر كلمة فيحرك كإين ، ويكسر التثنية قبل ساكن ويضم عند بعض العرب ان كان بعد ذاك الساكن ضم لازم اتباعاً كزيداً أخرج إليه ، ويكسر قبل المعارض كزيد ابنك .

وعن الجرمي أن حذف التتوين لساكن بعده لغة ، وعليها قرىء :
(أجد الله) ، (ولا الليل سابق النهار) بنصب النهار ، وعدم
تنوين سابق ، ويحتملها والضرورة قوله : ولا ذاكر الله إلا قليلا
بالنصب ، وأصل ما حرك من الساكنين الكسر لأنه حركة لا توهم
إعراباً ، لأنه لا يكون إعراباً في كلمة ليس فيها تنوين ولا آل ولا إضافة
في سعة ، بخلاف الضم والفتح هذا قولهم •

وأجاز صاحب البسيط أن يكون الأصل الفتح لخفته ، لأن الفرار
من الثقل ، وقد يقال لا أصل في ذلك ، وإنما تعين أوجه قلنا ،
ويعدل عن الكسر للتخفيف كإين إذا كسر النون بعد الياء كالياءين ،
وكذا غير النون ، ومنه قراءة الم الله بفتح الميم ، أو الجبر كقبل
بالضم جبر الحذف الإضافة بحركة تخالف حركة إعرابه ، وللاقتناع
كمذ ، وقل ادع أو انقص ، أو للرد للأصل كمذ اليوم بالضم ،
لأن أصلها منذ ، وللبس كانت واضرين بالفتح ، ولو كسرا لالتبس
بخطاب المؤنث •

ولاحمل على النظر كحن بالضم حملا على هم ، والواد
وللتجانس والغالب فتح نون من قبل آل ، وكسرها مع ساكن غيرها ،
وقل العكس ، والغالب في حذفها أن تكون قبل آل كقوله :

✽ كأنهما ملان لم يتغيرا ✽

أي من الآن ، وجعله النظم قليلا وابن عصفور ضرورة ، وأبو حيان
حسنا كثيرا مقيساً سعة وضرورة لوروده كثيراً ، وهم كثيراً ما يبنون
الحكم على بيت أو بيتين ، واشترط أن لا تدغم اللام ، كما لا تحذف
نون بين إلا عند آل الظاهرة كبلحارث ، أي بنى الحارث ، ووقع حذفها
في شعر الثعلبي قبل المدغمة ، لكن أظهر عند الحذف قال :

المطمئن الشقاء سجداتنا

ملنيب غـ سـ رـ اـ

أى من النيب ، والغالب كسر نون عن قبل أل وغيرها ، وقد تضم قبلها .

حكى الاخفش عن القوم : ولا وجه له ، ويغلب ضم واو الجمع بعد فتح كاخشوا الناس ، وكسر واو غيره : كلواستطعنا ، وقل العكس وفتح واو الجمع كاشتروا الضلالة ، وفي التصريح اذا اجتمع أصل وزائد ، وثانيهما صحيح ، سواء كان الأول حرف علة أم لا ، حذف الأصل ويحذف حرف المد قبل ساكن صحيح أ هـ وأم أخت أل مثل أل .

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف جملة الطلب على جملة الخبر ، واعز فعل أمر محذوف الآخر وهو الواو ، بدليل الضمة مستقر الفاعل وجوباً ، والهاء مفعول به واسوى متعلق به ، والهاء مضاف إليه ، وكالمضارع حال من هاء اغزه ، وجـر سوى باللام بناء على مذهبه ، وإن جعلنا لسواء حالا من هاء اغزه ، فالأولى أن يقال للمضارع باللام متعلقة باغز ، وما ذكر أولى من جعل كالمضارع نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف ، أى اغزوا ثابتاً كغز ، والمضارع اوغزوا مثله غزو للمضارع لاستدعاء هذا الحذف ، وذى بدل من المضارع بمعنى صاحب أو نعته ، بناء على أن اضافتها تفيد التعريف عند المعرفة .

والجزم مضاف إليه ، والذي نعت المضارع ، واختزل ماض مبنى للمفعول أوله نائب ومضاف إليه والجملة صلة ، والرباط الهاء .

والواو للعطف على اعز ، وبهمز متعق بصـل قدم للوزن ، وانحصر والوهـل مضاف إليه ، ومنكسراً حال لازمة من همز .

وصل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة معطوفة بالواو ، وساكنها مفعول صل أى حرفاً ساكناً ، وكان ماضٍ مستتر الاسم جوازاً ، وبالحذف متعلق بمتصلاً ، قدم للوزن والروى ، ومتصلاً خبر كان ، والجملة نعت ثانٍ لحرفاً من قولك حرفاً ساكناً أو حالاً منه ، أو من ضمير ساكنها •

قالوا : أونغت لساكناً والواو للعطف على أصل أو اغز ، وانهز مفعول مقدم لضم قدم للوزن •

وقبل ظرف زمان على ما مر متعلق بضم أو بمحذوف حاله من انهز ، ولزوم مضاف إليه والضم مضاف إليه لزوم ، وضم فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة عطف بالواو ، والهمزة مبتدأ وضم مبنى للمفعول مستتر النائب خبره ، وقبل متعلق بضم أو بمحذوف حال من ضميره أو من المبتدأ على القول بالجواز ، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة على إحدى الطليقتين قبلها ، أو الهمز مبتدأ وضم أمر هو خبره ، والرابط محذوف أى ضمه ، والعطف كما ذكر وهذا ضعيف •

ونحو مبتدأ مضاف لاغز ويكسر متعلق بمحذوف حال من نحو بناء على جواز الحال من المبتدأ ، وعلى تعريف نحو ، أو تخصيصه بالاضافة أو من ضمير قبلاً أو بقبلاً •

ومشم بفتح الشين نعت لكسر ، وانضم مضاف إليه ، وقد حرف تحقيق وقبل ماضٍ مبنى للمفعول مستتر النائب ، والجملة خبر ، ويجوز تعليق بكسر بمحذوف خبر وقد قبلاً حال منه أمن ضمير مشم ، أو نعت ثانٍ لكسر وفي بعض النسخ وشم بالعطف على كسراً وبانصب

على المعية والمبتدأ وخبره جملة مستأنفة فالواو للاستئناف ، ويجوز العطف على احدى الجمل ، وشذ ماض •

وبالحذف متعاق به أى بسبب الحذف ومر فاعل شذ ، والجملة مستأنفة ، فالواو للاستئناف ، ويجوز العطف على احدى الجمل وخذ وكل معطوفان على مر ، أو كل على مثله ويجوز تعليق بالحذف بمحذوف حال من خذ ، وكل ومر وفش ماض ، وقوله : وأمر فاعله ، والجملة معطوفة على الجملة قبلها أولى من الاستئناف ، ومن المعطف على غيرها •

ومستندر خير وتتميم مبتدأ ويجوز كون مستندر مبتدأ ، وتتميم فاعل أغنى عن الخبر ، بناء على عدم اشتراط الاعتماد في ذلك والجملة ، مستأنفة أو معطوفة على احدى الجمل ، وخذ مضاف اليه اضافة مصدر لمفعوله ، مع حذف فاعله ، أو استتاره على خلاف ، وكلا معطوف على خذ ، وأصل خذ وكل ومر أفضال أمر ، ولذ وصلت كل في آخر البيت بنون التوكيد الخفيفة ، وأبدلت ألفا للوقف ، والله أعلم وأحكم •

بَاب

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

والله الموفق ، أى المقيسة والسماعية والثلاثية وغيرها ، والمجردة والمزید فیها ، وبدا باسم الفاعل من الثلاثى ثم من غيره ، فباسم المفعول من غيره ، ثم منه ، ومراده باسم الفاعل ما يشمل الصفة المشبهة ، كما يفهم من قوله : ومنه سينج كسهل والظريف ، ومن مثله اعترض الشيخ خالد تعبير الألفية والتوضيح بأسماء افعالين ، وأسماء المفعولين تبعاً لابن هشام فى الحواشى ، بأن مفعولاً وفاعلاً هنا اسمان اللفظ ، واللفظ غير عالم ، وغير العالم لا يجمع جمع المذكر السالم .

قلت : ويجاب بأن الكوفيين أجازوا جمعه ، ولكن الناظم يمنعه ، فنحله بنى عليه هنا ، إذ جمع وبأن اضافة أبنية الى أسماء للبيان ، والفاعلين والمفعولين المراد بهما الذات لا الألفاظ ، أى باب أبنية هى أسماء الذوات الفاعلين ، والذوات المفعولين ، أى المفعول فيهم شئ ، وغاب العاقل على غيره .

وإذا علمت أن مراد الناظم بأسماء الفاعلين ما يشمل الصفة المشبهة ، لأن إطلاق الفاعل على الصفة المشبهة فى اللغة كثير ، ويطلق عليها أيضاً قليلاً فى الاصطلاح ، بل يطلق عليها وعلى كل وصف مشارك للفعل فى مادة حروف الاشتقاق ، وتحمل ضمير الفاعل كثيراً فى اللغة ، وقليلاً فى الاصطلاح ، فنبغى أن نحدد اسم الفاعل بما يشملها ويشمل الصفة المشبهة ، لأن مراد الناظم ما يشملها ، حتى إن أكثر ما ذكر فى الباب الصفة المشبهة فنقول :

اسم الفاعل الصفة الدالة على الحدث ، الصادر من الذات ،
أو القائم بها دون دلالة على زيادة ، وذلك كالضرب من ضارب ،
والظرافة من ظريف ، وأما اسم الفاعل بالمعنى الشامل لأمشبهة وغيرها ،
فحده ما ذكر بإسقاط قولى دون دلالة على زيادة ، أو بقولنا الصفة
الدالة على فاعل ، والمراد بالفاعل من أوقع الفعل أو قام به
الفعل .

وأما اسم الفاعل الخاص المقابل للصفة المشبهة ، واسم التفضيل
وغيرهما ، فحده الناظم فى التسهيل بقوله : هو الصفة الدالة على
فاعل ، جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه ،
أى لمعنى المضارع وهو الإبهام أو الاستقبال ، أو لمعنى الماضى ،
فالصفة جنس يشمل جميع الصفات ، ومع هذا يخرج غير الصفة من
الأسماء ، ويخرج الأفعال والحروف .

وقوله : الدالة على فاعل أى الذى فعل الحدث مخرج الاسم
المفعول ، وما أدى معناه : كمضروب وذبيح ، وضرب ونسج ، بمعنى
مذبوح ومضروب ومنسوج وضحكة ، بضم الضاد وسكون الحاء ، أى
مضحوك عليه ، وإن فتحت الضاد كان بمعنى ضاحك ، وهذه قاعدة
كلية .

والحكم على ذلك بالخروج فرع الدخول فى الجنس ، لأنه صفة
تأويلا ، وقوله جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها ،
أى فى مطلق الحركة والسكون لفظاً أو تقديراً : كيقوم وقائم ،
الأصل يقوم كينصر مخرج لما جرى فى التذكير فقط من الصفات
المشبهة ، واسم التفضيل وغيرها ، نحو أهيض وأسر ، فإنهما
جاريان على مضارعهما فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف فى حال

التذكير لا في التانيث ، لأن المؤنث هيفاء وسمراء ، وليس جارياً على مضارعه في ذلك .

وهكذا كل وصف على أفعل ومؤنثه على فعلاء بالمد ، وذلك صفات مشبهات ، ونحو : أفضل فانه جار دون مؤنثه الذى هو فضلى ، وذلك اسم تفضيل ، ويخرج اسم التفضيل الدال على زيادة أيضاً من قوله : الدالة على فاعل ، فإن مراده الدالة عليه دون زيادة ، والمراد بفاعل ما شمل الحدث الذى تدل عليه اسم التفضيل والصفة المشبهة ، وقد أخرجهما ومخرج لما جرى من الصفات على الماضى : كخرج وأثر وبطر ، بكسر الثواني ، وبالتنوين فانها جارية على الماضى الذى هو فرح وأثر وبطر فى الحركة والسكون ، وعدد الحروف ، ومخرج لما لم يجز على فعله أصلاً : كسهل ، وصريف وضراب وضروب ونحوهما من المبالغة .

وقوته : لعناه أو معنى الماضى فخرج لما دل على الحال من الصفات ، كشاحط الدار ، وطاهر القلب ، فإنهما ولو جريا على المضارع لكنهما للحال الحاضرة ، وهما صفتان مشبهتان ، وهذا إذا قلنا : إن المضارع مبهم بأوضع أو مستقبل به ، وأما إذا قلنا إنه للحال فلا يخرج من حده ما وازن المضارع من نحو : شاحط الدار ، وطاهر القلب ، إلا إن أراد بالفاعل الصادر منه الفعل دون من قام به ، ولم يصدر منه ، لكن يرد عليه نحو : مؤمن وكافر مما يسمى صفة شبهة .

وزعم الصبان أن مراده بمعنى المضارع الحال والاستقبال والاستمرار التجددى ، وحد ابن هشام فى التوضيح اسم الفاعل بأنه ما دل على الحدث والحدوث وفاعله ، فما واقعة على الاسم

أو اللفظ أو الكلمة أو الصفة ، وذكرت نظراً للفظ ، فقوله : ما دل على الحدث جنس يشمل جميع الصفات والأفعال ، لأن الجميع يدل على الحدث ، وهو ما صدر من الفاعل ، كالقيام في قائم ، وما قام به كالحسن في حسن ، ومع هذا هو مخرج لنحو رجل وزيد ، مما لا يدل على الحدث .

وقوله : الأحداث فصل مخرج لاسم التفضيل والمشبهة ، فإنهما إنما يدلان على الثبوت ، ومخرج للمصدر واسمه ، فإنهما وادلا على الحدث لكن لا يدلان على الأحداث ، بل على مجرد الحدث فقط ، وإن أوقفنا ما على الصفة خرج بهما المصدر ، واسمه ونحو : زيد ورجل ، ونحو : الحارث والضارب اسمان علمان ، فإنهما لا يدلان على الحدث ، ولا على الأحداث فيخرجان بكل ما أخرج به مثل : زيد ورجل .

وقوله : وفاعله أى وفاعل الحدث مخرج لاسم المفعول ، وما أدى معناه ، وللفاعل فإن الحق أن الفعل لا يدل على الفاعل إلا باتزام العقلى لا بالوضع ، وإنما يدل بالوضع على الزمان والحدث يدل على الزمان بهيئته ، وعلى الحدث بالذات والجوهر ، وقد يدل الفعل على الثبوت فيخرج بقوله الأحداث ، وفي بعض النسخ تنقـديم الأحداث على الحدث ويرده أن الحدث فصل ، والأحداث جنس ، والجنس لا يتقدم في الحدود على الفصل عند أهل المنطق .

وقال ابن الحاجب : اسم الفاعل ما اشتق من فعل لم قام به بمعنى الأحداث ، ومراده بالفعل المصدر لا الفعل الاصطلاحي ، وإن كان من النحاة من يقول : إن اسم أفعال مشتق من الفعل الاصطلاحي ، لأن المضمر في قوله : لم قام به عائد للفعل ، والقائم

هو الحدث ، والأولى أن يقول لمن قام به ، لأن المجهول أمره يعبر عنه بما ، ولعله قصد تغليب العاقل ، وقد عبر الدماميني بما قلنا ، عبر بـ **حد** بن الحاجب ، لكن عبر بالمصدر بدل الفعل ، وشيء بدل من ، وكأنه أشار الى تفسير حد ابن الحاجب ، فان معنى ما ، ومعنى شيء واحد .

قال : اسم الفاعل الاسم المشتق من مصدر الشيء ، قام به . بمعنى الحدث ، فعبر بالمصدر إشارة الى أن مراد ابن الحاجب بالفعل المصدر أو على حذف مضاف أى مصدر الفعل ، وأن الحق أن يعبر به لئلا يوهم الفعل الاصطلاحي ، وعبر بشيء إشارة الى أن من في كلام ابن الحاجب بمعنى شيء ، وأن الأولى أن يعبر بشيء أو بما .

وخرج بقوله : لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ، قال الرضى على ابن الحاجب : ويدخل الصفة المشبهة ، ولا يشمل جميع أسماء الفاعلين نحو : زيد مقابل عمرو ، وأنا مقرب من فلان أو مبعد منه ، ومجتمع معه ، فان هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والافعال لا تقوم بأحدهما معينا دون الآخر .

وأقول : الحق أنه يشملها لأنه قام بها ، ولا يضر أنه قام بها مع غيره .

وقوله : بمعنى الحدث يخرج الصفة المشبهة ، لأن وضعها على الاطلاق لا الحدث ولا الاستمرار ، وإن قصد بها الحدث فهي اسم فاعل كحاسن الآن أو غداً ، وظارف وكارم ، الأصل حسن وظريف وكريم ، ولما أريد الحدث انتقلت الى وزن فاعل ، ويخرج بقيد الحدث ما على وزن فاعل ، ولم يدل عليه فانه صفة مشبهة

كظاهر القلب ، شاحط الدار ، وصائم النهار ، وقائم الليل ، لعروض الاستمرار فيها ، و'و' كان أصلها الحدوث .

وأما صفات الله فإنها ولو دلت على الاستمرار لكن لا بصيغها ، بل باعتبار الموصوف فهي أسماء فاعل ، وكذا الصفات الدالة على الدوام بجوهرها وذاتها ، لا بصيغتها : كدائم وراسخ ، وخالد ولازم ، وواجب ، فإنها دالة على حدوث الدوام والرسوخ ، والخلود واللزم والوجوب ، كذا ظهر لى فبطل إيراد صاحب شراح مراح الأرواح .

قال الدماميني : وقولنا لشيء قام به يشمل ذا العلم كريد قائم وغيره ، نحو الفاعل مرتفع .

وقال السيوطي : اسم الفاعل ما دل على حدث وصاحبه .

قلت : قوله على حدث لا يخرج الصفة المشبهة كما زعم ، لأنها يدلان على حدث والحق أن يقول : ما دل على حدوث إلخ فتخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل ، ولعله قال : ذلك وحرفه الناسخ .

وخرج بقوله : وصاحبه اسم المفعول والمصدر ، ويخرج المصدر أيضا بالحدوث لو عبر به ، وأما الصفة المشبهة فمصدرها الناطم في التسهيل بأنها الصفة الملاقية فعلا لازماً ثابتاً ، معناها تحقيقاً أو تقديرأ قابلة للتجريد والملابسة والتعريف والتكثير بلا شرط .

قلت فيه : إن قوله : قابلة إلخ يغنى عنه قوله الملاقية فعلا تأمل .

وحدها في الخلاصة بأنها صفة استحسن جر ما هو فاعل لحدثها .

في المعنى بها ، وهو تعريف بالخاصة مثل : الإنسان حيوان ضاحك ،
 وقيد الفاعل بالمعنى ، لأنه لا تضاف الصفة اليه إلا بعد تحويل
 الإسناد عنه الى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلا إلا من جهة
 المعنى .

وخرج باستحسان جر الفاعل بها اسم الفاعل وغيره ، فانه
 لا يحسن فيه ذلك لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها ،
 وأطلق عليه اسمها ، واستحسن جر فاعله ، ولا يرد علينا قبح الإضافة
 في كاتب الأب ، لأن الكلام في اللزوم وكاتب متعدد ، ولنا أن نقول :
 المراد بالاستحسان الجواز المطلق والصحة ، ولأن استحسان الجر
 بالنوع كاف ، وإن كان متعدياً فالجمهور على منع اضافته ، وإن قصد
 ثبوته فلا استحسان ، وأجازه بعض بشرط قصد الثبوت وأمن
 اللبس بالاضافة للمفعول ، وعليه الناظم وأجازه بعض بشرط قصد
 الثبوت ، وحذف المفعول اقتصار أو على الجواز فهو أيضا من الصفة
 المشبهة على ما للبيدي والحفنى ، ويرد عليهما أنه لا يلزم من الجواز
 الاستحسان ، فلا يدخل في تعريف الصفة المشبهة إلا إن قيل
 بالاستحسان .

وقد يجاب بأن المراد بالاستحسان مطاق الجواز أو الاستحسان
 في الجملة ، واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به في الجملة ، أى في
 بعض الصور ، وهو ما إذا كان لازماً ، والخلاف في المتعدى لواحد ،
 وأما المتعدى لاثنتين فلا يضاف للفاعل اتفاقاً ، ويرد على تعريف الخلاصة
 صور امتناع الجر في بعض الصفات المشبهة ، وضعفه في بعض ، فإن
 الممتنع والضعيف لا استحسان فيهما وأجيب بأن المراد استحسان الجر
 بلوغها ، وإن لم يكن بشخصها ، وأجيب عن صور الضعف أيضا
 بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ، والضعيف لا قبح فيه ،

وان قول بالحصنى ، بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف •

وأورد ابن الناظم على ذلك التعريف أن فيه دوراً ، لأن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها اليه متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة •

وأجاب ابن هشام ، والشيخ خالد ، وغيرهما بأن الاستحسان انما يتوقف على النظر فى معناها الثابت لفاعليها ، بحيث لو حول إسنادها عنه الى ضمير الموصوف لم يكن لبس ولا قبح ، فتحسن الاضافة ويجاب أيضاً بأن البيت من حيز الأخبار لا للتعريف ، وعرفها ابن الناظم والشيخ خالد تبعاً له بأنها مما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدوث ، ويبحث فيه •

وفى تعريف الخلاصة على ما ذكر الشيخ يس عن ابن هشام بأنها يقتضيان أن الحسن من قولك : زيد حسن صفة مشبهة ، مع أن النحاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت •

قلت : الحق أنه لا يرد ذلك لأننا لا نسلم اشتراط النصب والخفض ، ولأنهم نصوا على أنها صفة مشبهة فى نحو : زيد حسن وجهه برفع المفعول ، وأيضاً وعرفها الدمامينى بأنها اسم اشتق من مصدر لازم لشيء قام به على معنى الثبوت ، أى الاستمرار •

قال : فخرج اسم المفعول والآلة ، والمكان والزمان ، واسم الفاعل من لازم ، لأنه وان اشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث نحو : قائم وقاعد •

قلت : هذا الحد شامل لاسم التفضيل من اللازم فهو غير مانع إلا إن قيل : انه صفة مشبهة ، بل قد يقال مطلقا اسم التفضيل صفة مشبهة .

وأقول : الحق عندى وان قالوا ما قالوا إن الصفة المشبهة كما لم توضع للحدوث ، لم توضع للثبوت في جميع الأزمنة ، فما معنى قولك زيد حسن إلا زيد ذو حسن في زمان أو أزمنة ، إلا أنه لما أطلق ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ، وقد حكم بالحصول ولا داييل على الحصول في بعض دون بعض ، كان الظاهر ثبوته في الأزمنة إلا إن خصه دليل ببعضها نحو : كان زيد حسناً ، ثم قبح أو كان الآن حسناً أو سيصير حسناً ، فما معناها عند الإطلاق إلا الاتصاف الموصوف بالحدث ، وهو قدر مشترك صالح للأزمنة ، ثم رأيت الرضى نص على ذلك ففرحت جداً لموافقة الرضى المحقق ، وإن لم يرتضه الدماميني .

قال ابن الحاجب : الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ، فقوله من فعل أى مصدر ، وقوله : لازم يخرج اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين ، وقوله : لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف جر ، والمكان والزمان والآلة ، وقواه : على معنى الثبوت يخرج اسم الفاعل اللازم ، فإنه وان كان من لازم لكنه لاحدوث .

وأما اسم المفعول فحده ابن هشام بأنه ما دل على حدث ومفعوله ، وأخرج بقوله : ومفعوله ما عدا ، وحده ابن الحاجب بأنه ما اشتق من فعل لن وقع عليه ، وأراد بالفعل المصدر بدليل ضمير وقع أو الفعل الاصطلاحي ، ويقدر مضاف أى من مصدر

فعل ، والأولى لما وقع عليه أو أراد الماقل وغيره ، وعبر بمن
تظليماً للماقل .

قال الرضى : أو جرى مجرى الوقوع عليه ، ليدخل نحو :
أوجدت ضرباً ، وعلمت عدم خروجك ، فالضرب مجرد والعدم
معلوم ، هذا ويخرج المصدر أيضاً من لفظ الاشتقاق حيث ذكر ،
لأنه غير مشتق ، وكذا جميع ما ليس بمشتق وحده في مراح الأرواح
بأنه اسم مشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل ، يعنى يفعل بضم
الياء وفتح العين ، وأخرج به اسم الفاعل لأنه عنده مشتق
من يفعل بفتح الياء ، لا من المصدر ، وكذا اسم المفعول مشتق
من المبنى للمفعول لا من المصدر ، إلا إن قدر مضاف أى من مصدر
يفعل ، وأخرج بقوله : لمن وقع إلخ ما عدا اسم الفاعل
واسم المفعول .

وأقول : حاجة لقوله : يفعل لأن اسم الفاعل يخرج قوله لمن
وقع إلخ ، وسمى اسم الفاعل اسم الفاعل لأنه اسم لمن فعل
الفعل .

قال ابن الحاجب : سمي بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم فاعل
الثلاثى لكثرة الثلاثى ، فجعلوا أصل الباب له ، ولم يقولوا اسم
المفعل أى بضم الميم وكسر الميم ، ولا المستقل أى كذلك أى ونحو
ذاك كالمفعل بالتشديد ، والمنفعل وهو عندى سهو ، لأنه ليس المقصد
بقولهم : اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن اسم فاعل ، بل
المراد اسم ما فعل الشيء ، ولم يأت المفعل والمستقل والمنفعل
والمقتل بمعنى ما فعل الفعل حتى يقال : اسم المفعل والمستقل
والمنفعل ونحو ذلك .

قال الشيخ الرضى : بل لو قال : إنهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر والجاهل والظاهر ، لأن الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة أن يفعل فعلا كالقائم واقاعد ، والمخرج والمستخرج ، لكان شيئا وسمى اسم المفعول اسم مفعول مع أن المفعول في الحقيقة هو المصدر ، لأنه هو الذى يفعله الفاعل أو هذا الذى نحن فيه هو اسم المفعول به ، أى الذى فعل به الفعل ، أى أوقع عليه الفعل ، يقال : فعلت به الضرب أى أوقعته عليه ، لكن حذف الجار وانتصب المجرور ، فارتفع على النيابة ، واستتر وسميت الصفة المشبهة صفة مشبهة ، لأنها أشبهت اسم الفاعل فى التذكير والتأنيث ، والافراد والتثنية ، وجمع السلامة لمذكر ، وجمع السلامة لمؤنث ، وجمع التكسير لمذكر أو مؤنث ، وفى عمل النصب وفى ثبوت الفاعل ورفع مظهره أو مستترا ، وفى اشتراط الاعتماد عند التجرد من آل ، وفى الدلالة على الحدث وعلى الفاعل .

.. قالوا : وفى الدلالة على الزمان ، هذا ما اجتمع فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل ، ويفترقان فى أمور :

الأول : أنها لا تصاغ إلا من قاصر أو منزل منزلته ، وهو يصاغ منه ومن المتعدى .

الثانى : أنه يكون للآزمنة وهى لا تكون إلا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمان الحاضر ، قاله ابن هشام كابى حيان الإمام الأندلسى ، وقال أبو سعيد السيرافى إنها أبداً للماضى ، وقال أبو بكر ابن السراج والشلوبين والناظم : إنها لالحال ، وجمع بعض الأندلسيين بين القولين بأن مراد السيرافى أن معناها ثابت فى الماضى ، ودام الى الحال ولم ينقطع ، ومراد ابن السراج أن معناها موجود فى الحال كما وجد قبيله .

الثالث : أنه لا يكون إلا مجارياً لمضارع ، وهي تكون مجارية له دائماً ان كانت من غير الثلاثي ، كمعتدل القامة ، وقليلاً إن كانت من الثلاثي كظاهر القلب ، والغائب فيه عدم جريانها ، وقول جماعة منهم ابن الحاجب : إنها لا تكون مجارية أصلاً مردود باتفاقهم ، على أن منها شاخط الدار ، وضامر الكشح ، وساهم الوجه ، وخامل الذكر ، وحالك اللون ، وظاهر الفاقة ، وطاهر العرض ، ومطمئن القلب ، ومعتدل القامة ، وأجيب بأن هذه أسماء فاعلين قصد بها الثبوت ، فعوملت معاملة المشبهة ، ويأتي الجواب إن شاء الله .

قليل : ومن تلك الجماعة الزمخشري إذ قال في المفصل : الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية .

قلت : قد يريد أنها ليست من الصفات الجارية دائماً ، فلا يرد عليه أنها قد تجرى .

الرابع : جواز تقديم معمره ومنع تقديم معمولها .

الخامس : أن معموله سببي وأجنبي ، ومعمولها سببي ، ولا يرد على وجوب تأخيره وسببيته نحو : زيد بك فرح ، لأن المراد بالمعمول ما علمت فيه بحق الشبه ، وعملها في الظروف والحال والتمييز ونحوها ، إنما هو لما فيها من رائحة الفعل ومعناه .

السادس : أنه لا يخالف فعله في العمل ، وهي تخالفه تنصب مع قصورها ، وفعلها لا ينصب خلافاً لبعض يقول : إنه ينصب على التشبيه نحو زيد حسن وجهه ، وأما حديث : « أن امرأة كانت تهراق الدماء » بنصب الدماء فانصب فيه على التمييز وزيادة آل أو على المفعولية بناء على أن تهراق مبنى للفاعل ، أصله بالياء قلبت ألنا لقلب الكسرة فتحة قافه

الناظم ، ويرده أن شرط ذلك تحرك الياء كقوتهم : جارة وقاصة ،
وناصة وبقا ، في جارية وقاضية وناصية وبقى ، أو على المفعولية لمحذوف
أى تريق الدماء ، أو على التشبيه بالمفعولية للمذكور ، وهذا يأباه
كثير بناء على أن أنصب على التشبيه لا يكون في الأفعال ، أو على أنه
مفعول ثان على توهم التعدى الى ثان كان الهمزة دخلت على الهاء
المعوضة عن همزة أراق فعدها بها الى ثان ، وهذا ضعيف ، ويجوز رفعه
على البدلية من ضمير تهراق وحذف الرابط للمسلم به ،
أو نابت عنه أل .

السابع : أنه يجوز حذفه وبقاء معموله دوما نحو : أنا زيد
أضاربه بأنصب على الاشتغال بوصف محذوف ، وهذا ضارب زيد وعمرا
بنصب عمرو بأضمار وصف منون أو فعل أو بالعطف على محل
المخفوض عند مجيز هذا ، وهى لا تحذف ، ويبقى معمولها ولا تقسر
عاملا قبلها .

الثامن : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل ، وإضافته
الى مضاف الى ضميره نحو : مررت بقاتل أبيه ، ويقبح مررت بحسن
وجهه ، وبرجل حسن وجهه .

التاسع : أنه يفصل من معموله المرفوع والمنصوب دونها .

العاشر : أنه يجوز اتباع معموله بالأتابع ، ولا ينعت معمولها
عند الزجاج ومتأخرى المغاربة لعدم السماع ، أو لأن معمولها سببى
فأنشبه الضمير لرجوعه على مسماه ، والضمير لا ينعت فكذا مثله ،
ويرد عليهم الحديث في صفة الدجال : « أعور عينه اليمنى » وأجيب
بأن اليمنى خبر لمحذوف لا نعت ، كأنه قيل : أى عينين فقال :
اليمنى .

الحادى عشر : جواز اتباع مجروره على المطلّ عند كثير دونها ، فلا يجوز هو حسن الوجه والبدن وقوى الرجل واليد برفع الاسم الثانى أو نصبه بعد خفض الأول ، خلافا للفراء فى الرفع ، وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور فى اسم الفاعل ، والمشبّهة وبسطت هذا فى النصوص .

الثانى عشر : أنه الأصل فى معمولها الجر اذا وليه آل ، قاله الجزوائى ، والأصل النصب كمررت بالرجل الحسن الوجه ، والمراد بالأصل الكثير فيما قال الدمامينى .

الثالث عشر : استحسان اضافتها الى ما هو فاعل فى المعنى .

كـ وزن فاعل اسم فاعل جعل
من الثلاثي انذى ما وزنه فعلا

أى اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي المفتوح العين أو مكسورها لا مضمومها ، جعل على وزن فاعل متعديا كان الفعل أو لازما صحيحا أو معطلا أو مضاعفا ، لكنه مطرد فى المفتوح مطلقا ، كضرب فهو ضارب ، وقعد فهو قاعد ، ووعد فهو واعد ، وقال فهو قائل ، ورد فهو راد ، وقضى فهو قاض ، وفى المكسور ان كان متعديا نحو : علم فهو عالم ، وشرب فهو شارب ، ولقم فهو لاقم ، وفضح فهو فاضح ، ووسع فهو واسع ، وهاب فهو هائب ، وبقي فهو باق ، ومس فهو مس .

وقيل لا يقاس فيه ، ويقل فى المكسور التلازم قيل جداً : كسلم فهو سالم ، وقطح الأنف فهو فاطح اذا لصق بالوجه ، وظاهر البيت استواء المفتوح والمكسور ، وليس كذلك فان المكسور التلازم مساو للمضموم فى كون اسم الفاعل منه على وزن فاعل قليلا نحو فره بضم الراء فهو فاره ، وظهر فهو طاهر ، ونعم فهو ناعم ، فكان الأولى أن لا يخرج المضموم بقوله : ما وزنه فعلا بضم العين ، بل يطلق ويذكر أن وزن فاعل يأتى من الجميع ، ثم يذكر مواضع اقياس كما فعل فى الخلاصة ، لكنه قد أخرج المكسور من قياس ، ذلك بقوله : وصيغ من لازم إلخ ، وقد يجىء اسم الفاعل من غير الثلاثي على فاعل نحو : أيفع الغلام فهو يافع ، ولا يقال مرفع ، وأورق الشجر فهو وارق ، ولا يقال مورق .

قلت : وقد يقال : كقوله :

✽ فيا شجر الخابور ماك مورق ✽

وأعشب المكان فهو عاشب ، ولا يقال معشب ، وأورس المكان فهو وارس ولا يقال مورس ، والورس نبات أصفر ، وطوحته الطوائح ، وأطاحتها فهي طائحات ، لا يقال مطوحات و لامطحات ، وذلك من النوادر ، والقياس : موفع ومورق ومعشب ومورس ومطوح ومطيح .

قال الرضى : ومن ذلك قوله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) على بعض التأويلات ألقت الريح فهي لاقح لا ملقح .

قلت : ومنه أيضا : أبقل فهو باقل ، وقد يقال : مبقل كما قيل أيضا : مورس ومورق ، وأقرب فهو قارب ، إذا كانت إليه قوارب ، وأحصل البلد فهو ما حل ، وإلى ذلك أشار الناظم في التسهيل بقوله : وعن مفعل بفاعل ، أى وربما استغنى عن مفعل بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين ، بفاعل ، وقد علمت أنه ربما استغنى به أيضا عن مفعل بالتشديد : كطوحته الطوائح فهي طائحات ، والطوائح أيضا جمع طائح ، وقيل ذلك كله مبنى على حذف الزوائد ، كما قيل بذلك فى اسم المصدر نحو أخرجه خروجا ، وربما استغنى عن فاعل بمفعل بضم الميم وسكون الفاء وكسر الميم نحو : حبه فهو محب بكسر الحاء ، ولا يقال حاب ، وعم بمعروفه فهو معم بكسر العين ، ومعم بفتحها ، ولم فهو ملم بكسر اللام وفتحها أيضا عند بعض ، لا يقال عام ولا م كما أشار إليه فى التسهيل أيضا .

قالوا : وقد يجىء فاعل بمعنى مفعول نحو : (ماء دافق) أى مدفوق (عيشة راضية) أى مرضية .

ويجيب : بأن دفق يكون لازما ومتعديا ، ودافق من اللازم

بمعنى مندفق ، وبأن دافق اذا سلمنا أنه من المتعدى ، وراضية من المستغنى به عن النسب كتابل بناء على انه لا يلزم أن يكون فاعل مما لا فعل له : كتامر ولابن ، بل يجوز مما له فعل أن يصاغ منه فاعل للنسب ، وكذلك قد يجيء لفظ مفعول فمعنى فاعل نحو : (وعده مأتيا) أى آتيا ، وأصله مأتويا كمضروب ، قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء .

ويجاب : بأنه من أتيت الأمر أى فعلته فهو مأتى ، أى مفعول فهو بلفظ مفعول على معنى مفعول ، وكذلك جاء اسم الفاعل من أعمل على فعال كأجبره فهو جبار قاله الجوهري .

وقال البيضاوى : الجبار من من جده على الأمر بمعنى أجبره ، وكذلك من فعل بالتشديد كلبس فهو لباس ، ونقل ملبس ، ثم إن كان فاعل من الأصحح لم يلحقه تغير مما يأتى ، وإن كان معتل الفاء بالواو وبالياء ، فكذلك نحو : واعد ووافر ويأسر ويابس ، وإن كان معتل العين بالياء أو بالواو ، قلبت همزة نحو : قائل وبائع ، والأصل قاول بالواو وقايل بالياء ، ولكن عروها حملا على الفعل ، فكما قالوا : باع قال بقلب الواو والياء ألفاً ، كذلك قلبوهما فى همزة الوصف .

وقيل : أبدلوا الألف همزة فى الوصف والألف أصلها واو أو ياء قلبتا ألفاً لوقوعهما متحركتين بعد فتحة مفصولة بفواصل غير حصين وهو الألف .

وقال المبرد : دخلت ألف فاعل على ألف قال باع مثلاً ، فالتقى ألفان ولم يمكن حذف إحداهما للإلباس بالماضى ، فوجب تحريك إحداهما ، وحركت التى نهى بدل عن العين لأن أصلها الحركة والألف

إذا تحركت صارت همزة ، وتكتب همزة تحت صورة ياء بلا نقط ، وقيل تكتب ياء ولا تنقط ولا تقب العین همزة إذا اعتلت وصحت ، بل تبقى واو وياء لجريانها مجرى الصحيح كعين فهو عاين وصيد فهــو صائد بالياء منقوطة ، وفوه فهـو فاهو ، وعور فهو عاور باواو ، لأن العين لما صحت في الفعل خوف الإلباس بعان وصاد وفاء وعار ، وصحت في اسم الفاعل بنعاله ، قيل : لأن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال ، والتصحيح وهو مشكل من وجهين :

أحدهما : أن اسم الفاعل قد يعمل ولا فصل له : كجائز بمعنى البستان ، وجائزة بمعنى الخشبة في وسط السقف ، فان ادعوا أنهما نقلا من أسماء الفاعلين ، فقل كثر النقل في أسماء الأجناس ، وهــو قليل ، بل قيل ممنوع والآخراں الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا فرع عن الفعل .

قلت : يجاب عن هذا الوجه الآخر بأن فرعية الوصف على المصدر إنما هي من حيث الاشتقاق ، فلا ينشأ فرعيته على الفعل من حيث الاعلال والتصحيح ، كذا يظهر لى ، ولم يظهر لى جواب عن الأول ، ثم رأيت الصبان أجاب عن الآخر بذلك ، فأنحمد لله على الموافقة .

وعن الأول بالتزام النقل مع التكرير ، هذا ولا فرق . ذلك الإبدال همزة بين المفرد والتثنية ، وجمعها وجمع السلامة لمؤنث والتذكير والتأنيث ، ومثل الوصف فيه الاسم كجائز وجائزة المذكورين ، وذلك الإبدال واجب ، وحيث عبر ببعض بالجواز فالمراد ءدم الامتناع الصادق بالواجب ، لا كما يتوهمه بعض من جواز الإبدال وعدمه في الاسم كجائز وجائزة المذكورين بالجيم ، وجائز بانحاء المهلة بمعنى مجتمع الماء .

وان كان معتل اللام قلبت اللام الواوية ياء لتحركها بعد كسرة ، ولتطرفها ولكن لم تقلب إلا بعد زوال حركتها ، وتبقى الياء ، ولكن اذا لم يكن التثنية تثبت الياء ان نحو : الداعي والرامي ، واذا كانا حذفنا لانتقاء الساكنين ، لأنه حرف صحيح وهما حرفا علة فحذفهما أولى كداع ورام وبقا ، وذلك في غير النصب ، وأما في النصب فتثبتان مع التثنية نحو : رأيت داعياً ورامياً ، وأصل الداعي الداعو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، وأصل داع داعو ، قلبت الواو ياء لذلك ، فصار داعي ثقلت ضمة الياء أو كسرتها ، فحذفت فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء وكذا أصل رام رامي ، ثقلت الضمة أو الكسرة فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء ، وقد تثبت الباء مضمومة أو مكسورة حالة التثنية كداعي ورامي وهو قليل مبسوط في النحو ، ويجوز إثبات الياء وحذفها في الوقف حال الرفع والجر .

ولكن الراجع في المتون حذفها عند سيبويه ، وإثباتها عند يونس نحو : هـ ذا داع ورام بسكون العين والميم ، وداعى ورامى بكسرهما بعدهما ياء ، والإثبات لأنه الأصل ، وقد ثبتت في الوصل ، ولم يحدث ما يوجب حذفها ، والحذف للفرق بين الوصل والوقف ، والراجع في غير المتون الإثبات ، وأما المنون المنصوب فتثبت ياؤه ويبدل التثنية ألفاً ، والمنصوب غير المنون تثبت ياؤه ساكنة نحو : رأيت الداعي ، وما تقدم من القب للواو ياء سواء فيه المفرد والمثنى ، وجمع السلامة المذكر والمؤنث : كداعية وداعيان ، وداعيتن وداعون وداعيات ، وأكن تحذف في جمع السلامة لمذكر ، فان أصل داعون داعيون ، نقلت ضمة الياء للعين فحذفت للانتقاء الساكنين ، أو حذفت الضمة لثقلها فضمت العين لتجانس الواو لحذف الياء من بينها لانتقاء الساكنين ، وأصل داعين داعيين ، نقلت الكسرة من الياء لثقلها ، أو حذفت كذلك وكسرت العين لمناسبة ياء الجمع ، وحذفت الياء لانتقاء الساكنين .

وذلك لأن المؤنث والتثنية والجمع فرع المذكر والمفرد ، ولأن علاماتهما لطردها وزيادتهما كان ما قبلها متطـرف ، وإن كان مضاعفاً أدغمت العين في اللام للتخفيف كراد ، ويجوز فكه لضرورة ، وإن اعتلت اللام وكان العين واواً ولم تقلب العين كراو والراوى ، وتبقى الهمزة أولاً ووسطاً وآخرأ بدون قَبْ كآمن وسائل وقارىء من آمن وسأل ، وقرأ بهمـز الجميع ، لأن الهمزة حرف صحيح يقبل الحركات جميعاً بدون ثقل مطلقاً حرك سابقها أو سكن ، وقد تخفف بالتسهيل إذا لم يبتدأ بها وتقلب أيضاً ياء في الآخر كلقارىء .

فمراد الناظم بفاعل ما كان على وزن فاعل لفظاً كضارب ، أو تقديرأ كداع ، والداعى بسكون الياء ، والداعون وداعى بسكونها وزادوا منه ما كان على لفظ عالف كالحادى أصله الحاد ، وقلبت الواو ياء لتطرفها ، وهى فاء الكلمة تأخر إلى ما بعد اللام أو نحو ذلك مما تعرفه من كيفية الوزن المذكورة .

واعلم أنه لما كان اسم الفاعل مشابهاً للمضارع معنى ، قصدوا في بنائه إلى مشابهته لفظاً لكمال المناسبة ، فزادوا ألفاً بدل حـرف المضارعة اخفتها بالقياس إلى سائر الحروف ، فرقاً بين الماضى واسم الفـاعل لأنه يحذف حرف المضارعة ، وتزاد ألف فيكون اسم فاعل ، ثم كسروا العين كسرة جديدة لا الكسرة التى فى الماضى والمضـارع ان كانت فيه لاعتلال الكسرة ، وقيل : كسرت لثلاثا يلتبس بالماضى من المفاعلة لو فتحت ، ولثلاثا يثقل لو ضمت ، ويبحث بأن الكسر يلبس أيضاً بالأمر من المفاعلة .

وأجيب : بأن هذا اللبس اللازم للكسر يغتفر للضرورة أنه إم تبق حركة سواء ، لأنه التباس بما يشبه الأصل ، لأن الأمر يشبه المضارع ، والمضارع أصل لاسم الفاعل عند كثير ، بخلاف الفتح

فانه يلبس بالماضى وضعف بأن الضم فيثقل اللفظ أولى من الكسر فيلبس ، وزيدت الألف بين الفاء والعين ، لأنها لو زيدت قبل الفاء لزم الابتداء بالسكان ، وإن قلبت همزة وحركت بالضم لانتبس بالأمر من المضموم العين لأنه قد يغفل عن كسرة العين ، وبالمضارع من الرباعى ، وبالمبنى للمفعول من الماضى الرباعى ، أو بالفتح لانتبس بالمضارع المكسور العين ، أو بالأمر من الرباعى ، أو بالكسر لانتبس بالأمر من المضارع المكسور العين ، ولو زيدت الألف فى الآخر لانتبس بماضى الاثنين .

والمراد بقوله : اسم فاعل جملا إما اسم فاعل المصطلح عليه لأن كل وصف دل على فاعل من الثلاثى ، وكان على زنة فاعل فهو اسم فاعل ، لكن قد يجرى مجرى الصفة المشبهة كضامر الكسح لأن مرادهم باسم الفاعل الثلاثى فى باب ذكر الأبنية ما كان على فاعل ، ولو كان صفة مشبهة ، وفى باب العمل ما ليس صفة مشبهة إلا أن قوله : الذى ما وزنه فعل يدل على أنه لو أراد ما ذكرنا أم يحتج اليه فى إخراج فعل بالضم ، فان صوغ فاعل منه وارد كما مر ، وإما ما هو الفاعل وإنما المراد أن الوصف الدال على فاعل يصاغ من الثلاثى الذى ليس بمضموم العين على فاعل ، وهذا أظهر لإخراجه فعل بالضم ، واحترز بالثلاثى من الرباعى والخماسى والسداسى فانهما تأتى .

الإعراب : كوزن متعلق بجعل على القول بتعليق الكاف بتشبيهية وتعلق قطعاً إن جعلت بمعنى على أو نحوها ، وفى ذلك تقديم معمول الخبر الفعل على المبتدأ ، أو هو كما مر جائز وفاعل مضاف اليه ، ويكسر تنوينه ولا بد ليستقيم الوزن ، ولئلا يلتقى ساكنان ، وهذا أولى من حذف تنوينه للضرورة ، وقطع همزة الوصل بعد للضرورة ، لأن كسر التنوين لئلا يلتقى ، جائز سعة وهو أولى من ضرورتين .

واسم مبتدأ وجعلا ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازاً ،

والجملة خبر ومعناه أوجد أو وضع أو نحوهما ، وإن جعل من المتعدى لاثنتين فالثاني كاف ، قوله : كوزن أو استقراره والأول ناب عن الفاعل ، وفي نسخة جموا فيكون اسم مفعولا أولا ويجوز جعل كوزن حالا منه ، وعلى كل حال يقدر مضاف أى وزن اسم فاعل جعل كوزن فاعلا ، والكاف بمعنى على فلا يقدر مضاف .

ومن الثلاثى : متعلق بمحذوف حال من ضمير جملا أى من الفعل الثلاثى ، وحذف الياء المتحركة من ياء النسب : لضرورة ، وحذفت الياء الساكنة فيهما لالتقاء ساكنة ، مع لام الراء الساكنة أو حذف الياء من جملة ضرورة ، ولا يغرنك ثبوت الياء فى الخط ، فإنها لاحظ لها فى اللسان ، وما كتبت إلا لتدل على الحذف ، ويجوز أن تفتح ثاء لثلاث أولى ولا تكتب الياء بعد الثاء الآخرة ، فيكون مذكر ثلاثة فيقدر مضاف ، أى من ذى الثلاث ، فيوافق قوله فى الخلاصة من ذى ثلاثة أى من الفعل صاحب الأحرف الثلاثة ، وأسقط ابتاء بقاء على جواز تركها إذا كان المحدود مذكرا بلا قيد لغة ، أو تركها للضرورة ، أو بناء على أن لفظ الحرف يذكر ويؤنث ، كما يذكر ويؤنث اللفظ المخصوص من الحروف كانباء والباء ، وآل على الأول للمعنى ، وعلى الآخر للجنس أو للحقيقة .

وليس ببعيد جدا عما قيد ، ولعل وجه البعد نعت لمضاف اليه نيابة عن المضاف أو لإبدال من محذوف ، أو من المضاف اليه نيابة ، والذى نعت الثلاثى بـياء النسب ، أو بدل من المضاف المحذوف أو نعت على القول بتعريف ذى بالإضافة ، أو نعت للثلاث ، أو بدله على سبيل نيابته .

وما نافية ووزن اسمها والهاء مضاف اليه وفعلها خبرها ، ووزن مبتدأ وفعلها خبره ، وهو على كل حال اسم لا فعل وجملة حرف النفي وما بعده صلة الذى والرابط هاء وزنه .

ومنه صيغ كسهل والظ-ريف وقد
يكون افعلا وفعالا أو فعلا-لا

وكالفرات وعفر والحص-ور وغمر
عافر جنب ومش-به ثملا

أى وصيغ اسم الفاعل من مصدر فعل المضموم العين مطلقاً
على أوزان •

منها : فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين : كسهل فهو سهل ، وضخم فهو
ضخم ، ونزر فهو نزر ، وصعب فهو صعب ، والمؤنث سهلة ، والس-هولة
خلاف الصعوبة ، ووجه سهل قليلا اللحم ، وأما السهلة بكسر السين
فتراب كالرمل يجيء به السيل والماء ، وأرض ونهر سهلة بفتح
السين وكسر الهاء كثيرة ، وأما السهل بفتح فكسر كالسهل بضم
فسكون فكل شيء الى اللين ، وأما السهل بفتح فسكون فالعرب ، ومن
الأرض ضد الحزن •

ومنها : فعيل بفتح الفاء وكسر العين بعده ياء ساكنة سكوناً ميةً :
ككرم فهو كريم ، وظرف فهو ظريف ، وشرف فهو شريف ، وبجمل فهو
جميل ، والوزنان مقيسان كما هو ظاهر الهمع ، وهو ظاهر الخلاصة
أيضاً إذ قال : وفصل أولى وفعيل بفعل •

وقال الصبان : لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل ، في
فعل المضموم كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده •

قال أبو يحيى ، وصاحبه تحقيق المقال : قال الناطم في شرح
التسهيل : من استعمل القياس لعدم السماع فهو مصيب •

قال صاحب التحقيق : وانظره مع ما لابنه في شرح الألفية •

قلت : قال فيه الذى كثر في اسم الفاعل حتى كاد يطرد مجيئه على فعل أو فاعيل أو ، وهو مخالف لأبيه بعض مخالفة لأنه قال : كادا يطردان ، وكلام الناظم في شرح التسهيل جواز قياسهما صراحاً إذ قال : من استعمل القياس فيهما لعدم السماع إلخ ، وهو يقتضى أنه لا يستعمل القياس مع ورود السماع بغيرهما ، وهو قول الكثير في مصادر الثلاثي •

وقال بعضهم : يستعمل القياس فيهما ، فلورود السماع •

قال الشاطبي : وغير المصنف يرى أن فاعلاً مقيس دون فعل ، ونص ابن هشام أنهما جميعاً مقيسان ، وأن فاعلاً قبل فعل ، وإن قلت : ما فائدة قوله في الخلاصة والفعل جمل ؟

قلت : زعم الشاطبي والحفنى وغيرهما : أن فائدته الاحتراز عن جمل بمعنى أذاب نحو : جملت الشحم أى أذبتة فهو جميل ، فان فعله بالفتح وجميل فيه بمعنى مجمول ، ويرد عليهم أن معرفة أن الفعل جمل بالضم لا بالفتح تستفاد من بنائه الكلام على فعل بالضم - م إذ قال وفعل أولى ، وفعل بفعل ، فالظاهر أن قوله والفعل جمل ليس تقييد بل استئناف لبيان الواقع مع عدم الحاجة إليه بل ، زائد ليكمل البيت برويه ، فالواو استئنافية لا حالية ، أو للحال اللازمة نظراً إلى فرض الكلام •

ومنها : أفلح نحو : خرق فهو أخرق وحمق فهو أحمق بمعنى وشنع فهو أشنع أى قبح ، ووظف فهو أوظف ، أى طال شعر عينيه أو حاجبيه ، وظلام أوظف أى أرخى ذيله ، وعيش أوظف أى رعى ،

وخطب فهو أخطب بالخاء والطاء المعجمة المشالة ، أى كان أحمر الى الكدرة كذا فى التوضيح والتصريح وغيرهما ، وليس فى القاموس والصاح والمصباح ، والذي فى القاموس أنه بالطاء المهملة ، وأن فطه مكسور العين ، وفسره باللون الكدر المشرب حمرة فى صفرة أو غبرة ترهقها خضرة ، وشجع فهو أشجع ، وحرش فهو أحرش أى خشن ، وليس هذا الوزن اسم تفضيل ، وإن كان على وزانه فلا يوصل من التفضيلية ، وليس فيه معنى التفضيل ، فاشجع بمعنى شجاع .

ومنها : فعال بفتح الفاء والعين خفيفة بعدها ألف زائدة ، كما زيدت الهمزة فى أفعال ، والياء فى فعيل ، نحو : جبن فهو جبـان بفتح الجيم والباء بدون تشديد ، أى هيبوب للأشياء لا يقدم عليها ، ويقال أيضاً جبان بتشديد الباء وجبين بوزن أمير ، وحصنت المرأة فهى حصان بفتح الحاء والصاد ، أى امتنعت بالعفاف ، أو تزوجت ، قال حسان فى عائشة رضى الله عنها :

حصان رزان ما تزن بربيد

وتصبح غوثاً من لحوم القوافل

وحرم الشيء فهو حرام ، وكثيراً ما تقلب الاسمية على لفظ الحرام ، فيكون اسماً للشيء المحرم لا وصفاً ، ويكون أيضاً مصدرًا .

ومنها : فعل بفتح الفاء والعين كبطل فهو بطـل بفتح الباء والطاء ، أى شجع حتى أن الدماء تبطل عنده ، ولا يؤخذ منه بثأرها ، أو تبطل جراحته فلا يكثر لها ، ويقال أيضاً : بطال بتشديد الطاء بعدها ألف ، وحسن فهو حسن ، ويقال أيضاً : حسين بوزن أمير ، وحسان كغراب ، وحسان بالضم والتشديد ، وتفتح عين الفعل أيضاً .

فيكون من باب نصر ، فيقال في الوصف حاسن وظاهر بعض أنه يقال حاسن في المضموم أيضا ، وتلك الأوزان الثلاثة قليلة ، أشار إليها وإلى قلتها : بقوله : وقد يكون أفعلا وفعلالا أو فعل .

وان قلت : لو قال : وقد يكون أحقق أو جيب-ان أو بطلا لكان أحسن ؟ قلت : قد قيل أنه أحسن وعليه صاحب التحقيق ، ولا أسلمه لأن الكلام في الوزن الشامل للأفراد لا في الأفراد الخاصة ، وكذا التعبير في الفعل وقع بالوزن العام ، وهو فعل بالضم ، فيقبح الخروج منه إلى الخصوص المحض ، ولأن فعل بالضم لا يصاغ منه أحقق وجبان وبطل من لفظه ، بل من أفعال موازنة له ، ولأن الكل في اسم الفاعل العام ، وإلى مع عمومته ترجع الضمائر في جمل وصيغ ويكون « فبرجوع ضمير يكون إلى الخاص يحتاج إلى تكلف الاستخدام والتسامح ونحوهما » ولأنه أو قال ذلك مع أنه قد وصفه بالقلة لتوهم خصوص أحقق وجبان ، وبطل مع أنه المتبادر من العبارة أيضا ، بل يلزم إلا بتقدير أداة التشبيه أي كأحقق إلخ .

وأما سهل وظريف وفرات وما بعده ، فإنها ولو كانت أنفاظا خاصة لكنها بتسليط أداة التشبيه عليها يكون المراد العموم .

ومنها : فعال بضم الفاء وفتح العين بدون تشديد بمدها ألف زائدة نحو : فرت الماء فهو فرات ، أي عذب جدا بتاء مثناة فوق ، ويكون أيضا اسما للماء العذب جدا لا وصفا ، ولنهر بالكوفة وللبحر وعلما .

وأما فرت بكسر الراء فمعناه ضعف عقله بعد مسكة ، وأما بفتحها فمعناه فجر ، ووصف المكسور مثله بأنه من باب فرح ، ووصف

المفتوح فاعل لأنه من باب نصر ، ويقال : مياه فرتان والفراتان الفرات ، ودجيل أو دجلة ، وزعق فهو زعاق أى مرّ وشجع فهو شجاع .

ومنها : فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو : عفر فهو عفر ، وعفرت المرأة فهي عفرة ، وفي الصحاح العفر الرجل الخبيث الداهى وأيضاً المكر ، وكذلك العفريت أو أكثر بزيادة الياء والتاء .

أبو عبيدة : العفريت من كل شيء المبالغ فلان عفريت نفريت ، وفي الحديث : « إن الله ييغض العفريت النفريت الذى لا يرزى فى أهل ولا مال » والنفريت التباع ، وبدع فهو بدع أى كان غايته فى علم أو شرف أو شجاعة أو غيرها ، وطفل الشيء فهو طفل أى رخص ناعم ، وظاهر القاموس أنه يفتح اطاء وحرّم فهو حرّم قرىء : « يحرم على قرية أهلكتها » بكسر الحاء ، وسكون الراء ، وظاهر التوضيح أن تلك الأوزان كلها مقبولة ، وكذا فعل بضمّتين كجنب لكن فعمل أولى وبمعه فعل بالسكون كالشهم أى ذكى الفؤاد أو ضخم وبمعهما افعل وفعل بفتحّتين وفعل بالفتح ، وفعل بالضم ، وفعل بضمّتين ، وفعل بكسر وسكون .

قال : وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ، ودونه أى دون فعيل فعل كشهم وضخم ودونها ، أى دون فعيل وفعل أفعل كأخطب إذا كان أحمر أى الكدرة أى مائلا إليها ، وفعل كبطل وحسن ، وفعل بالفتح كجبان ، وفعل بالضم كسجاع ، وفعل كجنب ، وفعل كعفر أى شجاع مأكّر انتهى .

وذلك خلاف المشهور ، بل قال أبو يحيى : اتفقوا على أن غير فعل بالسكون وفعل مقصور على السماع ، وقد يقال : ضمير دونه عائِد

للقياس ، وضمير دونهم - الفاعل وفعل ، أما لفعيل فليفيد ع - دم
القياس ، وأما لفعل فليفيد أن عدم القياس في الأمثلة أقوى منه
في فعل ، فيفيد أن المقيس فعيل فقط ، وكذا إذا أرجعنا الضميرين كما
مر أولا وأراد الدونية معرضا عن القياس ، لعدمه في غير
فعيل .

ومنها : فعول بفتح الفاء وضم العين كحزرت الناقة فهي عزوز
ضاق مجرى لبنها ، وقيل : مخرج بولها ، وحصرت فهي حصور ،
أي ضاق مخرج لبنها ، وقيل : مخرج بولها ، وحصرت فهي حصور ،
أي ضاق مخرج لبنها ، وحصر الرجل فهو حصور ، أي لا شهوة
له بالنساء ، والحصور أيضا البخل السيئ الخلق ، وجعل الجوهري
حصرت الناقة هو بفتح الصاد ، ويقال أيضا أحصرت .

قال أبو يحيى : وهو مخالف لما أشار إليه المصنف وابنه .

قلت : الذي في النظم من المضموم لا من المفتوح ، لمعنى من معانى
المضموم ، ولا من المكسور إذ قد جاء مكسورا كفرح ، وفي
القاموس : الحصور الناقة الضيقة الإحليل ، وحصر ككرم ، وفرح
وأحصر ومن لا يأتى النساء وهو قادر على ذلك أو المنوع منهن
أو من لا يشتهيهن ، ولا يقربهن ، والمحبوب والبخل والهيوب
المحجم عن الشيء والكاتم للسر . انتهى .

وكذا حصرت المرأة ضاق مجرى لبنها ، فقد رأيت نص القاموس
على بناء حصر الفاعل وضم صاده .

وزعم الصبان أن حصر مبنى للمفعول دائما وأن تمثيلهم به
لمضموم العين باعتبار الأصل ، وأنه لا يرد أن أصل المبنى للمفعول

متمد ، والمضموم العين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن ابن قاسم ، أن المبني للمفعول قد يكون سماعا من انلازم ، نحو : جنى فيجمل هذا منه ، وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين .

ومنها : فعل بضم الفاء وسكون العين نحو : غمر فهو غمر أى لم يجرب الأمور وهو بالعين المعجمة ، وفى القاموس أنه تفتح عينه أيضا وتكسر وتفتح مع الميم أيضا ، وعن بعض : أن الغمر بالفتح فاسكون الماء الكثير ، أو الكريم الواسع الخلق ، أو معظم البحر ، أو الجواد من الخيل ، أو السابغ من الثياب ، أو جماعة الناس ولفيفهم ، ويقال : لفيفهم الغمر بفتحتين ، والغمر بالكسر فاسكون الحفر المستور ، والغمر بالضم فاسكون من لم يجرب الأمور ، وصلب المكان فهو صلب ، وصلب أى اشتد ومنها فاعل بزيادة الألف نحو : عقرت المرأة فى عاقر لا عاقرة ، أى لم تحمل وهى فى سن الحمل .

وزعم صاحب فتح الأقفال : أنها جاوزت سن الحمل ، بل التى لا تلد وعقر الأمر لم يفتح عاقبة ، والعاقر من الرمل ما لا ينبت والعظيم منه ، والمرأة التى لا مثل لها .

وذكر فى القاموس أنه يقال : عقرت بالبناء للمفعول أى عقت ، وعقرت بفتح القاف تعقرت بكسرها فى عاقر ، ورجل عاقر وعقير لا يولد له ولد .

ونص صاحب التحقيق أنه يقال أيضا : عقر بالكسر فهو مثلك فلك أن تقول : استغنوا بعاقر من عقر المفتوح ، عن فاعل من فعل المضموم ، وبرع أى فاق فى كل فضيلة فهو بارع ، وبرع فهو بارع ، أى جميل وهى بارعة ، وفره الفرس فهو غاره أى ناشط ، وفره الرجل

أى حذق فهو فاره ، والفساره القينة والشديدة الأكل ، والجارية المليحة ، وفجر الرجل فهو فاجر ، وفرس فهو فارس أى حاذق بركوب الخيل ، وفحش فهو فاحش ، وودع فهو وادع أى ساكن ، ومستقر ويقال أيضا : وديع ، ووسع فهو واسع أى دارع ، وبسل فهو باسل أى شجاع لا يفلت قرنه ، وحزم فهو حازم أى مشعر محتاط فى الأمور ، ويقال أيضا : حزيم ، وصرم السيف فهو صارم أى قاطع ، ويقال أيضا الصروم وصرم الرجل فهو صارم ، أى شجاع ، وفحم الشعر فهو فاحم ، أى اسود ، ويقال أيضا : فحيم ونبه قدره فهو نابه أى ذو شهرة ، ويقال أيضا النبه بفتحتين ، وتفتح أيضا ياء انقل وتكسر أى شرف فهو نابه ونبيه ونبه بفتحتين ، وحمض فهو حامض ويقال أيضا حمض بالفتح وحمض بالكسر كفسح ، وقيل ، الكسر فى اللبن خاصة .

ومنها : فعل بضمين كجنب فهو جنب وهم جنب ، ومما جنب بلفظ واحد ، ويقال فى الفعل جنب بالفتح أيضا .

ومنها : فعل بفتح الفاء وكسر العين مشبه ثمل بفتح التاء وكسر الميم فى الوزن فقط ، لأن ثمل فعل مكسور العين ، وهو لازم فليس مراده أن ثمل وصف وفعله مضموم كذا لصاحب فتح الأعمال .

قلت : لا مانع من أن يريد به ذلك أنه وصف مفتوح الأزل مكسور الثانى ، وفعله بالضم وهو بئاء مثلثة فانه وواشتهر كسر عينه كفسح لكن جاء ضمها كما هو صريح تحقيق المقال إلا إن لم يقطع على الضم اطلاعا لكن عن ظاهر النظم ، ومعناه سكر أو قارب السكر ، وثمل السيف بعد عهده بالصقل ، وندس فهو ندى أى عالم بالأخبار مدقق للنظر فى الأمور وفطن فهو فطن .

قيل : والمشهور فيهما الكسر ، وذكر في القاموس أن فطن بفتح طاؤه أيضا كنصر وتكسر كفرح ، وأنه يقال أيضا في الوصف فاطن وفطين وفطون بالفتح ، وفطن بالفتح والسكون وبالضم واسكون ، وندس بالكسر هو المدكور في القاموس بوزن فرح ، وقد يقال : فاطن وصف فطن المفتوح ، وفطن بالكسر وصف فطن بالكسر ، وحصف فهو حصف أى رزين الفعل ، والمشهور فيه حصيف بالياء قالته صاحب التحقيق •

قلت : قد ورد حصف بالكسر أيضا ، فعمل حصفا بالكسر وصف له ، كفرح فهو فرح ، وخشن المكان بضم الشين فهو خشن تكسرهما ، هذا ما في القاموس •

وزعم الأسموني أن الوصف خشن بكسرتين ، فعمل ذلك لغتان ، وبهج فهو بهج أى حسن ، وسمح فهو سمح ضده ، وبدغ بدغين معجمة فهو بدغ أى سمين ناعم ، ولم يذكر الناظم فعلا بكسرتين ، وذكره الأسموني ، ولم يذكر فعلا بفتح الفاء وتشديد العين بعدها أف زائدة ، وذكره صاحب التحقيق ، وأبو يحيى كوض فهو وضاء ولم يذكر فعلا ، وذكره صاحب التحقيق كسرع فهو سرعان بفتح الأول وسكون الثاني ، وزيادة ألف ونون بعد الثالث ، ولم يذكر مفعولا ، وذكره صاحب التحقيق كودع فهو مودوع أى وادع ، ولم يذكر الناظم ذلك لشذوذه •

وقد يحول فعمل إلى فعال بالفتح والتخفيف : كطريل وطريل بفتح الطاء ، والواو مخففة ، وإلى فعال بالتشديد ككريم وكرام بفتح الكاف ، وتشديد الراء •

وقول صاحب التحقيق : واعلم أنه قد شذ فيه أيضا فاعل قالوا :

فره فهو فاره ، إن أراد به الاستدراك على الناظم فسهو لأن الناظم قد مثل له بعاقرة كما شرحه صاحب التحقيق بنفسه ، وإن أراد التبعيه على شذوذ فاعل لأنه ذكره الناظم بدون النص على شذوذه ، وذكره هو أيضا في محل شرحه بدون النص على انشود فصحيح ، والمتبادر أنه أراد الاحتمال الأول سهواً ، وجل وعز من لا يسهو وانهاء من قوله في أول البيت ، ومنه صيغ عائذ الى فعل بانضم آخر البيت قبله كما هو ظاهر ، ونص عليه أبو يحيى وصاحب تحقيق المقال وغيرهما .

الإعراب : الواو لمطف جملة صيغ على جملة جملا ، وجعلوا في البيت قبله ، ومنه متعلق بصيغ ، وتقدم للوزن وصيغ بإخلاص كسر الصاد أو اشمامه الضم ، ويجوز صوغ فعل ماض مبني للمفعول ونائبه مستتر فيه جوازا عائذ الى اسم الفاعل في قوله : اسم فاعل جملا .

وكسهل متعلق بمحذوف حال من المستتر أو الكاف اسم حال ، وسهل مضاف اليه ، وهذا أولى من جعلها اسما نائبا ، وانظريه معطوف على سهل ، والواو للاستئناف أو للمعطف على جملة صيغ أو جمل ، وقد حرف تقلييل ، ويكون مضارع مستتر الاسم جوازا عائذا الى الفاعل المذكور ، وافعل خبره على حذف مضاف أى مثل افعل ، ونحو افعل ، وموازن أفعل فعلا معطوف بأو على أفعل ، ويوجد في النسخ مكتوبا بألف التنوين ، ولا يقبل الوزن تنوينه ، فالصواب منع تنوينه للوزن لأن اللام هي أول الوجد المجموع ، فإنما يلين متحرك آخر يكون وسط الوجد المجموع ، فهو همزة أو وآخر الوجد انواو ، ولعله وصل همزة محذوها من انطق ، وكسر التنوين لئلا يلتقى ساكتان .

وفعلا معطوف بأو على فعلا ، أو على أفعل ، والواو للمعطف ،

وكالفرات متعلق بمحذوف ، وهذه المحذوف منصوب معطوف بالواو ،
على أفعال المنصوب على الخبرية ليكون ، أو يقدر بسلا تعليق
الكاف به ، أو انكاف اسم معطوف على افعال ، والفرات مضاف اليه
المكاف أى ومثل الفرات ، وما بعده معطوف على الفرات ، أو كل على
متلوه بإسقاط العاطف فى عاقر وجنب ، ومثبه كذا فى انسخ بالرفع
أو بالجر ، والصواب مشبهها بالنصب معطوف على افعلا ،
وعلى كاف •

قوله : وكالفرات ان جعل اسما أو على الاستقرار المحذوف
ان جعل حرفاً ، أو على محل المجرور أو محل الجار والمجرور
على الذ-لاف فى محل النصب ، هل هو للمجرور أولاً أو للجار
ولا شيء يقول من قال للجار ، ووجه الرفع أنه مبتدأ محذوف
الخبر أى ومثبه ثمل كذلك ، أو نائب لمحذوف أى وقد يصاغ مثبه
ثملا ، وقد يأتى أو نحوهما ، ولا وجه للجر خال عن تكلف ، مثل
أن يقال : معطوف كما تقدم ، وجر للمجاورة للمجرور ويقدر
نصبه بناء على جواز الخفض على الجوار فى المعطوف مع فصل
العاطف ، وهو قول رده ابن هشام وغيره كما بسطته فى النحو ،
وإنما لم أعطفه على الفرات أو على جنب لأنه يلزم عليه أن يكون
التقدير : ومثبه ثمل لأن ما عطف عليه (ح) قد تسلط عليه انكاف
تلواً أو بالعطف وهو فاسد ، لأن المراد مشبه ثمل لا مثل مشبهه
إلا أن يجعل كناية عن ثبوت مثل مشبهه ، فيفيد أن هناك ما أشبهه
ثمل ، وما أشبهه ما أشبهه •

وغاية هذا المفاد الإشعار بثبوت أمثلة على وزن ثمل ، لأن ما أشبهه
ثمل ليس وصفاً واحداً ، أو تجعل الكاف المقدرة من حيث العطف
على مدخول الكاف زائدة ، وهذا أبعد لأن فيه تقدير الزائد ، وثل
مفعول به لمثبه •

وصيغ من لازم موازنه فعلا

بـ-وزنه كشج ومنسبه عجلا

والشاذ والأشنب الجذلان ثمت قـد

يأتى ككان وشبه واحد النجلا

حملا على غيره لنسبة كخفيـ

ف شعيب أطيب في الصوغ من فعلا

أى وصيغ اسم الفاعل كثيرا قليلا من الفعل اللازم المكسور
المعين على وزن هذا أن لازم المكسور ، كشجى بالشـين المعجمة ، وجيم
مكسورة ، وياء مفتوحة فهو شج بفتح الشين وكسر الجيم وحذف
الياء ، لالتقاء ساكنة مع التنوين ، وهو الذى فى النظم ، فوزنه
فع بحذف اللام ، وأصله شجى بوزن فعل بفتح الأول وكسر
الثانى وتنوين الثالث ، تقلب الضمة فحذفت فبقيت الياء ساكنة قبل
التنوين ، فالتقى ساكتان فحذفت الياء لأنها حرف علة ، وبعض
كلمة ، والتنوين حرف صحيح ، وكلمة تامة ، وكذا فى حال الجر .

وأما فى حال النصب فتثبت الياء ، ومعناه حزن وهذا من
معنى اللام ، ومثال ذلك من صحيحها : فرح فهو فرح ، وأشر فهو
أشر أى يحمد النعمة والعافية ، وكذا بطر فهو بطر بمعناه ووزنه ،
وقيل : هما بمعنى شدة المرح ، ويطلق البطر أيضا على النشاط
والدهش والحيرة والطمعان بالنعمة ، وكراهية الشيء من غير أن يستحق
الكراهة ، وذلك كله بصحيحه ومعته موازن لفعله ، واليه أشار
بقوله : بوزنه كشج وهو الوزن الأول ، وهو مقيس مطلقا .

وقيل في الأعراض : سواء كانت داء كشج وجـ و مثله وزنا ومعنى ، وحبط ووقع أو غير ذا كقرح وبطر والأعراض جمع ء-رض بفتح العين والراء ، والمراد به هنا المعنى العارض للذات غير الثراسخ فيها ، فيخرج الآون والخلقة لا العرض المقابل للجسم المحدود ، بأنه ما لا يستقل عند بعض ، وبأنه ما لا يدوم أكثر من حال عند آخرين المبسوط في علم الكلام •

وصيغ اسم الفاعل أيضا كثير قياسا من الفصل اللازم المكسور العين على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين ، وهو الوزن انشائي ، واليه أشار بقوله : ومثبه عـلا بفتح العين وضم الجيم اسم فاعل من عجل بكسر الجيم ، ومنه يقظ بكسر القاف ، فهو يقظ بضمها ، وطمع بكسر الميم فهو طمع بضمها ، ودنس بكسر النون فهو-و دنس بضمها ، وكذا ندس فهو ندس •

وورد منه أثر بكسر انشئين فهو أثر بضمها ، والقياس الراجع كسرها كما مرّ في الوزن الأول ، وورد : أثر بكسر الشين فهو أثر بفتحها كالمصدر ، وورد أيضا أثر بالكسر فهو-و أثر بالسكون وورد أشران كسكران ، والقياس الكسر ويليه الضم وورد عجل بكسر الجيم فهو عجل بكسرها أيضا ، وهو أولى من ضمها ، وورد عجلان كسكران ، وعاجل وعجيل على غير قياس ، وورد يقظ بالكسر فهو يقظ بالكسر أيضا وهو أولى من الضم •

وورد يقظان كسكران على غير قياس ، وورد مضموم عين الفعل ككرم ووصفه ذلك كله ، وورد طمع بكسر الميم فهو طمع بالكسر أيضا وهو أولى من الضم ، ورد على غير قياس طامع كضم-ارب • وورد ندس بالكسر فهو ندس بالكسر أيضا ، وهو أولى من الضم •

وورد دنس بالكسر في تقـديم الدال ، وهو ولى من الضم وأكثر ، ويصاغ اسم الفاعل أيضا على قياس ، وكثرة من فعل المكسور العين اللزوم على فعل بفتح الفاء ، وسكون العين وهو الوزن الثالث ، واليه أشار بقوله : وإنشاذ تقول شيز بالشـين المعجمة والهمزة المكسورة بعدها زاي المكان فهو شاز بفتح الشـين وسكون الهمزة ، أو تبدل ألفا أى خشن بكثرة حجارته ، وهو لغة تميم ، وصله شئز بكسر الهمزة كفرح فهو فرح ، وخفف بالاسكان •

وورد عنى الأصل أيضا وهو لغة غير تميم ، وورد شئز جنبى بالتثوين ، وكسر الهمزة وهو كثير أيضا أو أكثر ، ويكون بمعنى الغلط ، وبمعنى الارتقاع ، وبمعنى الاشتداد ، وبمعنى القلق ، وبمعنى الدعر ، وقد بينى للمفعول هذا الآخـر كعنى ، وأما شأزها بمعنى جامعها وشأزت الخيل بمعنى سمت فمفتوح العين والأول متعد والكلام هنا فى المكسور اللزوم •

ويصاغ اسم الفاعل أيضا على قياس وكثرة من فعل المكسور اللزوم عنى أفعل بفتح الهمزة الزائدة والعين ، وسكون الفاء على وزن اسم التفضيل ، وليس اسم تفضيل وهو الوزن الرابع ، واليه أشار بقوله : والأشنب يقال : شنب بكسر النون فهو أشنب ، وشنبت فهي شنباء بالمد ، ويقال هو شنب وهى شنبه بالكسر ، وشانـب وشانبة ، وشنيـب وشنيبة ، ككريم وكريمة ، والقياس أشنب ، وحكى سيويـه شـمباء فى التأنيت بابدال النون ميما ، والأشنب قاله بعضهم ماء يجرى على الأسنان ، وقيل رقة وجدت فى الأسنان تراها كالنشار حين تطلع ، وذلك فى الشبية لأنها اذا أتت عليها السنون احتكت ، وقيل : برد وعذوبة فى الأسنان ، ومنه شنب يومنا فهو شنب بالكسر ، وشانـب أى برد •

قال الجرمي : سمعت الأصمعي يقول : برد الفم والأسنان فقلت ان أصحابنا يقولون : هو حدثها حين تطلع ، فيراد بذلك حدثتها وطرأتها ، لأنها اذا أتت عليها السنون احتكت ، فقال ما هو إلا بردها ، وقول ذى الرمة :

ليباء في شفتيها حصة لمس
وفي اللثات وفي أنيابها شنب

يرد قول الأصمعي لأن اللثة لا تكون فيها حدة .

قلت : للأصمعي أن يقول في اللثات معطوف على شفتيها ، فيكون المراد وصفها بالحوة ، واللمس لا بالحدة ، فلا دليل في البيت كذا ظهر لى ، وأبو يحيى لم يتنبه لهذه فسلم ذلك أو لم يسلم ، والله أعلم .

وقيل : الشنب نقط بيض في الأسنان ، وقال الأصمعي أيضا : سألت روبة عن الشنب ، فأخذ حبة رمان وأوماً إلى بصبيها أى مائها ، وفي القاموس : الشنباء من الرمان الامليسية ليس لها حب ، إنما هى ماء فى قشر ، والمشانب الأقواء الطيبة ، ومن ذلك الوزن : خضر فهو أخضر ، وسود فهو أسود ، وحمر فهو أحمر ، وبيض فهو أبيض ، وصفر فهو أصفر ، وزرق فهو أزرق ، ودهم فهو أدهم ، وكدر فهو أكدر ، وحول فهو أحول نوع من النظر والبصر ، وعور فهو أعور ، ودقن فهو أدقن أى عظم دقنه ، وجهر فهو أجهر لا يبصر فى الشمس ، وعمى فهو أعمى .

ويقاس ذلك الوزن مطلقاً ، وقيد فيما دل على اللون ، وفيما دل على الخلقة أى المال المصور عليه اليدن ، كالعور والجهر والخور ، حور فهو أحور أى شديد بياض العينين ، وسوادها مستدير ،

وحدقتها رقيق جفونها أبيض حواليتها ، وقيل : شدة بياضها وسوادها في بياض الجسد ، وقيل : اسوداد جل العين أو كلها كالظبي ، ولا يكون في ابن آدم ، بل يستعار له ، وألمى فهو ألمى أى أسود حمرة الشفتين ، ويصاغ أيضا اسم الفاعل على قياس ، وكثرة من فعل المكسور الألف والنون على وزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين ، وزيادة الألف والنون في الآخر ، وهى الوزن الخامس واليه أشار بقوله : الجذلان ، تقول جذل بذال معجمة مكسورة فهو جذلان أى فرح ، وورد هو جذل بالكسر أيضا ، وورد في الشعر جادل ، وقد يقال ألفه للاشباع أو صيغ للدلالة على الحدوث .

ومن ذلك فرح فهو فرحان ، وورد أيضا هو فرح بالكسر وهو أولى وأكثر ، وورد هو فرح بالضم ، وفروح كصبور ، ومفروح كمضروب ، ومعناه فارح ، وورد فارح كضارب وشيع فهو شيعان ، وسمع في الشعر شابع .

قال في القاموس : ولا يجوز في غيره ، وقد يقال : إنه في الشعر ألفه للاشباع أو دال على الحدوث ، فيقاس مطلقا إذا دل عليه ، وروى فهو ريان بفتح الراء وتشديد الياء ، وإذا دل على الحدوث قيل لا وكفاض ، وسكر فهو سكران ، ويقال أيضا هو سكر بالكسر ، وعطش فهو عطشان ، ويقال أيضا هو عطش بكسر الطاء وضمها ، وفي القاموس : عطشان الآن وعاطش غدا .

وأقول : يجوز عاطش إذا دل على الحدوث مطلقا ، وظمى بظاء معجمة مشددة بعدها ميم مكسورة ، ويعدها همزة فهو ظمان ، عطش ، ويقال ظمى بكسر ميم وصفا تليها همزة ، وغرث بغين معجمة وئا مثلثة فهو غرثان ، أى جائع ، وصدى فهو صديان ، أى عطشا ، ويقال أيضا صد كئسج ، وصاد كفاض ، ويقاس هذا الوزن مطلقا ،

وقيد فيما دل على الامتلاء كسبعان وريان ، أو على حرارة الباطن كعطشان وصديان ، واعترض التمثيل للامتلاء بريان ، بأن الـرى أنقظ حاجة الشراب وقد يكون ذلك بدون امتلاء ، بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلا .

وأقول : أنا أن نجيب بأن مراد المثلين به للامتلاء الـرى الحاصل بعد الامتلاء ، وبالإمتلاء ، والمثال انما يحمل على ما مثل به له ، ولو كانت له وجوه سواء هذا ما ظهر لى .

وأجاب الصبان : بأن المراد الامتلاء حقيقة أو حكما ما رأيت من كون الأوزان الخمسة مقيسة مطلقا ، هو ما ذكره صاحب فتح الإقفال ، بناء على ظاهر النظم ، وصرح ابن هشام العلام ، ومن تبعه من العلماء الأعلام أن المقيس انما هو الأول والرابع والخامس فقط ، فعل بكسر العين وأفعل وفعلان ، وانه انما يقاس فعل فى الأعراض ، وأفعل فى الألوان والخلق ، وفعلا فيما دل على حرارة الباطن ، أو على الامتلاء ، وقد يشارك فعلا بالكسر فعل بالضم فى الأعراض كمجمل بالكسر فهو عجل به وبالضم ، وقد يشاركه أيضا فعلان كفرح وجذل بالكسر ، فهو فرح وجذل به أيضا ، وجذلان وفرحان .

وقد يشاركه فعل بالكسر أفعل كخضر بالكسر فهو خضر به أيضا ، وأخضر فى الألوان ، وقد يشارك فعل بالكسر فعلا فى الامتلاء والحرارة كصدى بكسر الدال فهو صديان ، وصد كشج أصله صدى ثقلت الضمة على الياء ، فحذفت فالتقت الياء ساكنة مع التثوين فحذفت ، وقد تأتى الثلاثة من مادة واحدة كشعت بكسر العين فهو شعت بكسر أيضا ، وأشعت وشعثان ، ولك أن تقول : اجتمعت فيه المعانى الثلاثة ، فان الشعت عرض وفيه بعض لون وحرارة باطن

آثرته كما يلزم من المشى الطويل في السفر ، وعدم الدهن ، وقيل
يقاس أفعل في الآفات والخلق .

ويقاس فعلا في الامتلاء وضده ، وفعل بالكسر في غير ذلك فعلى
قول ابن هشام ومن تبعه يشذ ما جاء على فعل بالكسر إن لم
يكن وإلا على عرض ، وعلى هذا القول الآخر لا يكون شاذاً
إذا لم يبدل على آفة أو خلقة أو امتلاء أو ضده ، سواء دل على
عرض أو غيره ، ومما شذ في المكسور اللزوم فعل بالسكون إذا
لم يكن أصله فعلاً بالكسر وخفف : ككهل فهو كهل بسكون الهاء ، وقيل
شاذ مطلقاً ، والقياس كهل بالكسر أيضاً لأنه عرض ، وقد تقدم
أن الأصل الغالب في المكسور اللزوم المعتل اللام ، والمكسور اللزوم
الصحيح اللام ، المغنى عن الفعل المضموم ، أن يكون وصفهما على
وزن فعيل بالياء : كغنى فهو غنى ، وحنى فهو حنى ، وشقى فهو
شقى بكسر ما قبل الياء في الوصف والفعل ، وتخفيف ياء الفعل
مفتوحة ، وتشديد الياء في الوصف ، ففى يائه ياءان إحداها زائدة
وهى ياء فعيل ، والأخرى أصل وهى لام الكلمة ، أدغمت الأولى
فيها .

وبعد ذلك فاعلم أنه قد يأتى اسم الفاعل من المكسور اللزوم
على فاعل على قلة ، ودون قياس كما مر بزيادة الألف ، وهو الوزن
السادس ، واليه أشار بقوله : ثم قد يأتى كفاً تقوله : ففى
بكسر النون فهو فاعل كقاض أصله فاعل بضم الياء أو كسرها ،
ثقلت الضمة أو الكسرة عليها ، فحذفت فبقيت الياء ساكنة مع
الفتوين ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، وبقي بكسر القاي فهو باق ،
أصله باقى ففعل ما مر ، ورضى بكسر الضاد فهو راض أصله
راضى كذلك .

وقد يأتي على قلة وبلا قياس أيضاً على فاعيل بزيادة الياء
 مثل : واحد البخلاء ، ومفرده وهو بخيل ، وهو الوزن السابع ،
 اليه أشار بقوله : وشبه واحد البخلاء تقول بخل بكسر الخاء
 فهو بخيل ، ومرض فهو مريض بكسر الزاء ، وإنما يأتي اسم الفاعل
 من المكسور اللازم على فاعل أو على فاعيل لحمل المكسور -ور اللازم
 على غيرم وهو المتعدى ، والمفتوح والمضوم ، لمناسبة بين المكسور
 وغيره من المماثلة في المعنى ، أو من التضاد فان الشيء يحمل على
 ضده ، كما يحصل على نظيره ، كما حملوا عدوه بإتاء على صديقه ،
 مع أن أصل عدو لا تلحقه تاء التانيث ، لأنه كصبور ، وكما حمل
 غير واحد لا الناقية للجنس ، على أن مع أن أن ضدها للاثبات
 فيما قيل ، لأنها للتقوية والتوكيد ، وهما غير نفى بل اثبات لمعنى
 خبرها على وجه الاثبات أو النفي ، وبسطه في النحو .

وكما نص البيانين أن العلاقة في باب المجاز قد تكون التضاد ،
 قال أبو يحيى وابن الناظم : لأن الضد أقرب حضوراً بالبال مع ضده
 من سائر المفاهيم ، وأشار اليه صاحب تحقيق المقال وغيره ،
 مثال حمل المكسور اللازم على المفتوح : فنى فهو فان حملاً على
 موافقه في المعنى ، كذهب فهو ذاهب ، فان المفتوح كذهب أولى بوزن
 فاعل من المكسور اللازم ، ولكن لما قرب معنى المكسور وهو فنى ، من
 معنى المفتوح وهو ذهاب ، جاء وصفه على فاعل وفان ، كما جاء وصف
 ذهاب على فاعل وهو ذاهب .

ومن ذلك رضى بالكسر فهو راض حملاً على ما هو قريب من
 معناه ، كشكر بالفتح فهو شاكر ، وكسخط بالكسر فهو ساخط ، حملوه
 على شكر فهو شاكر ، فانه يقرب من مضادته ، ويقال رغب بالكسر
 فهو راغب ، ورهب فهو راهب ، ولعب بالمهملة فهو لاعب ، ونصب فهو
 ناصب ، وحنث فهو حانث ، وعبت فهو عابث أى لعب ، ولبت فهو لابت

أى مكث ، واهت فهو لاهت ، أى عطش ، وربح فى تجارته فهو رابح ،
وصعد فى السلم فهو صاعد ، وظفر به فهو ظافر ، وغلط فى الحساب فهو
غالط ، وطمع فى الشيء فهو طامع ، وقنع فهو قانع ، كل ذلك من المكسور
اللازم جاء وصفه على فاعل حملا على ما كان من المكسور
المتعدى ، أو من المفتوح بمعناه أو بضد معناه .

وقد قيل : يتعدى رضى فلا شاهد فيه ، وقد يقال : ان نحو
باق وفان اسم فاعل بقى وفنى بالفتح فى بعض اللغات ، كما نراه
مما مر ، ولا شاهد فيه أيضا ، وقد نص فى القاموس أن فنى جاء
كرضى بالكسر ، وسمى بالفتح والمقصود بقنع المذكور الرضا
بالقسم ، حمل على قنع المفتوح بمعنى عدم الرضا ، وجاء عبث
بالفتح فاعل عابث وصف له لا للمكسور ، فلا شاهد فيه ، وورد لبث
فهو لبث بكسرهما .

ومثال حمل المكسور اللازم على المضموم ، فيأتى وصفه على
فعليل بالياء ، كوصف المضموم بخله بكسر الخاء فهو بخيل ، حملا
على ضده المضموم ، وهو كرم فهو كريم ، وعلى موافقة فى المعنى ،
وهو لؤم بالضم فهو لئيم ، ومرض بالكسر فهو مريض ، حملا على
المضموم ، والموافق له فى المعنى وهو مثلا ضعف بالضم فهو ضعيف ،
وسقم بالكسر فهو سقيم ، حملا على ضعف فهو ضيف ، والقياس
مرض وسقم بالكسر فى الوصف كما فى الفعل لأنهما من الأعراض ،
ونضج بالكسر فهو نضيج ، وجهد عيشه فهو جهيد أى ضعيف ، وسعد
فهو سعيد بالكسر ، وشقى فهو شقى ، وكبر بالكسر أى أسن فهو
كبير حملا على كبر بالضم .

وأقول : قد جاء بخل بالضم فلمل يخيّل وصف له ،
فلا شاهد فيه ، وجاء الوصف أيضا على باخل كضارب ، وجاء

بخال بالتخفيف والتشديد ، وجاء مرض بالكسر كقطه وهو القياس ،
وجاء مارض كضارب ، وجاء سقم بالضم فلعل سقيما وصف له ،
فلا شاهد فيه ، وجاء شقى بالفتح والتعدي ، فلعل شقيا تشديد
الياء فعيل بمعنى مفعول ، فلا دليل فيه ، وجاء ناضج كضارب
على غير قياس أيضا ، وجاء سعد بالبناء للمفعول ، فلعل سعيد
فعيل بمعنى مفعول منه ، كما جاء منه مسعود ، فلا شاهد
فيه .

وحملوا المكسور اللازم على المتعدي والمفتوح فجاء وصفه على
فاعل ، وحملوه على فعل بالضم ، فجاء وصفه على فعيل ،
كما حملوا فعل المفتوح على المضموم لمناسبة موافقة المعنى
أو تضاده ، فجاء وصفه على فعيل كوصف المضموم قالوا : خف
بالتشديد أصله خفف بوزن ضرب فسكنت الفاء ، فأدغمت في الفاء بعدها
فهي خفيف بوزن كريم ، حملا على ضده المضموم ، وهو ثقل
فهو ثقيل والقياس خاف بوزن فاعل ، أصله خائف كضارب ، أدغمت
الفاء وقالوا : طاب أصله طيب بفتح الياء تحركت بعد فتح ، فقايت
ألفا فهو طيب أصله عند الفراء وابن الناطم بكسر الياء الأولى ،
وسكون الثانية بوزن كريم ، قلب وأدغم وذلك حمل له على ضده
المضموم ، وهو خبت فهو خبيث وإلا فأصله طائب كضارب ، فانظر
ما مر عند الكلام على سيد ، فإنه مثل طيب .

وكما حملوا المفتوح على المكسور ، فجاء وصفه على فاعل كوصف
المكسور وقياسه فاعل ، قالوا : شاب أصله شيب بفتح الياء ، تحركت
الياء بعد فتح فقلبت ألف فهو أشيب ، حملا له على ضده المكسور
الدال على لون ، كسود فهو أسود ، والقياس شائب كضارب ، ويدل
على أن طلب من باب فصل المفتوح لا المضموم فجاء يطيب ، وأن
المضموم ينذر مجيئه يائي العين ، وعلى أن خف من المفتوح لا من

المضموم كسر مضارعه وتضعيفه ، والمضموم لا يضعف إلا قليلا ،
أو يكون منقول الى الضم له أصل فيه .

وما مر من أن فعلا بالياء لا يقاس في المكسور على الإطلاق هو
قول بعض ، وقال بعض : إنه مقيس في المعتل اللام كغنى فهو - و غنى ،
وفي المعنى عن المضموم وكسمن فهو سمين .

تنبيه : يجوز في أفعل المذكور في النظم في المضموم والمكسور
أن يراد به ما يشمل الصفة المشبهة ، واسم تفضيل .

الإعراب : الواو المعطف على جملة صيغ الأولى ، أو على جملة
جعلوا ، أو جعل وصيغ ماض مبني للمفعول فيه ما في قيل ، ونائبه
مستتر فيه جوازاً يعود الى اسم الفاعل ، ومن لازم متعلق بصيغ
أى من فعل لازم وموازن نعت لازم ان غلبت الاسمى على لازم ،
ونعت للمنعوت المحذوف وهو لفظ فعل ان أبقي على الوصفية ، وفعل
بالكسر العين مفعول موازن .

وبوزنه جار ومجرور مضاف اليه متعلق بصيغ ، والباء بمعنى
على ، والهاء عائدة الى قوله فعلا بكسر العين أو الى قوله : لازم
وكسج استقرار لابتداء محذوف أى ، وذلك كشج أو الكاف اسم هو
الخبر مضاف الشج .

ومشبهها بالنصب خير ليكون محذوف ، أى ويكون اسم الفاعل
أيضا مشبها عجلا فاشاذ وما بعده معطوف على عجلا ، أو على مشبها
حال من ضمير محذوف الفاعل ، أى ويصاغ أو صيغ ، أو يأتى أو أتى
حال كونه متشبها بمعطف المحذوف على صيغ .

وجاز جعل بوزنه متعلقا بمحذوف حال من ضمير صيغ . فيعطف
عليه مشبها جوازاً والشاذ وما معه معطوف على وجهي الحالية على

عجلا ، لا على الحال لتعريفه والحال لا يعرف قياسا على الصحيح ، والحالية أجود من الخبرية لكون المقدر لعدم سبق لو ، وأن الشرطين ، ويجوز رفع شبه نيابة المحذوف ، أى وصيغ شبه وجره عطفًا على وزنه ، وعلى كل من الرفع والجبر يعطف الشاذ ، وما بعده على عجلا أو على مثبته أو على وزنه ، وعلى كل حال فجملة وذلك كشج معترضة ، وثم حرف عطف ، والتاء المثناة المتصلة به لتأنيث اللفظ ، أى لجمل لفظ ثم مؤنثا ، أى لجمله كالألفاظ المؤنثة أو لتأنيث .

معناه اشارة الى أن ثم كلمة ، ولفظة ، وقد حرف تقايل ، ويأتى مضارع مستتر الفاعل جوازاً عائداً الى الفاعل ، والجملة معطوفة على صيغ ، أو على المحذوف العامل فى مثبه ، وثم بمعنى الواو أو لانتزيب الذكرى أو للمهمة نظراً الى بعد رتبة إتيانه كـان وشبه واحد البخلاء بالنسبة الى إتيانه كغير ذلك ، وكفان متعلق بىأتى ، أو بمحذوف حال من ضميره ، وإن جملنا الكاف اسما مضاف لفان كانت هى الحال بلا حذف وشبه بالنصب عطفًا على محل المجرور أو اجار والمجرور ، أو على الكاف ان جعلت اسما أو على المحذوف الذى هو حال ان علق كفان بمحذوف .

وواحد مضاف اليه شبه والبخل بالقصر للضرورة مضاف اليه واحد ، وحملًا إما مفعول من أجله بناء على جواز عدم اتحاد فاعله وفاعل عامله ، فان الفاعل للحمل العرب ، والفاعل للاتيان اسم الفاعل ، والناظم قد يجيز هذا فى بعض كتبه ، وإما مفعول مطلق لمحذوف ، والمحذوف حال أى محمولا حملا ، أو يحمل حملا ، وإما حال على تأويله بمحمول أو تقدير مضاف ، وما شهر بأن مجىء المصدر حالا غير مقيس محله عندى ما إذا لم يقدر مضاف صالح للحالية ، ولم يأول المصدر بالوصف وإلا فتقدير المضاف مقيس ، وجعل المصدر

بمعنى الوصف مجاز ، والمجاز مقيس وعلى غيره جار فمجرور فمضاف اليه متعلق بحملا ، ولنسبة متعلق به أيضا •

وكخفيف خبر محذوف أو نعت لحملا على حذف مضاف ، أى كحمل خفيف ، وأشيب بصرفه بواو محذوفة للضرورة ، لأن فيه وزن الفعل والعلمية على اللفظ الدال على المعنى ، فان أشيب فى البيت مراد به اللفظ لا شخص شائب ، وهو وطيب معطوفان ، وفى الصوغ حال من الحمل المحذوف بين الكاف وخفيف أو متعلق بما تعلقت به الكاف ، ومن فعلا بفتح العين متعلق بالصوغ •

فائدة : وقد خرج وصف فعل المفتوح عن فاعل الى فاعل : كختم الرجل فهو خوتع أى ماهر بالدلالة فى اللازم ، وقطع فهو قطع فى المتعدي ، وجاء ختم وخوتع وجاء قاطع وغيره •

وفاعل صائح من كل أن قصد الـ

حدوث نحو غداً ذا جاذل جاذلاً

أى ويصلح صوغ اسم الفاعل على فاعل من كل فعل ثلاثى ،
متعد أو لازم ، مفتوح أو مكسور أو مضموم ، إذا قصدت الدلالة
على الحدوث بأنه فعل كذا فى الزمان الماضى أو الحاضر أو الحال .
نحو : هذا جاذل غداً أو الآن أو أمس ، أى فارح والأصل جذل
بالكسر دون ألف لأنه لازم مكسور دال على عرض ، ولو أردت نسبته
الفرح اليه فقط لقلت : هذا جذل بالكسر دون ألف ، وأشد
أبو يحيى :

وما أنا من رزء وان جل جازع

ولا بسرور بعد موتك فارح

وجازع خبر المبتدأ ، والشاهد فى فارح وجازع ، لأن الفعل
جزع كفرح ، وكذا تقول زيد شاجع إذا أردت الإخبار بأنه صدرت
منه انشجاعة فيما مضى ، أو فى الحال ، أو تصدر منه فى الاستقبال ،
وإذا أردت اتصافه بالانشجاعة مطلقاً دون تقييد بزمان قلت مثلاً : شجع
باسقاط الألف للزم مكسور ، دل على عرض قال الشاعر :

أرى الناس مثل السفر والموت منهل

له كل يوم وارد بعد وارد

الى حيث يشقى الله من كان شاقياً

ويسعد من فى علمه هو ساعد

السفر جمع سافر ، وبعد مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم
مخبر به على القلة عن المبتدأ المذكور بعده ، وهو وارد أو هو
معرب منصب ، نويت اضافته لفظاً فلم ينون ، فلا قلة في الإخبار به ،
وفي البيت جر حيث بإلى وهو قليل ، ويشقى بضم الياء مضارع أشقى
رباعى شقى بالكسر ، أو بفتح الياء مضارع شقى الثلاثى المفتوح
لتعديه وشاقيا بوزن فاعل للدلالة على الزمان الماضى ، وكذا ساعد ،
ونذا جاء الوصف على فاعل ، مع أن الماضى مكسور لازم ، والمراد
يشقى ويسعد اظهر أثر الشقاوة والسعادة الماضيتين في علم الله ،
أو إظهار سببيهما ، وقال الآخر :

لقد ألف الحداد بين عصاة

تساعل في الأسجان ماذا ذنوبها

بمنزلة أما اللثيم فسامن

بها وكرام الناس باد شحوبها

تساعل بالهمزة بعد الألف والبناء للمفعول تفاعل من السؤال ،
وقوله : بمنزلة أى ما ذنوبها في المنزلة أى كم قدرها ، وسامن برزن
فاعل للدلالة على الاستقبال ، والأصل سمن باسقاط ألف أو سمين
بالياء ، لأن الفعل المكسور لازم مقن عن المضموم ، وتقول : هو
ماتت وسائد وضائق ، اذا أردت الإخبار بالموت والسيادة والاضيق أنها
واقعة في الماضى أو الحال أو الاستقبال ، وهو هنا الأصل ، لأن
الفعل مفتوح ، ولكن اذا أرادوا الإخبار بذلك دون دلالة على زمانه
قليل : ميت وضيق وسيد بالتشديد ، وجاز التخفيف ، قال تعالى :
« وضائق به صدرك » أى في الحال أو في الاستقبال ، وأمل هنا
إشفاق أى رحمة وتثبيتاً ، وشد في عضده صلى الله عليه وسلم لئلا
يطرقه ملل ، وهو مبلغ متحمل للآذى .

وتقول : هذا حاسن اذا أردت الإخبار بأنه حسن في الماضي أو الحال أو المستقبل ، والأصل حسن بالفتح أو حسن بالياء وهو القياس ، وبها ينطق إذا لم يرد ذلك ، لأن الفعل مضموم العين ، ومنه بيت الفواسخ :

حسبت التقى والجود خير تجارة
أرباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

والأصل ثقيل بالياء ، لأن الفعل مضموم ، ولكن قال ثاقل بالألف لإرادته حدوث انثقل ، وكذا اذا أردت الإخبار بحدوث الجبن قلت : زيد جابن ، مع أن الفعل مضموم ، وما مرّ من الصوغ على فاعله اذا أريد المضي هو ظاهر النظم ، وصريح التسهيل ، وزعم الفراء أنه لا يصاغ على فاعل اذا أريد المضي ، ولا تقول : هو مائت أمس بل ميت ، وتقوله في الاستقبال ، ونسب ذلك للعرب ، وتشيل الناظم بالمستقبل لا يخصص الصوغ على فاعل بالمستقبل ، لأن المثال لا يخصص *

قال صاحب التحقيق : اذا كان معنى الصفة على الصحيح لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت دون إفادة الحدث ، كان الظاهر أنه اذا أريد معنى الحدث في الماضي أن يعدل عنها إلى فاعل ، لاسيما ان بنينا على المذهب ألحق أن الصفة بمعنى المضي مجاز ، ونقل الفراء معارض لهذا النظر أ ه .

وتعبير الناظم بالصلوح ظاهر في أن التغيير إلى فاعل عند ارادة الحدوث غير واجب ، فيجوز ابقاؤها بدون تغيير اليه ، فيحمل عليه : (إنك ميت وإنهم ميتون) أي مائت ومائتون في الاستقبال ، والقوم يجمل ميت وميتون للماضي مجازاً تعبيراً بالواقع عن غير الواقع تسلية

له صاى الله عليه وسلم ، وتخصيصة لهم ، وليكون الحى من الموت
على حذر ، وظاهرو بمعنهم وجوب التغيير الى فاعل عند ارادة
الحدوث ، والنظم قابل له ، لجواز أن يراد بالصلوح عدم الامتناع
الصاد بالواجب .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف على صيغ الآخر ،
أو جعلوا عطف اسمية على فعلية ، وفاعل مبتدأ ، وصالح خبره ، ومن
كلمة متعلق به أو محذوف حال من ضميره ، وتثوين كل عندهم عرض
عن المضاف المحذوف ، أى كل فعل أو كل ما تقدم ، أو كل الأفعال
المذكورة ، وإن حرف شرط وقصد مبنى للمفعول شرطه ، والحدوث
نائب ، والتجواب محذوف للدلالة عليه ، أى مفاعل صالح من كل ، ونحو
خبر لمحذوف أى وذلك نحو : وغدا إذا جازل جـذلا مضاف اليه
نحو : مراد به اللفظ علم على المواد به المعنى الذى يصرب هكذا :
ذا مبتدأ اسم إشارة ، وغدا ظرف زمان متعلق بجاذل ، قدم للوزن
أو مع الحصر وجذله خير وجذلا مصدر .

وباسم فاعل غير ذى الثلاثة جى
وزن المضارع لكن أولا جملا

ميم تضم
.

أى ويجاء باسم الفاعل من فعل رباعى أو خماسى أو سداسى ،
لا ثلاثى على وزن المضارع ، لكن يسقط حرف المضارعة ، وتجعل
مكانه ميم مضمومة مع كسر ما قبل الآخر ، كما فى الخلاصة ،
وكما يدل عليه قوله : وان ما قبل آخره فتحت صار اسم مفعول ،
سواء كان متعديا أو لازما ، صحيحا أو معطلا أو مضاعفا ، مزيد
فيه أو مجرد عن الزيادة ، وانما احتيج فلزيادة لحرف مكان حرف
المضارعة لئلا يلتبس بالمضارع لو لم يزد ، وبالأمر لو أسقط حرف
المضارعة ولم تزد الميم ، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس
فانه لو قيل : دحرج بكسر الراء فى اسم الفاعل لالتبس بالأمر ،
إذا لم ينون للوقف أو غيره ، وكذا لو قيل أكرم فى اسم الفاعل
لالتبس به إذا لم ينون ، ويلتبس ذلك بالمبنى للمفعول ، لأنه
قد يغفل عن ضم الأول وفتح ، وكذا لو قيل فى متعلم تعلم
لالتبس بالماضى المبني للمفعول ، حيث لم ينون لأنه قد يغفل
عن حركة الأول ، وانما زادوا ميم لا غيرها لكون مخرجها قريبا
من مخرج الواو ، لأنهما شفويتان .

وقد مر أن الواو أصل اثناء المضارع ، ولعدم صلوح زيادة حرف
الملة أما الواو فلأنها لا تزداد أو لا على ما مر فى حروف
المضارعة ، ولا سيما مع واو العطف ، أو مع كـون التالى لها واوا ،
أو اجتماع ذلك كله ، وأما الألف فلا تزداد أولا لسكونها وان قلبت
همزة وحركت التبتت بهمزة المضارع بأى حركة ، لأن حرف

المضارعة يفتح ويكسر ويضم كما رأيت ، ولا يقال : لو أبدلت همزة وصل لم يلتبس لحذفها في الدرج ، لأننا نقول : تثبت في الابتداء وفي الخط ، فيلتبس ، وحمل ما لا لبس على ما فيه اللبس .

وأما الهمزة التقطعية فلو زيدت لالتبست بهمزة المضارع ، حيث لم تكن همزة المضارع بأن لم توجد أصلاً ، أو حذفت ولاجتمعت همزتان ، حيث دخلت على المضارع المبدوء بالهمزة إذا لم تحذف ، ولو زيدت الياء التبتت بياء المضارع ، ولاجتمعت ياءان حيث دخلت على مضارع مبدوء بانياء ، ولم تحذف هذه الياء ، وكذا التاء لو زيدت لالتبست بتاء المضارع ، ولاجتمعت تاءان حيث دخلت على المضارع المبدوء بالتاء ، إذا لم تحذف هذه التاء ، وتجتمع ثلاث تاءات أيضاً إذا بدى الماضى بتاء ، وأربع إذا بدى بتاعين .

ولو زيدت النون لالتبست بنون المضارع ، واجتمعت نونان حيث بدى المضارع بنون وأثبتت ، وثلاث إذا بدى بها هو الماضى أيضاً ، ولشبه النون بالواو كما مر ، وضمت الميم سواء ضم حرف المضارعة أم لا ، لأن الضم أشرف والاسم أشرف من الفعل ، فضمت فيه مطلقاً ، ولو فتحت لالتبس الاسم أعنى اسم الفاعل باسم المكان من الثلاثى المكسور ، وعين المضارع وباسم المكان المكسور ، مطقاً ولو كان مضارعه غير مكسور ، ولو كسرت لالتبس باسم الآلة ، وما لم يكن فيه لبس فمحمول على ما فيه اللبس طرداً للباب ، وامتناعاً من اللبس ولو في بعض الصور ، ولم تسكن أوقعوها أولاً ولو سكنت لاحتيج لزيادة همزة الوصل ، والمراد بضم الميم اضم الظاهر والضم المقدر مثل أن تنقل ضمته الى ساكن قبلها ، ومثل أن يكسر تبعاً لحرف قبلها أو بتعدها نحو : منثن بكسر الميم تبعاً للثاء ، والأصل ضمها لأنه اسم فاعل انثن ، والساكن حاجز غير متين ونحو مبين ومعين ومغير بكسر الميم تبعاً لحرف بعدها .

والإصـل الضـم لأحـدها من أبـان وأعان وأغار وكسر الاتباع لما بعدها شاذ والضم في ذلك كله مقدراً والضم في الميم غير الضم في حرف المضارعة اتفاقاً ، وانما كسر ما قبل الآخر تشبيها باسم فاعل الثلاثي ، اذ كان هو الأصل في اسم الفاعل ، لو فتح لالتبس باسم مفعول ، وربما توهم أنه المصدر الميمي من غير الثلاثي ، والضم ثقيل لكثرة حروف غير الثلاثي على ما مرّ ، ولسبق انضم في الميم ، ولأنه يقع الضم في الآخر كثيراً جداً فتثقل الكلمة بضميتين أو ضمات .

والمراد بالكسر الكسر الظاهر والمقدر نحو : مستحق ومتحاب ومحاب ، ومضطر ومعد ومنصب بسكون ما قبل الآخر وادغامه ، وأصله الكسر نقل الكسر لما قبله فيما عدا الثاني والثالث ، وحذف فيهما وسكن الحرف وأدغم فيما بعده ، ونحو : مختار ومنقاد اذا كانا اسمي مفعولين ، فان الألف فيهما هو ما قبل الآخر ساكن لفظاً ، وأصله في مختار ياء مكسورة ، وفي منقاد واو مكسورة ونحو منثن بضم الثاء تبعاً للميم والنون ، فأصل ضعيف لسكونه ، وأصل الثاء الكسر وهو الكثير ، والضم شاذ ، وأشد منه منحذر بضم الذال كالميم ، مع أن الفاصل حرفان : نون ساكنة ، وحاء متحركة ، إلا أن قيل ضم مخصوص بحال الرفع ، فيكون تبعاً للراء بعدها .

واختلفوا في كسر ما قبل آخر اسم الفاعل غير الثلاثي ف قيل : هو الكسر في مضارعه ، وقيل : كسر جديد وهو الذي عاينه المرادي ، لأن المغايرة مقصودة ، فان لم تكن لفظاً كانت تقديرية ، ولأنه يكسر ولو فتح في المضارع يتعلم فهو متعلم ، كما يدل عليه قوله : مع كسر متلو الأخير مطلقاً ، أي سواء كسر في المضارع أم فتح ، قال : وفهم من قوله : مطلقاً أنه اذا كان مكسوراً قدر كسره ، فتكون الحركة غير الحركة أ هـ .

وعليه فمعنى قوله : مع كسرة متلو الأخير مع النطق بكسر ما قبل الآخر ، وعلى للمقول بأنه الكسر في المضارع فمعناه مع إبقاء الكسر ، أو مع النطق بالكسر الموجود في المضارع ، وانما قال : متلو الأخير ، أى ما تلاه الآخر ، ولم يقل عين للكلمة عليهم ما كان متلو آخره عين للكلمة كاسم الفاعل من الرباعى المبدوء بالهمزة مكرم ، كاسم الفاعل انخماسى والمصداسى اللذين أصلهما ثلاثة كمنطلق ومستفزع ، أو لام الكلمة كاسم للفاعل من الرباعى المجرد كمدحرج ، فان الراء لام للكلمة ، والجيم بعدها لام أخرى ، وإن قلت : يرد على الناظم أنه لطلق أن اسم فاعل غير الثلاثى بوزن المضارع ، مع زيادة ميم مضمومة في أوله ، وكان عليه أن يقيده ما قبل الآخر بالكسر كما في الخلاصة ، فان ما قبل آخر المضارع المبدوء بتاء زائدة معتادة مفتوح ، ولا يبقى على فتحه في اسم الفاعل .

قلت : زعم صاحب فتح الأقفال أن ذلك وارد عليه ، وهو باطل ، لأنه ولو لم يذكر الكسر في البيت لكنه مراد مشار إليه بقوله : وان ما قبل آخره فتحت ، فمفهوم قوله : وان ما قبل آخره فتحت صار اسم مفعول أنه مكسور قبل ذلك ، لأنه لا سبيل إلى ضمه ، لأن لا الضم لا يكون في وسط غير الثلاثى كما مر إلا مقدر الزوال نحو : يعطون ، فالكسر مذکور ضمناً في قوله : وان ما قبل آخره فتحت الخ ، مع دلالة الخلاصة عليه ، هكذا ظهر لى ، ثم رأيت مشاراً إليه في شرح أبى يحيى ، ومصرحاً به في شرح أبى عبد الله تحقيق المقال ، فبطل اعتراض فتح الأقفال ، والحمد لله على كل حال .

وان قلت : يرد على إطلاقه أنهم قالوا : أحسن الرجل بالبهاء المفاعل فهو محسن بفتح الصاد ، وأسهب فهو مسهب بفتح الهاء ، أى تكلم بما لا يعقل مع اكثار ، وألفح بالفاء والحاء المهملة صار مفلساً فهو ملفح بفتح الفاء ، أو هو بالجيم واجرأشت الإبل فهي مجرأشة ، بجيم فراء فهمزة فثسين معجمة أى سمعت بالفتح ، ذكر هذا

الآخر الصبان ، وذكر الثلاثة قباه السعد ، وصاحب تحقيق المقال ، قال : وفي الحديث أن رجلاً من بنى سليم قال للنبي صلى الله عليه وسلم : الرجل يداذك أهله ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم إذا كان ملفحاً » فقال له أبو بكر رضى الله عنه : يا رسول الله ما قال لك وما قلت له قال : « قال لى الرجل يماطل أهله ، فقلت : نعم إذا كان ملفحاً » فقال له أبو بكر رضى الله عنه : يا رسول الله لقد طفت فى العرب ، وسمعت فصحاءهم فما سمعت أفصح منك ، فمن أدبك ؟ قال : « أدبنى ربي ونشأت فى بنى سعد » .

وزاد صاحب التحقيق : ألقت الناقة فهى ملقح بالفتح لما قبل آخر اسم الفاعل فى ذلك كله ، فيرد على إطلاق النظم ، قلت : ذكر صاحب فتح الأقفال من ذلك ثلاثة : وزعم أنها ترد على إطلاق النظم ، وليس كذلك ، لأن الناظم على زعمه لم يذكر أن ما قبل آخر اسم الفاعل من غير الثلاثى مكسور ، حتى يرد عليه أن هذه أوصاف للفاعلين ، فتح ما قبل آخرها .

وأما على ما قلناه نحن من أنه ذكر الكسر ضمناً ، وأشار إليه إشارة فلا ترد تلك الأوصاف أيضاً لشذوذها وقلتها ، والحكم على الغالب والشاذ لا يهدم القاعدة ، ولأننا قد لا نسلم أن تلك الأوصاف أسماء الفاعلين ، بل أسماء المفعولين ، يذكر فعلها قليلاً مبنياً للمفعول إلا أحسن فذكر فعله مبنياً للمفعول كثير ، ولأن بعضهم ذكر أنها مستعارة من اسم مفعول ، فهى أسماء مفاعيل عبر بها عن الفاعلين كسيل مفعم ، اشتهر فيها وزن اسم المفعول حتى هجر الأصل ، ذكر ذلك الناصر والطبلاوى ، وبذلك يجاب عن إيرادها على إطلاق الخلاصة ، وما تقدم فى أسهب إنما هو إذا كان بمعنى خرف وتكلم ، وأكثر بما لا حاصل له ، وأما إذا كان بمعنى تكلم

الصواب ، وكثر من كلامه ، وأفصح بما يعقل ، فاسم فاعله مسهب بالكسر على القياس ، ولا يرد على إطلاق النظم .

والخلاصة مجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي على زنة فاعل لقلته وشذوذه ، وهو أيضاً نادر كأورس فهو وارس ونصوه مما مر ، ولأنه قيل هو على حذف الزوائد ، فكانه اسم فاعل الثلاثي كما مر ، فبطل ادعاء صاحب فتح الأقفال أن ذلك وارد على إطلاق النظم ، وقد بان لك أن اسم الفاعل من غير الثلاثي على زنة المضارع مضارعه المبني للفاعل بكسر ما قبل آخره دائماً أو إلا ندوداً ، وزيادة ميم في أوله مضمومة دائماً تحقيقاً أو تقديرًا ، فهو جار على أسلوب واحد لم يتوسعوا فيه ، كما توسعوا في الثلاثي استثقالاً له ، وصرح بعضهم أن تك الميم عوض عن حرف المضارعة ، فمثال ضم الميم تقديرًا وكسر ما قبل الآخر تقديرًا ما مر ، ومثالها لفظ : مكرم ومتخرج ومتخرج ومستخرج ، وإن قلت في حمل الضم والكسر على الظاهرين والمقذرين جمع بين الحقيقة والمجاز ، وهو لا يجوز ، قلت : لا أسام أنه جمع بينهما بل من عموم المجاز ، ولئن سلمناه فقد أجاز كثير الجمع بينهما وبسطته في شرح عصام الدين .

الإعراب : الواو للعطف على فاعل صالح ، أو على جعل أو جعلوا ، وباسم متعاق يجر مضاف لفاعل ، وغير مضاف إليه فاعل ، وذى مضاف إليه غير ، والثلاثة مضاف إليه ذي بمعنى صاحب ، وجيء ماض مبني للمفعول ، والنائب ستر عائذ للمجيء أو النائب هو جار ومجرور محذوفان لدلالة المذکور عليه ، أو المتقدم هو النائب بناء على جواز تقديم النائب مطلقاً ، ولا سيما أن تقديمه هنا لا يلبس بالمبتدأ والخبر ، لأنه جار ومجرور ، أو على جواز تقديمه إذا كان جاراً ومجروراً لتوسعهم في الظروف .

ووزن منصب على إسقاط الجار ، وهو على متعلق يجيء ، والمضارع

مضاف اليه أو جىء فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، فعلى الأول أصله جىء بهمزة مفتوحة سكنت للضرورة ، فاللقى ساكتان ، فحذفت الياء وأبدلت الهمزة ياء فياء جىء عن همزة ، وياء جاء يجىء محذوفة ، أو تبقى لالياء وتحذف الهمزة ، فياء جىء هى ياء يجىء ، وعلى الثانى أصله جىء يسكن الهمزة حذفت الياء وأبدلت الهمزة ياء كذلك ، أو حذفت للهمزة كذلك ، وفى البيت تتابع الإضافات كما رأيت ، وهو فصيح على الصحيح ، وإن شئت التخص من فاجعل غير بالرفع على الابتداء ، ولم ينون لفظا فاعل للوزن وجىء بالبناء للمفعول واستتار النائب جوازاً عائدا اليه خبرم أو بالنصب على المفعولية لجىء ، بأن لجملة أمرا ولكن حرف استدراك وابتداء لا عاطفة لعدم تقدم نفى أو نهى .

ولتو الجملة إياها والكوفى يحذف بها ، ولو كان الأمر كذلك ولولا مفعول ثان أى سابقا ، وجعل مانحى مبنى للمفعول وميم نائبة ، وهو المفعول الأول ، وتضم مضارع مبنى للمفعول مستتر النائب ، والجملة نعمت ميم ذكرت فى جملة ، وأنثت فى تضم ، ويجوز تذكيرها فى تضم فيكون بالياء المثناة تحت ، لأن للحرف يذكى ويؤنث قدم أو آخر .

ويجوز جعل أولا ظرفا متعلقا بمحذوف مفعول ثان لجعل .

• • • وان ما قبل آخر

فتحت صار اسم مفعول • • •

أى وان فتحنا قبل آخر المضارع مع زيادة الميم مضمومة مكان حرف المضارعة في مضارع غير الثلاثى ، صار اسم مفعول ، وان شئت فقل : اسم المفعول هو اسم الفاعل بفتح ما قبل آخر اسم الفاعل ، وسبب زيادة الميم في اسم المفعول ما تقدم في اسم الفاعل ، وكذا سبب ضمها وكذا فتح ما قبل الآخر في اسم المفعول ، هل هو الفتح الموجود فيما قبل آخر مضارعه ، أو فتح آخر ، قد ولان على حد ما مر في ما قبل الآخر في اسم الفاعل والبيت يحتمل القولين على حد ما مر في الكبير ان أرجعنا هاء أخبره للمضارع ، وإن رجعناها لاسم الفاعل تبادر أنه فتح جديد ، والمقصود بضم الميم في اسم المفعول الضم الظاهر والمقدر ، كما اذا نقلت ضمته لحرف قبله ، والمراد بفتح ما قبل أخبره للفتح الظاهر والمقدر نحو : مستحق ومضطر ومعتد ومنصب بالتشديد ، اذا أريد : بها أسماء الفاعيل فما قبل أو آخرها ساكن لفظاً مفتوح تقديرأ ، لأنه في الأصل مفتوح ، نقلت فتحته لما قبله ، وأدغم الحرف ونحو : متحاب بالتشديد ، أصله اذا كان مبنياً للمفعول متحاب ، ومتحاب بفتح الباء الأولى ، حذفتم فتحتهما وسكنت وأدغمت في الباء بعدها •

ومختار ومنقاد اذا كانا اسمى مفعول ، فأصل ألف الأول ياء مفتوحة ، وأصل الألف الثانى واو مفتوحة ، قلبتا ألفاً لتحركهما بعد فتح ، وانما زيدت الميم في أول اسمى المفعول والفاعل ، لا في وسطه أو آخره ، لأن الميم لا تغزاد لا تحزوا ولا وسطاً قياساً ،

والأنهم أرادوا جعلها عوضاً عن حرف المضارعة ، فالأولى أن تكون في مكانه ، وذلك هو الغالب ، وقد يكون اسم مفصول غير الثلاثي على مفعول كأجنه الله فهو مجنون ، لا مجن بفتح الجيم وأحزنه فهو محزون لا محزن ، وأحمه فهو محموم لا محم ، وأزكمه فهو مزكوم لا مزكم ، وأعله فهو معلول لا معل على ما ذهب إليه سيبويه ، والصواب جواز فعل ، ووروده وجواز عله فهو معلول ، وأحبه فهو محبوب لا محب ، والقياس مجن ومحزن ومحم ومزكم ومعل ومحب بالفتح نقلاً من المدغم وجاء محب بالفتح على الأصل في الشعر .

وكذا يقال : أهزه الله فهو مهزول ، والقياس مهزل بفتح الزاي ، وأرقه فهو مرقوق لامرق ، وذلك كله شاذ لا يرد على إطلاق النواظم ، وأيضا قد يقال : إن ذلك كله أسماء مفاعيل لأفعال ثلاثية مسموعة ، استغنى بها عن أسماء مفاعيل من الأفعال الرباعية ، فلا تشذوذ ولا ورود لدخولها في النظم كما نص الصبان على اسماع حزنه وأحزنه ، وزكم بالبناء للمفعول ، وأزكم وحمه وأحمه من الحمى ، أو من حم يعني التقدير ، وأجنه وجنه ، وهزله وأهزله لأمر فوق فلا فعل له ثلاثي ، بل له فعل رباعي كما مثل به الدماميني في شرح التسهيل ، وقد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين .

قال فان قلت : فقد قالوا رق الرجل .

قلت : انما يقولونه بمعنى صار رقيقا ، فليس بمعنى أرق وقد علمت مما مضى أن اسم المفعول مطلقاً ثلاثياً أو غيره أن كان من المتعدى فنائبه ضمير ، أو ظاهر أو جار ومجرور أو مصدر ، أو نحو ذلك ، أو من اللازم كان النائب للجار والمجرور ، أو الظرف وأنها يستويان

لفظاً في المضعف والمعتل العين من غير الثلاثي والرباعي ، ويفرق بتقدير
الفتح فيما قبل الآخر في اسم المفعول والكسر فيما قبل الآخر في
اسم الفاعل ، وقد يفرق في اللازم بذكر مثل الجار والمجرور تقول :
مرور به ، ومصوب فيه ، ومنجاب عنه ، أى منكشف عنه ومشارك فيه ،
وقد يحذف الجار وينتصب المجرور فيرتفع على النيابة فيستتر نحو :
أمة مشتركة بفتح الراء أى مشترك فيها ، وأما المتعدى فالجار
والمجرور ونحوهما بعده ليس نائباً ان وجد مفعول به صريح ينوب
أو ضميره •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف على جىء ، وإن حرف
شرط وما مفعول مقدم لفتحت ، وقبل ظرف زمان أو مكان على ما مر
في مثله متعلق بفعل محذوف ، وهذا الفعل والفاعل المستتر فيه
جوازاً أو في الظرف صلة ما أوصفتها وآخر مضاف إليه قبل ، والهاء
مضاف إليه آخر ، وفتحت فعل ماضى هو الشرط ناصب لما وفاعل ،
وزعم الخضرى وغيره أنه مفسر لشرط محذوف مقدر قبل ما ، وبسطه
في حاشية التمرين ، وصار ماضى في محل جزم على الجواب واسمه
مستتر جوازاً عائداً للمضارع أو للفظ الفاعل واسم خبره ، ومفعول
مضاف إليه •

.
و قد حصل

من اثلاثي بالمفعول مترنا

.

أى وقد حصل اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن مفعول ، سواء كان متعديا كمضروب ومعلوم ، أو لازماً كمرور به ، ومدخول عليه ، ومنطوق به ، وانما يصاغ اسم الفاعل واسم المفعول من أى فعل كان ، اذا كان متصرفاً لا جامداً ، وسواء كان صحيحاً كما مر ، أو معتل الفاء ، فلا يغير نحو : وعوداً ، ومعتل العين : كمقول ومبيع ، أو اللازم : كمدعو ومرمى ، فيغير كما رأيت فمراده بمفعول أن تراد الميم أولاً مفتوحة ، وان يسكن الثانى سكوناً ظاهراً أو مقدراً ، وأن يضم الثالث ضمّاً ظاهراً أو مقدراً ، وأن تراد الواو ، وتبقى أو تحذف أو تبدل ياء ، وذلك فى مجاله فالظواهر : كمضروب وموعد ، والمقدرات كمبيع بكسر الباء وسكون الياء المثناة تحت أصله مبيوع بسكون الباء وضم الياء بعدها واو .

ومقول أصله مقوول بواوين على وزن مضروب ، ومرمى أصله مرموى كمضروب ، وأما مدعو فهو بوزن مضروب غير أنه أدغمت واو مفعول فى لام الكلمة ، وجاء مرموى على الأصل ، وقد يجىء مقوول أيضاً على الأصل ، ومن المقدّر فتح ميمه (نسياً منسياً) فى قراءة كسر الميم تبعاً للسین أصله منسويّاً بفتح الميم اجتمعت الواو والياء ، وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء وكسرت السین لالياء ، وتبعته الميم فى الكسر ، وانما زيدت الميم لا غيرها أولاً لا وسطاً ولا آخرأ لـ ما مر فى اسم الفاعل ، واسم المفعول من غير

الثلاثي ، وفتحت للخفض ولم تضم كما يضم حرف المضارعة التي هي عوض عنه في فعله المبني للمفعول : كيضرب لثقل الضم ، ولم تكسر لثقل الكسر أصل مضروب يضرب بالبناء للمفعول ، زال حرف المضارعة وعوض الميم مفتوحة لا مضمومة كما مر ، وضم ما قبل الآخو ، وإم يفتح كما فتح ما قبل آخر المضارع المبني للمفعول ، لثلا يلتبس باسم المكان من المضارع المضموم أو المفتوح أو الزمان أو المصدر الميمي ، ولم يكسر لثلا يلتبس باسم المكان والزمان من المكسور على ما يأتي من التفصيل في بلب الفعل والمفعل ومعانيهما .

وأشبهت الضمة فتولدت منها الواو لثلا يلزم وقبورع مفعل بفتح الميم وسكون الفاء وضم العين متصلة باللام ، ولا تاء فيه ، وليس في كلامهم مفعل بهذا الوزن إلا مقسوفاً بالتاء نحو : مكرمة اذا فتحت الميم ، وضمت الراء فقد علمت أن أصل اسم المفعول أن يوافق فعلاه ، وكذا اسم الفاعل ثلاثين أو غير ثلاثين ، لكن قصدوا التغيير ، وقد نصوا على أن تغيير اسم الفاعل من غير الثلاثي تبع لتغييره من اثلاثي ، فالأصل في ضارب فتح رائه لفتحها في الفعل ، والأصل في طاهر يضم الهاء لضمها في فعله ، والكسر في علم غيره في علم والأصل أن يكون إياه ، وذلك أن اسم المفعول مطلقاً مأخوذ من المضارع المبني للمفعول من لفظه للمناسبة بينهما ، بأن كلا مسند الى مفعول لم يسم فاعل ، واسم الفاعل مأخوذ كذلك من مضارعه المبني للفاعل للمناسبة بينهما ، بأن كلا مسند لمن فعل ، ولذلك نص بعضهم على أن القيلس في اسم الثلاثي ضم ميمه وفتح ما قبل آخره ، وعدل عنه لثلا يلتبس باسم مفعول من الرباعي الجدو باللهزة كمكرم ومخرج الى الفتح لحقته لا إلى الكسر لثلا يلتبس بالآلة .

والى الضم والاشباع فيما قبل الآخر لما مر وخص الثلاثي

بزيادة الواو لأن الرباعي أثقل منه ، ولو كان بحذف همزته مثله في الخفة ، لأنه لو زيدت فيه أزيدت أيضا في غير المهموز كمدحرج طرداً ، ولأن الثلاثي قد تغير أخوه الذي هو اسم الفاعل من الثلاثي ، لأن اسم الفاعل الثلاثي وإن كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات ، لكن ليست زيادته في موضع زيادة المضارع ، ولا حركاته كحركاته في أكثرها ، فإن زيادتها ثانية وهي الألف ، وزيادة المضارع أولاً وحركات ينصر فتح وضم وحركات ناصر فتح وكسر •

وأما اسم الفاعل من الرباعي المبدوء بالهمزة الزائدة فهو كمضارعه في موضع الزيادة ، وفي عين الحركات فغيره بزيادة الواو أعنى اسم مفعول من انثلاثا •

قال الرضى : فتحوا الميم لثلاثا تجتمع ضمتان بعدهما واو ، وذلك قليل كمصفور ، قال : فاسم المفعول من الثلاثي بعد التغير كالجاري على فعلة لأن ضم الميم مقدر ، والواو في حكم واو الإشباع في مثل قوله : من حيث ما تظروا ادنو فأنظروا الأصل فأنظر أ •

وادعاء شلرح مراح الأرواح أنه سمي اسم مفعول من كل فعل انسم مفعول ، لكثرة مفعول الذي هو اسم مفعول الثلاثي باطل ، لأنه لم يريدوا بقولهم اسم مفعول لفظ مفعول بل اسم من وقع الفعل عليه كما مر نظيره في اسم الفاعل ، وما تقدم هو الكثير ، وقد يجيء لفظ بمعنى فاعل عندهم كما قيل في قوله تعالى : (مأتياً) إنه بمعنى آتياً ، وقد مر أنه بمعنى مفعول من أتيت الأمر فهو مأتى أى مقصود بتشديد الياء كمرمى كما مر ، وقد يجيء اسم مفعول انثلاثي على وزن اسم فاعل كدافق بمعنى مدفوق ، وراض بمعنى مروض ، وقد مر الجواب عن ذلك •

قيل :

ومنه لقد عل الأيتام طعنة ناشره
أناشر لازالت يمينك آشره

ولا يقال محسوس لأن الفعل أحسن فيقال : محس وقولهم
محسوس لحن ، ولو عبر به أبو على الفارسي وغيره من الفضلاء
نحو : المطوم لاشتراك الجميع في الإدراك ، وذلك في
الحواس الخمس ، ذكره الشيخ سعيد قدورة عن القرافي عن بعض
اللغويين ، ويقال : مفلق لأن الفعل أغلق لا مفلوق ، لأنه لا يقال غلق
إلا لحناً ، وقيل لغة رديئة فقال : عليها مفلوق قيل ، ولا يقال
ملحوق بل ملحق ، وأقول سمع لحق فالحق فيه ملحوق ، قيل :
ولا يقال مطبوق والصواب جوازه ، ولا ملصوق وقيل جائز ، ولا يقال
معتوق بل معتق ، لأن الفعل أعتق وأما عتق فهو بالبناء للمفاعل .

وقيل : يبنى للمفعول في لغة رديئة فيقال عليها معتوق هذا ،
وأصل مقول ومبيع مقول ومبيوع ، نقلت ضمة الواو والياء الى
ما قبلهما ، فالتقى ساكنان الواو الأولى وهي عين الكلمة ، والثانية وهي
واو مفعول ، والياء وهي عين الكلمة ، والواو وهي واو مفعول ،
فأما مقول فلما حذف أحد الواوين لالتقاء الساكنين بقيت
الأخرى لضم ما قبلها ، ولكن اختلفوا في المحذوفة فقيل إنها
الثانية ، وهي واو مفعول ، لأنها زائدة وقريبة من الطرف ، والتقاء
الساكنين حصل بها لأنها الثانية ، وهذا مذهب سيبويه .

قال ابن هشام : هو الصحيح في التوضيح ، ومثله في المعنى فوزن
مقول مفعول بفتح الميم وضم الواو ، وسكون العين على ظاهره ،
وأورد عليه أن الواو الثانية علامة اسم المفعول ، فلا تحذف ،

وأجيب بمنع أنها علامة بدليل عدمها في اسم مفعول غير الثلاثي ،
وانما جرى بها لرفضهم مفعلا بفتح الميم وضم العين والتجريد عن
التاء إلا في مكرم ومعمون ومهلك ، وانما الصلابة الميم ، وأورد عليه
أيضا أن المحذوف من نحو : قاض الأصلى وهو الياء لا انزائد ،
وهو التنوين ومن نحو : بع وقل وخف الساكن الأول لا الثانى .

فهل قال : المحذوف من مقوول بعد النقل الواو الأولى ، ولو كانت
أصلا لا اثنائية ، ولو حصل بها التقاء الساكنين ؟

وأجيب بأن ذلك كله اذا كان ثانى الساكنين حرفا صحيحا وهو هنا
حرف علة .

وقال الأخفش : المحذوفة الواو الأولى ، وهى عين الكلمة لأنها
لا تدل على مفعول ، ولأنه كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا
الموضع كقل ولم يقل ، وقلت : فوزنه مفعول ، ويررده ما مر من أن واو
مفعول لا تدل على مفعول أيضا ، وأنه إنما يكون الأول أولى بالحذف
اذا كان الساكن الثانى حرفا صحيحا كقل ، وأما مبيسوع فلما نقلت
ضمة يائه لبائه التقى ساكنان كما مر ، حذفت الواو وهى واو مفعول ،
ثم كسر ما قبل الياء لثلاثا تنقلب واوا فتاتبس ذوات الياء بذوات
الواو ، وهو مذهب سيبيويه ، وهو الصحيح عند ابن هشام أيضا فصار
مبيسوع ، ووزنه مفعول بفتح الميم وكسر الفاء ، وسكون العين على ظاهره ،
ويرجح بما مر .

وقال الأخفش : المحذوف الياء وهى عين الكلمة ، ثم كسر ما قبلها
فقلبت واو مفعول ياء ، فوزنه مكفيل على ظاهره ، وقد خالف الأخفش
في هذا أصله لأنه اذا ضمت الفاء قبل ياء أصلية قلبت الياء واوا
للانضمام ما قبلها عنده إلا في الجمع نحو : بيض ، وقد قلب

هنا الضمة كسرة مراعاة للعين المحذوفة التي هي ياء ، ومراعاتها موجودة أجدر .

ويجاب بأنه لم يقلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، مراعاة للعين المحذوفة ، بل لفرق بين ذوات الواو وذوات الياء .

قال المرادى والدمايني : تظهر فائدة الخلاف في نحو : مسوء بوزن مضروب تقب الهمزة واوا وتدغم فيها الواو وهي واو مفعول عند الأخفش على القاعدة في الهمزة المتحركة بعد واو ساكنة زائدة لغير الحاق ، وتنقل حركة الهمزة الى الواو وهي عين الكلمة عند سيبويه ، وتحذف الهمزة كما هو القاعدة في الهمزة المتحركة بعد الواو الأصلية ، تنقل حركة الهمزة اليها وتحذف كما تقول في خب ، خب بنقل حركة الهمزة الى الياء ، فتحذف الهمزة .

وقد اختبر الفارسي تلميذه ابن جنى عن ذلك في مسوء فقرره على مذهب الأخفش ، وعلى مذهب سيبويه كما مر فقال له : الأمر كما قلت تصديقاً له ، وبنو تميم يصحون الياء أخفها لا الواو لنقلها ، فيقولون مبيوع ومخيوط .

قال بعضهم : وكأنها نقلحة مطبوية ، وقال العباس بن موداس :

❁ وإخال لأنك سيد معيون ❁

أي مصاب بالعين ، وقالوا مطبوية ومغيروم ، وأقول قد يقال معين فعله عين بتحريك اياء وتصحيحها ، فتحرك في المفعول وثبت قياساً في المفعول لصحتها في فعله ، فلا شاهد فيه ، وربما صح

بعض العرب حثيثا من ذوات الواو ، وهو نادر سمع : ثوب مصوون ، وفرس مقوود ، ومسك مدووف أى مبلول ، وقيل مسحوق ، وسمع مدوف بالحذف على القياس ، واسم المفعول من الشوب مشوب ، ويقال : مشيب بقاب الضمة كسرة ، والواو ياء حملا على قولهم فى المبنى للمفعول شيب ، وقالوا : مهوب حملا على لغة هوب فى البناء للمفعول ، كقول وبوع •

وأما المعتل انلام فان كان مفتوح العين ، واوى الانلام : كدعا وعدا ، فانك تدغم واو مفعول فى واوه ، ولا تقلب واوه ياء تقول ممدو ، ومدعو بتشديد الواو حملا على فعل الفاعل وهو دعا وعدا حيث ، لم تقلب واوه ياء ، وان قلبت اللفظ لتحركه - بعد فتح هذا هو المختار ، ويجوز قلب الواوين ياء قياسا عند الناظم ، وعبر ابن هشام بأنه شاذ تقول مدعى ومدعى ، قال الشاعر :

✽ أنا انليت معديا عليه وعاديا ✽

فى رواية المازنى ، ورواه الفراء ، وتبعة الناظم معدودا ، وسبب القلب ياء الحمل على الماضى المبنى للمفعول نحو : دعى وعدى ، فان لام الكلمة فيه واو ، قلبت ياء لكسر ما قبلها ، وقيل لأن الواو الأولى ساكنة زائدة خفية بالإدغام ، فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التى هى لام الكلمة كأنها تلت الضمة ، فقلب ياء ، والضمة كسرة لئلا يازم وجود اسم عربى معرب آخره واو لازمة ، قبلها ضمة •

قال الشيخ خالد : والتصحيح أولى ، لأن الحمل على فعل الفاعل أولى •

قلت : أراد بالتصحيح إبقاء الواو على حالها بغير قلبها ياء وإن كانت عين الفعل مكسورة غير الواو نحو رضى فالقلب ياء أولى نحو :

مرضى لأن فعله قلبت فيه ياء مبنيا للفاعل، أو للمفعول لانكسار ما قبلها ، فأجرى اسم المفعول على الفعل ، وهو أولى من مخالفته وبه جاء القرآن ، وقرأ بعضهم : راضية مرضوة بالواو مشددة شذوذا .

وجعله الناضم مرجوحاً وإن كانت العين واواً مكسورة وجب القلب ياء نحو : قوى : فتقول : مقوى الأصل مقووي ، ثقلت ثلاث واوات مع الضمة في الطرف ، قلبت الآخرة ياء ، ثم التى قبلها لاجتماع واو وياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، ثم قلبت ضمة الواو الأولى كسرة لأجل الياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وإن كانت لام الكلمة ياء وجب قلب واو مفعول ياء فإدغامها في الياء نحو : مرمى أصله موى ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وقلبت الضمة كسرة لتبقى الياء وهذا سواء ، فتحت العين أو كسرت ، وسواء كانت واواً أو غيرها وأما قوى فياؤه عن واو كرضى .

الإعراب : الواو وللاستثنان أو للمعطف على جى ، وقد حرف تحقيق ، وحصل ماضٍ مستتر الفاعل جوازاً عائداً الى اسم المفعول المذكور في قوله : صار اسم مفعول من باب عندي درهم ونصفه ، ففيه استخدام أو شبهه ، ومن ذى جار ومجرور متعلق بحصل ، وذى بمعنى صاحب أو بمحذوف حال من المستتر ، والثلاثة مضاف إليه أى الأحرف الثلاثة ، وفي نسخ من الثلاثى بياء النسب أى من الفصل الثلاثى ، وبالمفعول متعلق بمتراً ، ومتراً حال من المستتر وأصله هو تَرْنَا أبدلت الواو تاء على قاعدة فاء الافتعال ، إذا كان ليناً ثم أدغمت التاء كما مرت الإشارة إليه .

وما أتى كفعيل فهو - و قد عدلا

به عن الأصل

أى وما ورد من كلامهم على وزن فعيل بمعنى مفعول ، فهو
معدول به عن أصله الذى هو وزن مفعول ، وذلك أنهم كثيراً ما يعدلون
عن صيغة مفعول الى صيغة فعيل فينبوب فعيل عن مفعول
كفتيل بمعنى مقتول ، وجريح بمعنى مجروح وكحيل بمعنى مكحول ،
وذبيح بمعنى مذبح ، وأسير بمعنى مأسور ، وأكيل بمعنى مأكول ،
ونطيح بمعنى منطوح ، ودهين بمعنى مدهون ، وطريح بمعنى مطروح ،
فنباب فعيل عن مفعول فى مناب ، وهو كثير ، ومع كثرته غير مقيس
عند الجمهور .

وقال بعضهم : إنه مقيس فيما ليس فقيل بمعنى فاعل ، وسماع
فيما له فعيل : بمعنى فاعل ، فلا يقال من رحم وقدر ، رحيم بمعنى
مرحوم وتقدير بمعنى مقدور عليه ، لأنه جاء منهما فعيل بمعنى فاعل ،
يقال : هو رحيم وقدير ، أى راحم وقادر ، فيلتبس فعيل بمعنى
مفعول بفعيل بمعنى فاعل ، حكى هذا القول الناظم فى شرح التسهيل ،
وابن هشام فى التوضيح .

وفى التسهيل ليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، وفيه أن يروده كثير ،
فمذهب الناظم أنه سماعى مطلقاً ، وهو ظاهر قوله فى الخلاصة ، وناب
نقلًا عنه ذو فعيل أى وناب سماعاً عن مفعول صاحب فعيل ، أى موازنه
فى الدلالة على المعنى ، فبطل ادعاء ابن الناظم أن فعيلاً بمعنى مفعول
غير مقيس بإجماع .

قال فى شرح الخلاصة : فعيل بمعنى مفعول كثير فى لسان العرب ،
وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع .

قلت : لعله غره قول : أبيه في شرح الكافية ، وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بإجماع ، ظن أن الإشارة الى فعيل وفعل بفتحتين ، وفعل بالكسر فالتسكون مع أنها الى الآخرين لأنه فصلهما بقدر بعد أن ذكر أن مجيء فعيل بمعنى مفعول كثير ، وأنه لا يقاس عليه ، ولم يدع في ذلك إجماعا ، ولا خلافاً أو أراد بعدم القياس إجماعا عدمه فيما أنه فعيل بمعنى فاعل ، والا فقد نص أيوه وغيره أن منهم من يقيس فعيلاً بمعنى مفعول فيما ليس له فعيل ، بمعنى فاعل ، فتقول : ضرب بمعنى مضروب ، والمراد أن يكون له فعيل بمعنى فاعل أصلي .

وأما فعيل بمعنى مفعول للمبالغة فلا يمنع من قياس فعيل بمعنى مفعول على ذلك القول ، لأنه محول عن فاعل للمبالغة .

قال أبو حيان : وينبغي أن يقيد قياس فعيله بمعنى مفعول بالثلاثي المجرد التام المتصرف ، لأن ما وجد عن العرب مصوغاً كذلك إنما هو مصوغ مما ذكرناه .

قلت : نص الناظم في التسهيل وشرحه وغيره أنه قد ينوب فعيل عن اسم مفعول الرباعي المبدؤ بالهمزة الزائدة نحو : أعقدت العسل ، فهو عقيد أي معقد بفتح القاف ، وأعله المرض فهو عليه أي ملل بفتح العين نقلاً من اللام المدغمة والذكر الحكيم ، كذا قالوا .

قلت : ليس كذلك لأن حكم الثلاثي يجيء بمعنى احكم ، فحكم بمعنى فحكم ، وإن قلت إذا كان فعيلاً بمعنى مفعول معدولاً عن مفعول كما في البيت ، فكلم لم يمنع من الصرف مع أنه وجد فيه الوصف والعدل .

قلت : لأن هذا العدل على سبيل الاستغناء ، والعدل الذي يمنع به الصرف على سبيل التفريغ ذكره ابن الناظم .

واعلم أن فعيلاً بمعنى مفعول إذا كان مؤنث ، ودلت قرينة على أنه مؤنث لم يقرن بالتاء غالباً نحو هذه قتيل ، أي مقتولة ، وجاءت

بمعنى مقتولة ، ورأيت قتيلا من النساء أى مقتولة ، فدلّت الإشارة بهذه وتاء التأنيث ، وقولك من النساء على أنه صفة لمؤنث ، فلم تاحقه التاء كما تقول : امرأة قتيل ، وقد تلحقه التاء مع ذكر ما يدل أنه صفة المؤنث نحو : صفة ذميمة ، وخصلة حميدة ، حملا لفعل بمعنى مفعول على فعل بمعنى فاعل ، فإن فعلا بمعنى فاعل تلحقه التاء إذا كان لمؤنث مطلقا نحو : امرأة رحيمة أى راحمة ، وامرأة ظريفة وكريمة ، أو حملا لفعل بمعنى مفعول لمؤنث بقريته على فعل بمعنى مفعول بدون قرينة أنه صفة لمؤنث ، فإن فعلا بمعنى مفعول مؤنث بلا قرينة تلحقه التاء خوف اللبس بالذكر أو للسمع وهو الأظهر ، لأنهم لم يراعوا اللبس فى نحو صبور ومطارد كذا لابن هشام تقول : رأيت قتيلة ، كما حمل فعل بمعنى فاعل على الذى بمعنى مفعول ، وجرّد عن التاء نحو : (إن رحمة الله قريب) و (قل من يحيى العظام وهى رميم) ولك أن تقول رميم بمعنى مرمومة ، فحذف تائه مقيس .

ومن ذلك ملحفة جديد عند البصرية ، وقالت الكوفية بمعنى مجددة أى مقطوعة ، وقيل ذكر قريب لتأويل الرحمة بالذكر وهو الغفران أو الإلّعام ، أو لأن قريبا بمعنى المسافة يذكر ويؤنث ، وبمعنى النسب والرحم مؤنث ، أو لأن المراد به النسب الاصطلاحى ، لأن فعلا يغنى عن ياء النسب ، أى ذات قرب ، وفيه أنه لم لا يؤنث مع هذا ، أو لأن المصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر ، أو ولأن قريبا نعت لمذكر أى شىء قريب ، أو لتقدير مضاف مذكر أى أثر رحمة الله قريب ، أو لأنه بمعنى مقرب ، وفيه أنه لا يؤنث مع هذا أو لأن الرحمة ذكرت لإضافتها لما ليس بمؤنث .

وبعل قول بعضهم : إن الرحمة مؤنث مجاز فذكر لأن المؤنث المجازى يجب تأنيث ضميره كالحقيقى ، وكذلك لا تاحق التاء فعولا بالفتح بمعنى فاعل ، كامرأة صبور أى صابرة لعدم جريانه على انفعال ، ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها ، قاله الشاطبى ، وفيه أن كثيرا

من الصفات المشبهة لا يجرى على فعله ، والتاء تلحقه ، وأمله للحمل على اسم الفاعل ومن فعول بمعنى فاعل : (وما كانت أمك بغياً) أصه بغوياً اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون فقايت الواو ياء ، وهى واو فعول ، وأدغمت فى الياء التى هى لام الكلمة أى باغية ، وأما امرأة مولة أى مالة فالتاء للمبالغة ، كرجل نسابة بدليل رجل ملولة ، وكذا امرأة فروقة أى خائفة ، وقيل لحقتها لغلبة الاسمية عليها ، وفيه نظر ، وأما امرأة عدوة أى عادية أصله عدوة بواو ساكنة فمتوحة ، أدغمت ساكنة فى المفتوحة فمحمول على ضده . وهو امرأة صديقة لا صديقاً ضد عدو ، وصديقاً فعيل بمعنى فاعل تلحقه التاء فى المؤنث ، وحمل عليه فى لحاقها فعول بمعنى فاعل إذ كان ضده فى المعنى وهو عدو ، وهم يجمعون الضد على الضد كالنظير على النظير ، وأما عدوة بمعنى التى عاداها غيرها فعلى القياس ، لأن عدوة (ح) بمعنى مفعول .

وإن كان مفعول بمعنى إحتقه التاء وجوباً إلا ندوراً كما لابن عبد الحق عن مفهوم شروح التسهيل وغيرها ، وظاهر خالد جواز للحوق وعدمه فى كل مثال ، وظاهر الأسمونى قلة اللدوق ، وفيه نظر تقول : ناقة ركوبة لا ركوب ، لأنه بمعنى مركوبة ، ولا تلحق تاء التانيث مفعلاً كأمراة منحا رأى كثيرة النحر .

قال ابن الأنبارى : لأنه لا يجرى على الفعل ، ولأنه يشبه المصدر الميمى فى زيادة الميم فى أوله ، وشذ لحاقها فى امرأة ميقاته ، ولا تلحق مفعلاً بكسر الميم كمعطين من العطر ، لأنه لا يجرى على فعله ولشبهه المصدر الميمى ، وشذ قياساً امرأة مسكينة كأنه محمول على فقيرة حملاً للشئ على نظيره ، أو مثل نظيره فى المعنى ، وحكى سيبويه امرأة مسكين على القياس وهو شاذ استعمالا ، ولا تلحق مفعلاً بكسر الميم وفتح العين كمعثر بمعجمتين لمن لا ينتهى عما يهواه لشجاعته ، ومدعس بمهمات لما يطمعن به لما مر من التقبه ، عدم الجريان ، وقيل فى

بغياً لم تلحقه التاء لأنه فعيل بمعنى فعول ، وقيل لأنه مصدر كما قيل في (وهي رميم) أنه لم تلحقه لأنه بمعنى مفعول ، أو لأنه مصدر أو للفاصلة ، ولا تلحق فعلا تقول : امرأة جبان وحصان ، وروى جبانة •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لاعتطف ، وما مبتدأ وأتى ماض مستتر أفعال جوارزا والجملة صلة ما أوصفتها ، أو ما شرطية- مبتدأ والفعل شرطها ، وكفعيل متعلق بأتى أو بمحذوف حال من ضميره ، والكاف للتشبيه أو للاستعلاء ، أى على وزن فعيل أو كفعيل في الوزن ، ويلزم على التشبيه التكرار مع قوله : واستغنوا بنحو : نجا كما زعم صاحب تحقيق المقال ، فإن الم-راد بمثل فعيل ما وازن فعلا كذبيح ونطيح ، وبنحو نجا ، وانقضى ما وازنهما ، والفاء زائدة في خبرها والموصوفة لشبههما بالشرطية في العموم والإبهام ، أو رابطة لجواب الشرط إن جعلت ما شرطية وهو بسكون الهاء لجوازه بعد الفاء ، ولو نسعة مبتدأ •

وقد لتحقيق وعدل ماض مبنى للمفعول ، وبه نائب متعلق به ، والجملة خبر هو وجملة هو وخبره المبتدأ الذى هو ما أو جوابه والخلف في خبر اسم الشرط ففعل فعيل جملة انشروط ، وقيل جملة الجواب ، وقيل كلاهما بسطته في النحو ، وعن الأصل متعلق بعدل فضلة أو هو النائب وبه متعلق به فضلة ولا ضمير في عدل حتى يقال إنه نائب كما قد توهم ، ولو كان فيه لم يأت بقوله به •

... واستغنوا بنحو نجـا

والنقض عن وزن مفعول وما عملا

أى استغنوا عن لفظ مفعول في الوزن ، والمعنى لا في العمل
بشئين :

الأول : الفعل بفتح الفاء والعين نحو : نجوت الجلد نجوا فهو
النجا أى المسلوخ أصله النجو بفتح النون والجيم ، تحركت الواو وانفتح
ما قبلها ، فقلبت ألفاً وكالقبض والاقط بفتح الأول والثانى ، أى
المقبوض والملقوط ، وكذا النفض واللفظ والغرفة والقمّة والمضغة
والأكلة والنقص أى المنقوص أى المصيد بفتح الأوائل والثوانى •

والثانى : الفعل بكسر الفاء وسكون العين ، كالنقض بكسر النون
وسكون القاف أى المنقوض ، والذبح بكسر الذال وسكون الباء بمعنى
الذبوح ، وكذا انطح بكسر النون وسكون الطاء أى المنطوح ، والنسى
بكسر النون وسكون السين أى المنسى ومنه (نسياً منسياً) جمع بين فدل
ومفعول تأكيداً ، والرعى بكسر الراء وسكون العين أى المرعى وكأن
أوزنين مصدران نابا عن المفعول وهما قليلان جداً على ما صرح به
أبو يحيى ، بخلاف وزن فعيل بالياء فإنه كثير مقيس عند بعض على
ما مر وهما غير هقيسين •

ومما ينوب سماعاً عن مفعول فعلة بضم الفاء وسكون العين :
كضحكة أى مضحك عليه ، وهمزة ولمزة ، ولتمة وأكلة ، وإفظة
وصرعة ، أى مهموز وملموز ، وملقوم وممضوغ ، وماكرول وماغوظ ،
ومصروع بضم الأوائل وسكون الثوانى ، ذكر الناظم ذلك في التسهيل ، وإن
فتحت الثوانى صارت بمعنى فاعل ، ومنه (ويلّ لكل همزة لمزة)
بفتح الميم أى هامز لامز ، وذكر أيضاً ذلك كله الصبان •

قال الكرمانى فى شرح البخارى : كون مضموم الأول مسكن الثانى

بمعنى مفعول ، ومضموم الأول مفتوح الثانى بمعنى فاعل ، قاعدة كلية ، أى فيما ورد لا فيما ام يرد ، لأنه غير مقيس ، والظاهر أن ذلك كله صفات احتمالات للضمائر ، مثل فاعل ومما ينوب عن مفعول المصدر كاللفظ بفتح اللام ، وسكون الفاء ، والضرب والرد ، والخلق والصيد ، أى الملقوظ والمضروب والمردود والمخلوق والمصيد ، وهو كثير مطرد مقيس كما ذكره الصبان لا قليل غير مقيس ، كما هو ظاهر فتح الأقفال ، وذلك المصدر متحمل الضمير عند بعضهم ، بل أدخله بعضهم فى الصفات مع ما مر ، بل ذلك فى الحقيقة غير صفات ، لكن ناب عن الصفات ، ولهذا لا يرفع ظاهر إلا فى فعل ، فإن الأظهر أنه صفة من أول الأمر .

ومما ينوب عن مفعول كذلك على غير قياس فاعل ، قال صاحب فتح الأقفال : منه شيء بسكون الياء أصله شىء بتشديد الياء وكسرها نحو : (اعلم أن الله على كل شيء قدير) وأن الله قد أحاط بكل شيء علما (أى مشيئى كمبيع ، قال : ويجىء بمعنى فاعل ، ومنه : (أى شيء أكبر شهادة) أى شائى وجمعه أشياء ، ووزن هذا الجمع عند الخليل أفعال ، منع ، صرفها بكثرة الاستعمال ، وعند الأخفش أفعلاء كانببياء .

قلت : كون أصل شيء شىء بالتشديد هو مذهب الفراء ، حذفت إحدى اليامين للتخفيف وفيه وإذا شدد ما فى سيد بالتشديد من الخلاف فى وزنه ، ولا أسلم أن شيئا بمعنى مفعول على أنه فى الأصل شاء ، ولا بمعنى فاعل ، بل اسم جامد كرجل ، وما زعم فتح الأقفال تكلف ، وقد يقال أيضا : وزنه فعل بسكون العين لا فاعل ، كما زعم انقراء ، وكون أشياء جمع شيء مذهب الخليل وسيبويه والمازنى وجميع البصريين إلا الزيادة .

فأشياء عندهم اسم مفرد فعلاء نائية عن أفعال ، وبديل منه وعن جمع لواحدتها المستعمل ، وهو الشيء ذكره بعض اللغويين ، وهو

صريح في أن أشياء عند الخليل فعلاء نائب من أفعـال لا أفعال كما حكاه صاحب فتح الإقفال ، على هذا فمنع صرفه لألف اتأنيث وهمزته الآخرة زائدة والأولى أصل ، ونسب في القاموس كون وزنه أفعالا الى الكسائي ، وأنه منع الصرف لكثرة الاستعمال ، وهمزته الأولى زائدة والثانية أصل ، أو منع الصرف تشبيهاً بفعلاء في أنجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات •

قال الزجاج : أجمع البصريون وأكثر الكوفيين أن قول الكسائي خطأ ، وتبعد الجوهرى في التخطية ، ووجهها أنه لو كان كما قال الكسائي لم يصرف أبناء وأسماء ، ويرده أن نحو : أسماء وأبناء لم يجمع على فعلاوات كما جمع عليها أشياء ، فقل : أشياء •

وقال الأخفش والفراء والزيادى : أشياء أفعلاء بزيادة الهمزة الأولى والآخرة ، ومثله هين وأهوناء وهو جمع على غير واحدة المستعمل ، وهو شيء بالسكون بل على واحدة المتروك ، وهو شيء بالتشديد ، ومثله شعراء جمع على غير مفردة الذى هو شاعر ، لأن فاعلا لا يجمع على فعلاء ، وأصله أشياء بهمزة بين الألف والياء حذفت تخفيفاً ، وفتحت الياء للألف •

ووهم الجوهرى في قوله : إن الخليل يرى أن أشياء فعلاء جمع على غير واحدة ، لأنه لا يراه جمعا بل مفرد ناب عن جمع مكسر لا غير نائب بدليل إضافة العدد القليل في قلهم : ثلاثة أشياء ، ويجمع الأشياء أيضا على أشياءوات وأشأوات وأشأوى بفتح الواو ، وأشأوى بكسرها ، وأصل المفتوح أشأى بثلاث ياءات ، حذفت الوسطى تخفيفاً وأبدلت الأولى واوا ، وكسرتها فتحة ، والثالثة ألفا لتحركها بعد فتح •

وقول الجوهرى : انه بهمزة بعدها ياء أن قلبت ياء غلط ، لأن الياء الأولى أصل لا تهمز ، كما لا تهمز ياء مصايب إلا شذوذ ، أو يجمع على أشأيا كهدايا وقضايا وأشأيا وجمعه على أشأوه شاذ غريب ، لأنه لا هاء في أشياء حتى تكون في جمعه ، وقيل وزن أشياء للمعاء بتقديم اللام أصله شيئاء بهمزة بين الياء والألف ، وهى لام الكلمة والألف والهمزة

الأخرى بعدها زائدان فوزنه (ح) فعلاء قدمت لام الكلمة وهى الهمزة بين الياء الألف على فاء الكلمة وهى اثنين ، وفتحت الياء للألف فصار وزنه لفعاء بتقديم اللام على الفاء ونسب لتسيويوه ويصغر الشيء على شىء بضم الشين ، وحكى فى العباب كسرهما أيضا لا شوى ، وقيل : إن تصغيره على شوى لغة ضعيفة ، وقول الآخر إن أشياء يصغر على أشياء بضم الهمزة وتشديد الياء سهو ، لأنه يصغر على مفردة •

تفصيله : ظاهر الشراح أن نحو النقص والذبح والطحن بكسر الأوائل وسكون الثانى ، هو بمعنى ما فعله الفاعل أو ما يفعله لا بمعنى أنه ما من شأنه أن يكون مفعولا ، أو أن يفعله ، والأظهر أنه يستعمل بالمعنى الأول ، ويستعمل بالمعنى الثانى أيضا ، وثبت فى بعض النسخ : والنسى بدل قوله والنقص ، وصرح جابر الله بالمعنى الثانى إذ قال : النفسى ما من حقه أن يطرح وينسى : كخرقة الطامث ونحوها كالذبح اسم ما من شأنه أن يذبح فى قوله تعالى : (وغديناه بذبح عظيم) •

وعن يونس : العرب إذا ارتحلوا عن الدار قالوا : انظروا أنساعكم أى أشياءكم اليسيرة نحو : العصى والقده والشظاظ ، وقرأ ابن وثاب والأعمش وحمزة (نسيا) بالفتح ، قال الفراء : هما لغتان يعنى الفتح والكسر : كالوتر والوتر ، والجسر والجسر ، ويجوز أن يكون هسمى بالمصدر كاللحم ، وقرأ محمد بن كعب : نسيا بالهمزة وهو الحليب المخلوط بالماء ، ينسى لقائه ونزارته ، وقرأ الأعمش (منسيا) بكسر الميم على الابتساع كالغيرة والمتخير •

الإهراب : الواو للاستثنا ، وللحظ ، واستغنوا فعل ماض وفاعل ، حذفت لام فعله وهى ياء بصد النون ، فيجوز فتح النون وسكون الواو وضما ، وسكونه ميتا ، والواو للعرب ، وبنحو متعلق بالفعل نجا مضاف إليه ، والنقص معطوف على نجا ، وعن وزن متعلق بالفعل مضاف لمفعول •

وما عملا

أى وما عمل ما ذكر من فعيل وفعل بفتح الفاء والعين ، وفعل بكسر الفاء وسكون العين عمل مفعول من رفع الظاهر على النيابة ، ونصب غير النائب على المفعولية حيث بنى من متعد لاثنتين .

قال صاحب تحقيق المقال : لأن العمل للفعل ، وما جرى مجراه في حركاته وسكناته ، وعدد حروفه ، أو ناب عن الجارى كأبنية المباغة أو أشبه اسم الفاعل كألصقة المشبهة ، وقد مروجه الشبه وتجيء للـال كما يجيىء للـحال أو ناب عن الفعل كالمصدر واسم الفعل ، وأما اسم مفعول من الثلاثى فانه غير جار على الفعل ، فكان انقياس أن لا يعمل ، لكن ناب عن مفعل الذى هو اسم مفعول غير الثلاثى وهو جار على فله فعمل كما عمل لأنه اطرده قيامه مقام الجارى ، ولما كانت نيابة فعيل وأخواته لا تطرد ولا تقاس ، أم تعمل ومفعول من المبني للمفعول يجرى مجرى فاعل من المبني للفاعل ، فيعمل ويقيد بالزمان كمضروب أمس أو الآن أو غداً ، وفعل وما معه لا يقيد بالزمان الماضى ولا المستقبل قلت : ولا الحاضر ، ولو قيل يدل عليه فلا يعمل ، فلا يقال : زيد كحيل عينه برفع العين على النيابة ، فان ورد مثله فالعمل لفعل أو وصف محذوف مع أنه فرغ الفـرع فضعف لذلك لأنه فرع النائب وهى فى الحقيقة ليست بصفات وانما نابت عن الصفات ولو كانت صفات أصالة لرفع الظاهر لأن كل صفة تثنى وتجمع ترفع الظاهر وذلك مذهب الجمهور وعليه الدمامينى .

وحكى الدمامينى فى شرح التسهيل ، والسيوطى فى الجمع وغيرهما عن ابن عصفور فى مقربة أن ما ناب عن مفعول من فعيل وغيره يعمل عمله : كهررت برجل كقتيل أبوه ونقض بنساءه ، ونجا جلد ثلثته ، أى مقتول أبوه ومنقوض بناؤه ، ومنجس جلد ثلثته ، أى مسلوخ .

قال الصبان : ولقائل أن يقول : شروط العمل إنما هي لأعمال في المنصوب ، أى على المفعولية لا في المرفوع ، فيجوز عند المصنف يعنى الناظم أن يعمل في الظاهر والضمير ، وأقول : أنحق أن الضمير المستتر ترفعه تلك الصفات ، وكذا تعمل في الظروف والمجرورات والفضلات غير المفعول به ، بل قالوا : كل ما جرى مجرى لصفة يرفع الضمير ، قالوا : مررت بقاع عرفج كله ، برفع كل توكيدا للمستتر في عرفج أى خشن ، والظاهر أن الناظم لا يمنع رفع الضمير بذلك لإطلاقه القول في الخلاصة أن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير ، وكيف لا وقد أجاز كثير استتار الضمير في المصدر المحض ، فما يظهر من عبارته من منع عمل ما تقدم من فاعل وفصل وفعل ، إنما هو في الظاهر ، وقد أجاز بعض عمل فاعل في الظاهر دون غيره ، لكثرة فاعل ، وقلة غيره ، وقد يحمل عليه قول الناظم ، وما عملا بأن يعاد الضمير المستتر في عملا الى نحو من قوله : بنحـ ونجا والنقض والألف للإطلاق ، أو تجعل ضمير النجا والنقض ، وهذا الحمل المتبادر من العبارة ، لأنه قد غير الأسلوب ، فعبّر باستغنوا بعد واو العطف والاستئناف ، وقد عبر في فاعل بالـ دل جعل فاعلا معدولا عن مفعول ، وفعلما وفعلما مستغن بهما عنه •

قال أبو حيان : ويحتاج في منع ذلك أو أجازته الى نقل صحيح •

وقد جرى في التسهيل على المنع وحكاية العلامة الحفنى منع العمل في المرفوع الظاهر عن ابن عصفور سهو ، لما مر عن الدمامينى والسيوطى عن ابن عصفور من أجازته في مقربه •

الإعراب : الواو للاستئناف ، وما نافية ، فيصح في عملا أن يكون ألفه للإطلاق ، وفاعله مستتر عائد الى ما ذكر من فاعله وفعل وفعل ، أو الى ما ونحواً والى لـ والنقض والإفراد بتأويل ما ذكر ، أو الى نحو ، وأن يكون ألفه ضميراً لما ، ونحواً ولنجا

والنقض. واء- ادة الضمير مطلقا الى الفجا والنقض ضعيفة لأنهما خاصان ، والأولى اعادته لما ونحو لعمومها لأنهما مضاف اليهما بواسطة العطف في الثاني ، لأن الصحيح جواز إعادة الضمير للمضاف اليه ، بل قيل جائز بالتفريق .

ويجوز أن يكون الواو للعطف على استغنى ، فيكون ألف عملا للاطلاق ، والضمير المستتر لنحوأ وضميراً للنجا ، والنقض ، ويجوز كونها للحال ، وصاحب الحال نحو ، فالألف للاطلاق ، ولا يجوز أن تكون للحال ، وصاحب الحال ضمير به ونحو فيكون الألف للثنين لأنه يلزم على هذا توارد عاملين هما عدل انعام في به ، واستغنى العامل في بنحو على معمول واحد وهو الجملة الحالية ، ولا تكون حالا من التهاء وحدها ، لأن القيد اذا ذكر بعد جملتين أو حمل إنم-ا يرجع الى الجميع أو الى متلوه لا الى السابق أو المتوسط إلا لقريئة ، ولا تجعل الجملة حالا تتازع فيها شيئان عدل به ، واستغنى بنحو لأن الجملة لا تكون ضميراً فيعمل فيه المهمل ، ولأن الحال لا يصح فيه التنازع لأنها لا تكون إلا نكرة والضمير معرفة ، والمهمل يحتاج لأن يعمل في ضمير المتنازع فيه .

تنبيهات :

الأول : قال في التسهيل في آخر-ر الصفة المشبهة : والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدى لواحد من هذا ثلث باب يعنى باب المشبهة ، وذلك اذا أريد به الثبوت ، فيرفع الفاعل على ما يقتضيه حال الصفة ، المشبهة لا النائب ، كما يقتضيه حال اسم المفعول نص عليه الشيخ خالد في التصريح عن ابن هشام في الحواشي .

قال ابن هشام : ومثّل هنا هلا قيل بأن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة ، بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول ، وأجاب خالد بأن حال اسم المفعول انما يراعى اذا أريد الحدث ، أما اذا

أريد به الثبوت ، فإنه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعولية ، ان كان معرفة أى أو نكرة ، وعلى التمييز ان كان نكرة ، ويجر بالاضافة ، فالرفع كقوله : فهل أنت مرفوع بها هاهنا رأس ، والنصب كقوله : لما بدت مجلوة وخباتها ، واجر كقوله : تمنى لقائى الجون مفرور نفسه •

وانما يضاف اسم المفعول الى مرفوعه بعد تحويل الإسناد عن مرفوعه الى ضمير الموصوف ، ونصب ذلك المرفوع لأنه فضله استغنى عنه بعد تحويل الاسناد ، بل أشبهه بالفضلة ، وكذلك اذا قصد باسم الفاعل الثبوت رفع السببى أو جره بالاضافة بعد تحويل الإسناد كما مر ، أو نصبه تشبيها بالمفعول به ان كان معرفة أو نكرة ، ونصبه على التمييز ان كان نكرة ، فيكون صفة مشبهة ، فقولهم : عومل معاملة الصفة المشبهة ، يروم أنه ليس صفة مشبهة ، ومرادهم أنه يعامل معاملة الصفة المشبهة التى هى على وزن فاعل ، وهو صفة مشبهة على فاعل ، وذلك جائز فى القاصر اتفاقاً نحو طاهر القلب ، وفى المتعدى لو اجد مطلقاً عند الأخفش ، وبشرط حذف مفعوله اقتصاراً أعنى لغير دليل عند ابن عصفور ، وابن أبى الربيع ، لأنه كاللزم حين الحذف اقتصاراً وهو الصحيح الذى يشهد به القياس والاستعمال وبشرط أن التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول عند الفارسى والناظم وموافقه السماع أيضا كريد ظالم العبيد بالاضافة اذا وجدت قرينة على أن المراد ان عبيده ظالمون •

واذا أضيف الى المرفوع جاز ذكر المفعول منصوباً نحو زيد واجم لإيحاء للناس أى بنوه يرحمون الناس ، ولا يلزم على هذا أن منصوب المشبهة لا يزيد على واحد ، لأنه لا يزيد على واحد فى النصب على التشبيه بالمفعول ، وهنا منصوب على المفعولية المحضة ، والجمهور على منع ذلك فى التعدى واحد •

وأما التعدى لاثنتين فقال خالد : يمنع فيه ذلك باتفاق ، وظاهر

الشاطبي وجود الخلاف فيه ، ومن المجرى في اللازم قوله : وانى اليك
تائب النفس باخع ، وفي المتعدي قوله : ما الراحم القلب ظلما
وان ظلما .

الثانى : جميع الصفات المذكورات صفات مشبهة إلا فاعلا الدال
على الحدوث ، وأما الدال على الثبوت فمشبهة أيضا كشاط الدار ،
وقائم الأب ، ومعتدل القائمة ، ومستقيم رأى ، ومؤمن وكافر ، وقد
مر أن ما دل على الحدوث منها يحول الى فاعل فى اثلاثى ، وقيل
يبقى على حاله دالا على الحدوث ، ولا يسمى صفة مشبهة ، بل اسم
فاعل قالوا : ولا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا أضيف لمرفوعه
أو نصبه ، وقصد الثبوت ، ولا يشترط ذلك فى غيره ، لأن الأصل فى
فاعل الحدوث ، وقصد الثبوت طارئ فلا يقصد إلا مع ما يدل
على خروجه عن الأصل ، واستعماله فى الثبوت من الاضافة
أو النصب المذكورين .

قلت : ليس كذلك لجواز حائض وحامل وطالق ، وظاهر بدون
اضافة ونصب وهى مشبهات ، وأما غير فاعل فمشترك فى الأصل بين
الحدوث والثبوت ، فاكتفى فى كونه مشبهة بقصد الثبوت .

الثالث : ذكر الضبان أن المراد بجريان الصفة على الفصل
جريانها عليه فى التجدد والحدوث ، لا فى الحركات والسكنات ، وان
كان هذا مراد من قال : ان الصفة المشبهة لا تكون إلا غير مجارية للفعل
صح لأنها دائما للثبوت ، وبطل الرد عليه بظاهر القلب ، ومعتدل ،
ومرضع وحائض ونحوها : كضامر وتجيء الصفة المشبهة على فعل
بتثايت الفاء ، وسكون العين كشكس لسيء الخلق ، وحرر للخاص
من الرق ، وصفر لخالى ، وعلى فعل بكسر فسكون كملح .

باب

أبنية المصادر

المصادر جمع مصدر ، وهو اسم مكان أى موضع الصدور أى الموضع الذى يصدر منه الفعل والوصف ، ويشتركان منه ، وهو ما دل على الحدث فقط ، فخرج ما دل على الحدث والزمان أيضا كالفعل ، وما دل على الحدث أيضا ، والذات كالأوصاف ، وما دل على الحدث والذات كالصفة المشبهة ، والمراد ما يشمل اسم المصدر ، ويعرف خصوص المصدر باسم الحدث الجارى على الفعل الذى ليس علما ولا مبدوءا بميم زائدة لغير المقابلة ، وخرج بالجريان غسلا من اغتسل غسلا ، فانه غير جار على اغتسل ، والجارى عليه الاغتسال ، فليس مصدرا بل اسم مصدر ، وخرج بقولنا : ليس علما نحو حماد علما لمحمدة ، ويقولنا ليس مبدوءا بميم إلخ نحو : مقتل فانه اسم مصدر ، كذا للشيخ خالد تبعا لابن هشام .

قلت فيه : ان نحو حماد لا يدل على الحدث دلالة المصدر بل هو اسم مسماه نفس الحدث ، والمراد بالاضافة فى قوله اسم الحدث الدلالة على أنه قد صدر الفعل ، ونحو مقتل ليس جاريا على الفعل الماضى المراد هنا ، فلا حاجة الى قوله الذى ليس إلخ ، وما ذكر من أن المبدوء بميم زائدة لغير المقابلة اسم مصدر تبع فيه ابن النظم .

وقال فى شرح للشذوذ : انه مصدر ويسمى المصدر الميمى ، وتسميته أحيانا اسم مصدر تجوز ، وعليه فهو داخل فى المصدر ، فيسقط من الحد قوله ولا مبدوءا بميم إلخ ، وعلى ذلك الحد يعرف اسم المصدر بللدال على مجرد الحدث علما كحماد أو مبدوءا بميم زائدة بغير المناطة بمقتل ، أو متجاوزا فعله الثلاثى وهو بزنة اسم حدث الثلاثى كغسلا فى اغتسل ، ومدلول المصدر الحدث ، ومدلول

أسمه المصدر ، فهو دال على الحدث بواسطة دلالة على المصدر ،
هذا ما قال ابن يعيش وغيره •

ويسمى المصدر أيضا فعلا نظراً إلى اللغة ، لأنه دال على فعل
قائم بالفاعل — أو صادر عنه ، ويسمى حدثاً وحدثاناً بفتح الحاء
والدال ، وقد أظلت الكلام على ذلك في حاشية أنظر وشرحه ، والتسمية
بالمصدر دليل على أن غير المصدر من الفعل والوصف مشتق من
المصدر ، وهو مذهب الجمهور من البصريين وغيرهم •

قال بعض المتأخرين : في إجماع الجميع على التسمية بالمصدر ،
دليل على صدور الفعل والوصف منه ، ولو كان أحدهما هو الأصل
لكان أحق بالتسمية بالمصدر ، ولو كان كل من المصدر والصدور
والوصف والفعل أصلاً بنفسه يسمى كل مصدراً ، وفي هذا أن
وجه التسمية لا يوجبها ، لا يقال المصدر هو الصادر ، فامصدر من الفعل ،
لأن المصدر البدوء زائدة لغير المفاعلة لا يكون بمعنى اسم الفاعل
ولا بمعنى اسم المفعول ، وفيه أنه صرح كثير بأنه يكون بمعنىهما •

قال : وقول النصاة المصدر يكون الميم تسامح يعني ، أن مثل
مقتل عندهم اسم مصدر لا مصدر ميمي ، وقد مر القول بأنه مصدر
ميمي ، فيجوز حمل كلامهم عليه ، مع أنه المتبادر ، ويدل على أصالة
المصدر على الفعل أن الفعل يقع من الاسم ، فالاسم قبل الفعل ،
والمصدر اسم •

قلت فيه : إن الفعل اللغوي يقع من الذات المسماة لا من
الاسم ، فالذى يسبق الفعل اللغوي ، ولا بد هو الذات لا اللفظ المسمى
اسماً ، ويدل أيضاً على أصالة المصدر أنه يقوم بنفسه نحو :
الصوم حسن ، والفعل لا يستغنى عن الاسم ، وما لا يحتاج
فرع ما يحتاج الثمرة لأبد لها من شجرة ، وليست الشجرة لأبد لها
من ثمرة ، ويدل على أصالته أيضاً أن الفصل مركب والمصدر مفرد ،

والمركب فرع المفرد ، فإن الفعل للحدث ، والحدث والزمان والمصدر للحدث فقط ، ويدل على أصلته أيضاً أن مفهـوم المصدر مطلق ، ومفعول الفعل مقيد ، والمطلق قبل المقيد ، والتقيد فرع الإطلاق ، واستدل الناظم أيضاً بأن المصدر واحد ، والأفعال ثلاثة ، فاشتقاقه من الجميع محال ، أو من أحدها تحكم لتساويها •

قلت فيه : إن الفعل الواحد أيضاً له مصدران أو مصادر في كثير من المواد ، فهو مشترك الإلزام ، ويكون المصدر واحداً هو الكثـير لا لازماً ، ويدل أيضاً على أصلته أن من المصادر ما لا فعل له : كويح وويل وويس وييب ، فلو كان الفعل أصلاً لكانت هذه فروعاً أصـول لها ، وذلك محال ؟

قلت : قد لا يسلم أنها مصادر ولو نصوا على مصدريتها ، وأيضاً من الأفعال ما لا مصدر له ويدل على أصلته أيضاً كما لأبى على في تذكرته وإيضاحه أن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة ، والفعل يدل على الحدث والزمان والوصف يدل على الحدث وإذا ذات زيلدة على دالتهما على أحدث الدال عليه المصدر •

قلت : لا برهان يقتضى أن كل فرع يصاغ من أصل ينبغى أن يكون فيه ما في أصله وزيادة ، وقد يقال : الكلام في الألفاظ ، ومن شأن الفرع فيها ذلك ، ولا فائدة فيه ، والفرع المنوع مزيتة على أصله هو ما كان أصله أعلى مرتبة ، كجمع المؤنث باعتبار جمع المذكر ، وهنا ليس كذلك ، فلا يقال يلزم على كلام أبى على وغيره مزية الفرع على الأصل ، وهى ممنوعة قاله الدنوشرى ، والمزاد بالمصدر هنا المجرد كما جزم به السعد فى شرح ازنجانى ، لأن المصدر المزيد فيه مشتق من المجرد المحقق أن وجد المجرد والمقدر ، أن لم يوجد ، ويدل أيضاً على أن المصدر غير مشتق من الفعل أنه تختلف أبنيته فى الثلاثى فلا تجرى على قياس لازم ،

ولو اشتق من الفعل لوجب أن لا تختف أبنيته ، كما أن أسماء الفاعلين والزمان والمكان تجرى على قياس مستمر ، وأبنية ملائمة .

قلت : قد يقال في أسماء الفاعلين والزمان والمكان لا تجرى على قياس مستمر ، وأبنية ملائمة بل كثير جداً مخالفتها ، نعم تجرى كذلك في غير الثلاثي إلا نادراً ، وقال الكوفيون بالفعل أصل للمصدر والوصف ، واستدأوا بأن المصدر والوصف يؤكد أن الفعل : كضربت ضرباً ، وقم قائماً (ولا تمنوا في الأرض مفسدين) والمؤكد بكسر الكلف فرع المؤكد بفتحها ، لأنه المقصود بالذات دون المؤكد بالكسر ، وبأن الفعل يعمل فيهما وهما لا يعملان في مجرد الفعل ، ولو عملاً في الجملة ، وبأن من الأفعال ما لا مصدر له ولا وصف ، كنعم ويؤس وليس ، فلو اشتق الفعل منهما لبقى بلا أصل في ذلك ، ويرد التحليل الأول بنحو : ضربت زيدا ، فإن العامل في التاء وزيد هو ضرب ، وليس أصلاً لهما ، ويرد الثاني أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال دون العكس ، وليست أصلاً للأسماء والأفعال ، ويرد الثالث أن كثيراً من المصادر لا أفعال لها كذلك وجدت في نسخ الطبراني .

قلت : الصواب في رد الدليل الأول أن يقول : إنه يردده قولك ضربت ضربت وجاء زيد زيد ، فإن ضربت الثاني ليس أصله الأول في الاشتقاق ، ولو كان أصله من جهة أخرى ، وكذا في زيد الثاني مع الأول ، وفي رد الدليل الثاني أنه لو كان العامل أصلاً للمعمول لكان الفعل مثلاً أصلاً لفاعله ونائبه وظرفه وغيرها من معمولاته ، وكان الحرف أصلاً للاسم والفعل ، لأنه يعمل فيهما ، وعمدة الكوفيين في الاستدلال على أصالة الفعل للمصدر والوصف ، أن المصدر والوصف يعلنان بأفعال الفعل كقيام وقائم بأفعال العين بالقلب ياء في المصدر ، وهمزة في الوصف لأفعالها بقاها ألفا في الفعل ، ويصحان بصحته كمرور عوراً فهو أعور ، وصيد فهو صايد بالياء لا بالهمزة ، وكل ما يعمل بأفعال الفعل ، ويصح بصحته فهو فرع له فهما فرع له .

وأجيب بأنه لا يلزم من فرعيتهما في الاعلال فرعيتهما في الاشتقاق إذ الفرعية في الاعلال ترتب وجود صفة فيهما على وجود صفة في الفعل ، والفرعية في الاشتقاق ترتب وجودهما على وجود الفعل ، ولا ارتباط في ذلك لجواز تقدم وجود شيء على آخر ، وتأخر وجود صفة فيه على وجودهما في ذلك الآخر ، فيجوز تقدم المصدر على الفعل والوصف في الاشتقاق بحسب الذات ، وتأخرهما عنه في الإعلال بحسب الصفة ، وتأخير الفعل عن نفس المصدر لا ينافي كون إعلال المصدر متأخراً عن إعلان الفعل ، ويوافق ما مر من أنه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق أن الفعل المضارع المبدوء بالنون أو بالهمزة أو بالتاء الواوى الفاء ، المكسور العين ، فرع مبدوء بالياء في الاعلال بحذف واوه لما مر ، مع أنه ليس بمشتق منه ، وناقش ابن قاسم ذلك الجواب ، بأننا نقطع أن هيئة المصدر لا تنفك عن وجوده ضرورة أنه انما يوجد على هيئته ، فان كانت ما تابع الفعل فيه بطل ذلك الجواب أو غيره ، فهو معلوم الانتفاء ، إذ من المعلوم أن المصدر من أول الأمر ليس إلا على هيئته الموجودة الآن ، إلا أن قيل أخذهما من المصدر ، والترتيب بينها باعتبار الذات والصفة جميعاً أمر اعتبارى فلا محذور .

وان قلت الاعلال جار فيها جميعاً فالحكم في تأخيره في البعض أو بأصالته فيه تحكم محض .

قلت : لا تحكم لوجود المرجح لأن الاعلال في قام لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ، وفي نحو : يمد لنقل واو بعد ياء قبل كسرة ، فهو أصل لأنه اسبب مرجب ، وحيث كان لغيره فهو فرع ، ومما ردت به عمدتهم في الاستدلال أن الفرع قد يحمل عليه الأصل ، فقد قال الفراء ، ومذهبه أصالة الفعل ان قام فتح حملاً على قاما ، مع أن قاما فرع قام .

قال صاحب التحقيق : وحمل غيره يضربن على ضربن في البناء

على السكون ، قلت : فيه أن الماضي ليس فرع المضارع ، قال : وقد يحمل الشيء على غيره للمشكلة لأصالة أحدهما للآخر ، فما بالك مع ما بينها من الأصالة والفرعية ، مع أن المصدر انما يكون لزيادة كقيام زيدت الألف ليكون البناء على فعال ، فقلت النواو ياء لكسر ما قبلها ، والكلام في أصول المصادر لا في فروعها ، مع أنها دعوى إذ يمكن أن يقابل بمثلها يعنى الاستدلال باعتلال المصدر والوصف مثل الاعتلال بالفعل .

قلت : تعلم عدم المقابلة بما مر ، قال بعضهم : وللكوفيين أن يقولوا : كما أن الفعل أصل في الاعلال أصل لنفس المصدر ، والوصف قياسا على أصالته في الاعلال المتفق عليها بين الخصماء ، فلا يرد علينا نحو اعدو ويعد لأنه ليس فيه جهة اختلاف تقاس على جهة اتفاق ، وقول بعضهم : المصدر بمنزلة الذهب يصاغ منه أوان مختلفة ، والأصل واحد ان كان مجرد مناسبة وتمثيل صح بعد الاستدلال على مذهب الجمهور من البصريين المذكور ، وان كان استدلالا وتبرهنا فهو دعوى مجردة عن الدليل ، لا يعجز المخالف أن يقلبها على الخصم بأن يقول : الفصل بمنزلة الذهب تصاغ منه أوان مختلفة ، والأصل واحد .

وقال بعض البصريين : المصدر أصل المفعول ، والفعل أصل للوصف ، فالوصف فرع للفرع وهو الفلرسى وغيره ، واختباره عبد القاهر .

وان قلت : أى فعل يشتق منه المصدر والوصف عند الكوفيين ، والوصف عند البصريين ؟

قلت : قال الدماميني : قيل الماضي وقيل المستقبل وهو الحق ، لأن زمانه سبق زمان الماضي ، لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلا ، وحين وجوده حالا ، وبعد وجوده ومضيه ماضيا ، ومن قال الماضي

رأى أنه سابق زماناً لسبق زمانه على زمان المستقبل بمضيه ، فرض زمانى الفطين فى شيتين ، وأما الأمر فمقتطع عند الكوفيين من المضارع ، ويظهر على قولهم أن غير الأصل من المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما ثم انظر من هو الآخذ من الأصل مطلقا ، هل هو الواضع وهو الظاهر أو كل من يصلح لذلك احتمالا .

وقال ابن طلحة : ليس الفعل أصلا للمصدر والعكس لوجود أفعال لا مصادر لها ، ومصادر لا أفعال لها ، وانظر ما أصل الوصف عنده ، والظاهر أن أصله عنده الفعل أو هو ممن ية-ول أن الاشتقاق منتف رأسا عن كل كلمة ، وقد قيل بأن كل كلمة مشتق ، ونسب لسيبويه والزجاج والجمهور ، على أن منها مشتقا وغير مشتق ، وبسطت ذلك فى غير هذا .

والاشتقاق رد لفظ الى آخر-ر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف ، وقد مر بسطه .

قال صاحب التحقيق ، عن ابن الباذش ، عن ابن السراج : معنى قولنا هذا الحرف مشتق من هذا الحرف أنا نجد أحد الحروف اتى يقدرها النحويون بالفاء والعين واللام موجودة بأعيانها فى الحرف الآخر ، ويقع الاختلاف بالحركات والسكنات والزوائد والنقص ، فالبناء غير البناء ، والأصل واحد ، وإنما يعرف الأصل والفرع بأن الأصل جنس ، والفرع بقاء مأخوذ منه بمعنى زائد على الجنس ، فما لا يجوز أن يكون إلا مشتقا من الكلام الصفات كلها ، والأفعال ، فجميع ذلك مشتق من المصادر وما أشبهها من الأعراض ، فلو جمعت المصادر ، وارتفع الاشتقاق من كل كلام ، لم توجد فى الكلام صفة لموصوف ، ولا فعل لفاعل ، وفيه بحث ذكرته حيث ذكرت الحجة على ثبوت مطلق الاشتقاق ، ومرادهم بالحرف الكلمة التى هى اسم أو فعل ، لأن الحرف المقابل لهما لا يدخله الاشتقاق ، والله أعلم .

والمصادر أوزان أبينها

فلله ثلاثى ما أبدية منتخلا

يعنى أن لمصادر الثلاثى والرابعى والخماسى والسادسى أوزانها
بينها فى هذا النظم :

أما الفعل الثلاثى قبله مصادر منتخلة ، أى مختارة ، ومصادر غير
منتخلة ، ويبدى الناظم فى هذا النظم أى يظهر ما كان منها منتخلا ،
فمراده بالمصادر مصادر الثلاثى وغيره ، وبدأ بمصادر الثلاثى لأن
الثلاثى أصل لغيره ، ولكثرة مصادره واختلافها فقد تشعبت حتى
زادت على مائة وزن ، وكادت تخرج عن الضبط ، حتى صرح
كثير بأنها لا تقاس أصلا ، وسيبويه ومن تبعه ضبطوها ضبطاً جيداً ،
وساقوها مساقاً حسناً ، والناظم ذكر منها تسعاً وأربعين فى هذا النظم ،
منها قياسى ومنها سماعى ، وذلك أن المصادر مطلقاً من جملة الأسماء ،
فتنوعت كما تنوعت الأسماء ، فجاءت مفتوحة الأول ومكسورة ،
ومضمومته ، ومسكنة العين ومفتوحته ، ومكسورتها ومضمومته ،
وبألف التانيث مقصورة وممدودة ، وبهاء التانيث ، وبالتجـريد منها ،
وبزيادة ألف ونون أو غيرها ، بالتجريد من الزيادة .

وتعلم من كثرة مصادر الثلاثى وحدها ، ومع مصادر غيره أن المراد
بأوزان جمع كثرة ، ولو كان فى الأصل من جمـوع القلة الصادقة
على ما ردت العشرة سافلا ، وقيل : ما رد احدى عشر ، ووضع
جمع القلة موضع جمع الكثرة كثير جدا ، مقيس .

قال فى الخلاصة : وبعض ذا بكثرة وضما يفى كما بسطته فى محله ،
والناظم ترجم لمصادر الثلاثى وغيره ، وذكر مصادر الثلاثى مجملة ،

ثم ذكر المقيس منها ، ثم عقد فصلا وهو من جملة الباب لا خارج عن الباب لمصادر غير الثلاثي .

الإعراب : الواو للاستئناف ، أو لعطف الجملة على الجملة في الترجمة ، لأن التقدير مثلا هذا باب أبنية المصادر ، وللمصادر متعلق بمحذوف خبر ، وأوزان مبتدأ وأبينها فعل مضارع مستقر الفاعل وجوبا ، ومفعول به ، والجملة نعت أوزان .

والفاء للعطف والترتيب الذكري ، أو بمعنى الواو ، والعطف على قوله للمصادر أوزان أبينها أولى منه على الجملة في الترجمة ، أو رابطة لجواب شرط محذوف ، أى إما مصادر غير الثلاثي فللثلاثي ما إلخ ، وخبر مصادر الجملة بعد الفاء ، ولا يحتاج إرجاع إرباط لأن ما في قوله ما أبدية بمعناه إذا قدرنا مصادر بمعنى مصادر غير اثلاثي المنتحلة ، وإن أطلقنا فكذلك لا يحتاج للربط ، لأن ما يبدية منتحلا بعض منها ، والاختيار يشعر بوجود ما هو غير مختار ، ولك أن تقدّر إما الثلاثي فللثلاثي ما إلخ باعادة الثلاثي ظاهرا إشارة أشأنه أو للتوكيد ، أو كان الأصل إما الثلاثي فله ما إلخ .

ولما حذف الثلاثي التالى لأمّا عبر بالظاهر بعد الفاء ، لأنه لا يعلم مرجع الضمير لو أضمر ، ولك أن تقدّر إذا أو إن أو نحوهما ، أى إذا أردت مصادر الثلاثي فللثلاثي ، أو إن أردت المصادر فللثلاثي ، ويجوز كون الفاء للاستئناف على قول من يجيز كونها للاستئناف ، وابن هشام يمنعه .

وللثلاثي متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وما مبتدأ وأبدى بضم الهزة بمعنى أظهر مضارع أبدى مستقر الفاعل وجوبا ، وانها مفعول به ، والجملة صلة ما أوصفتها ، ومنتحلا بفتح الخاء حال من هاء أبدية أو بكسرها حال من الضمير المستقر فى أبدى ، والانتقال الاختيار .

فَعِلْ وَفِصِلْ وَفُتْعِلْ أَوْ بَتَاءَ مُؤْنِ

ث أَوْ الْأَلْفِ الْمُقْصَلِ — وَرَ مُتَصِلًا

الأول : فعل بفتح الفاء وسكون العين : كضرب ضرباً ، ونصر نصرأ ، وحذف حذفأ ، وقتل قتلا •

الثاني : فعل بكسر الفاء وسكون العين : كطعم علماً وفسق فسقأ •

الثالث : فعل بضم الفاء وسكون العين : كحكم حكماً وشكر شكرأ ، وشغل شغلا ، وكفر كفرأ •

وترتيبها في النظم هذا أحسن ، ويجوز أن يكون فعل الأول فيه مكسور الفاء ، والثاني مضمومها : والثالث مفتوحها ، والأول مضمومها ، والثاني مكسورها ، والثالث مفتوحها ، أو الأول مفتوحها ، والثاني مضمومها ، والثالث مكسورها ، فهذه ثلاثة أوزان مجردة عن التاء •

والرابع : فعلة بفتح الفاء وسكون العين ، وفي آخر تاء انتانيث كرحمة رحمة ، وضربه ضربة ، أو يقال : مراده بالتاء التاء التي بنيت عليها الكلمة كرحمة فلا يصح التمثيل بضربة ، وهكذا فيما يأتي •

والخامس : فعلة بكسر الفاء وسكون العين ، وفي الآخر تاء انتانيث نحو : حمى حمية ، ونشد نشدة •

والسادس : فعلة بضم الفاء وسكون العين ، وفي الآخر تاء انتانيث نحو آدم دمة ، وقدر قدرة ، وكدر كدرة ، وصفر صفرة ، وخضر خضرة ، وهو مقيس في الأصل - وإن وإلى هذه الثلاثة أسرار بقوله : أو بتاء مؤنث •

والسابع : فعلى بفتح الفاء وسكون العين وفي آخره ألف مقصور نحو تقا تقوى •

والثامن : فعلى بكسر الفاء وسكون العين وفي آخره ألف مقصور ، نحو ذكر ذكرى وفعلى بضم الفاء وسكون العين وفي آخره ألف مقصور كرجع رجعى ، أى رجوعاً وكذب كذبنى أى كذباً ، فتلك تسعة أوزان ، سواءً فيها الصحيح والمعتل عينا أو لاماً أو فاء ، والمضعف والمهموز نحو : وعد وعدا ، وقال وباع قولاً وبيماء ، ويسر يسراً وقفاً قفوفاً ورمى رمياً وبدأ بدءاً وررد رداً •

فالتتان :

الأولى : للتاء التانيئية إما متصركة وتختص بالأسماء المربة إذا كانت آخراً كقائمة ، وتكون فى أول المضارع كتهقوم هند للدلالة على تانيث الفاعل ، وعلى المضارعة ، وقد تلحق الحرف آخراً كربت وثمت ببيكونها أو فتحتها ، لكن تانيثها غير محض ، وإنما هى لتانيث الكلمة كما مر ، ولا تلحق تاء التانيث ولا ألفه مما بنى أصالة ، بل يدل على تانيثه بغيرهما كالكسر فى ضربتك أنت يا هند ، والنون فى كن وهن •

وأما عارض البناء فيلحقانه نحو يا قائمة ويا حبلى لمقصودتين ، وهى فى نحو طلحة لرجل اتانيث اللفظ ، ويجوز أن يكون مدلوله فى الأصل مؤنثاً أى قبل جعله اسم رجل ، ومثله خليفة ويذكر هذا النوع ، وشذ تانيثه فى قوله : أبوك خليفة ولدته أخرى ، وإما ساكنة وتختص بالماضى كقامت ، وأما الحرف فاو لحقته ساكنة لكن تانيثها غير محض ، ولا تلحق ألف التانيث إلا الاسم سواء كانت مقصورة أم محدودة ، وهى فرع المقصورة عند البصريين وقال الكوفيون : أصلاً •

والراجح فى المقصورة أن علامة التانيث الهمزة أصلها ألف أبدلت

همزة كما بسيطته في النحو ، وقيل : انها الألف قبلها ، ويطلق على المدودة عندها غير مفردة لاحتياجها الى سبق ألف ، ولا تجتمع تاء التانيث وألفه في اسم ، فلا يقال في رجعى رجساء ، وأما علقاة وأرطاة فألفهما مع وجود التاء للإلحاق بجمعر ، ومع عدمها تحتل الإلحاق والتانيث والفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات ، فان التركية والفارسية لا يفرق بينهما بلغظي بل بقرينة غير انظية ، وألف التانيث وتاؤه أصحان عندي .

وقال النازم : التاء أصل الألف وقيل بالعكس ، لأن التانيث بالألف لازم ، وان أراد النازم بالأصالة الكثرة سلمناه ، ولأن التاء أكثر بل هي أظهر دلالة من الألف ، لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف فانها قد تلبس بالألفي الإلحاق والتكثير ، وانما عبر النازم بالتاء لا بالهاء ، لأنها الأصل والهاء مبدلة عنها في انوقف ، والأصل الوصل ، وزعم الكوفيون أن الهاء الأصل ، والتاء مبدلة عنها في الوصل ، نظرا الى أن الهاء تشبه الألف ، وكثيراً ما يعبر عنها بالهاء نظرا الى كتابتها على صورة الهاء المفردة المتطرفة ، الى الوقف غيرها بالهاء .

ولم توضع للتذكير علامة لأنه الأصل بدليل أنه لا مذكر إلا ويطلق عليه شيء ، وشيء مذكر ولنسه لا يفترق لزيادة ، والتانيث يحصل بالزيادة فقط أو معنى ، ولنما يتحقق التذكير والتانيث في الأسماء اذا قصد مدلولها ، وإن قصد لفظها جاز تذكيرها وتانيثها ، وكذا الفعل والحرف ، وحرف الهجاء اذا أريد ألفاظها فللتذكير باعتبار اللفظ ، أو القول أو المفرد ، والتانيث باعتبار الكلمة أو اللفظة أو القولة أو نحوها ، وقيل لا يذكر حرف الهجاء إلا في الشعر ، والتاء قصد تصذف كنار ، بدليل التصغير على نويرة ، لأن وضعها على المعروض والانفكاك ، بخلاف الألف فهذا ويكونها أظهر دلالة تعد يستعمل للناظم

على أصلتها ، ولأصل في التاء أن تلحق الاسم بتمييز المؤنث ، من المذكر وأكثر ما يكون ذلك في الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث .

وأما المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء ان لم يقصد الحدوث كحائض وحامل وطالق ومرضع ، لأمن اللبس ، وان قصد الحدوث لزمته التاء كحاضت فهي حائض ، وطلقتها فهي طالق وقد تلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث ، وهي في الأسماء غير مقيسة وقيلة كرجل ورجاة وامرء وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغلام ، وفتى وفتاة ، وظاهر المصباح أن إنسانة من تصرف القمامة ، والعربى إنسان لمذكر ومؤنث ، وتكثر التمييز الواحد من الجنس مع الدلالة على التأنيث المجازى ككلم وكلمة ، وشجر وشجرة ، ولبن ولبنة ، وسفين وسفينة ، وقد تراد لتمييز الجنس من الواحد داخلة على الجنس كجباء بفتح الجيم والهمزة ، وسكون الباء بينهما لضرب من الكفاءة أحمر وجبياً للواحد داخلة على الجنس كجباء بفتح الجيم والهمزة ، وسكون الباء بينهما لضرب من الكفاءة أحمر وجبياً للواحدة ، وقيل بالعكس كشجر وشجرة ، والأكثر على الأول ، وللمبالغة كراوية للرجل الكثير الرواية وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنهم غاية في الرواية مثلاً ، والغاية مؤنثة أعنى أنهم ألحقوه علامة التأنيث لأنه يؤنث .

وللتأكيد المبالغة كعلامة فإن المبالغة أفادت لها لفظة علام بالتشديد ، والتاء جاءت لتقويها وعوضاً عن ياء مفاعيل : كرنادقة وجحاجة أى المصادات عوض عن ياء زناديق وجحاجيح ، فلا تجتمعان ، وعن ياء النسب لمشاركة ومغارية وأزارقة وأشاعثة ومهالبة لدلالة على أن ذلك جمع منسوب ، وأو أفى بالياء لنسب للواحد فهي عوض عن ياء النسب في نسبة الجماعة ، لأنه ينسب للجمع بلفظ الواحد ، وإنما بدلت ياء النسب هنا تاءاً لتشابه التاء والياء في كونها للوحدة كثرة وزنجى ، وفي حيز المبالغة كعلامة فإن التاء لتأكيد ما وكذا الياء في قولك : لما هو أصل أصل ، وفي الزيادة لا معنى كطلحة وكرسى ، وقد يجاء بها للدلالة على

تعريب الأسماء المعجمية أى يستعمل العرب لها مع نوع تغير عما
 هى عليه فى المعجمية نحو : كيلجة وكيالجة بفتح كـ المفرد ، ولام وسكون
 يائه مكيال عرفه فى السؤالات وموزج بفتح الميم والزاي ، وسكون ناواو
 للخف ، وقد تكون لتكثير حروف الكلمة وللتأنيث كقرية وبلدة وسقاية
 وهى فى ذلك أيضاً للوحدة •

وقد تكون أيضاً عوضاً عن فاء كمدة أو عين كاقامة على القول بأن
 المحذوف العين ، وعن زائد كاقامة على القول بأن المحذوف ألف اتصال
 وتركبة بتخفيف الياء عوض عن ياء تفعل الأمل التشديد ، حذفت الياء
 الساكنة عوض المياء ، وعن لام مكسنة وقد تكون لازمة فيما يشترك
 المذكر والمؤنث كرجل أو امرأة ربيعة أى معتدل القامة أو معتدلة القامة ،
 وقد تلازم ما هو أصل فى المذكر كبهمة نعم الباء وسكون الهاء ، أى
 شجاع وقد تجيء فى لفظ مخصوص بالمؤنث كتمجة وذقة لتأكيد تأنيثه
 ومنه قالوا : حجارة وصقورة وخولة وعمومة تأكيدات التأنيث لللاحق
 للجمع ، ويستعمل الآخران مصدرين أيضاً •

الثانية : إنمما يقال فى الاصطلاح الألف المقصود والاسم المقصود
 حيث كانت الألف لازمة بعد فتحة لازمة فى الاسم العربى ، ويسمى
 مقصوراً لأنه قصر عن ظهور الحركة ، أى منع أو قصر عن المد أى منع
 منه أو لأنه جبس عليه ، أى كان آخره لا همزة بعده ، فلا يسمى أجاك
 مقصوراً فى لغة من لا يلزمه الألف ، ولا تسمى ذا الإشارية مقصورة
 لبنائها ، ولا على لأنها حرف ، ولا يخفى لأنه فعل ، ولأن ألفه
 لا تلزم تحذف للجازم •

وإذا كان للمقصود نظير من الصحيح ويجب فتح ما قبل آخره
 فقصره قياسى كمصدر الثلاثى المكسور المعتل اللام ، نحو جوى فمصدره
 الجوى ، ونظيره الفرح بالفتح ، كجمع فعلة المعتل اللام وهو فعل بكسر
 ففتح كمرية ومرى ، فان نظيره من الصحيح قرية وقرب بكسر ففتح ،
 وكجمع نعة بضم فسكون وهو فعل بضم ففتح كدمية ودمى ، فان

نظيره من الصحيح قربة وقرب إذا ضمت انقافان واسم مفعول غير الثلاثي إذا احتل نحو المعطى ، فإن نظيره من الصحيح المكرم فإن فتح ما قبل آخر الصحيح ، في ذلك واجب والممدود ضد المقصور ، والمد إطالة للصوت أو زيادة الهمزة بعد الألف ، ولا يطلق إلا على الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة ، وقد يطلق حيث لم تكن الألف زائدة ، وحيث كان للمدود نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف فقياسى ، مثل مصدر أفعل المعتل ونحوه ، كاعطاء نظيره إكرام ، واعتناء نظيره اكتساب ، واستقاء نظيره أستخراج ، والكلام على المقصود والممدود ، وتسميتها والمقيس والسماعى وألفى التأنيث مبسوط فى النحو وآخر نصف البيت النون المدغمة من قوله مؤنث •

الإعراب : فعل بدئ ما فى قوله ما أبدى ، أو خبر لمحذوف أى هو أو هى التذكير باعتبار لفظ ما ، والتأنيث باعتبار ما وضعت عليه من الجملة والإفراد أو مفعول المحذوف أى أعنى فعلا ، ولكن هذا يوجب كتبه بالألف ، هو وما عطف عليه ، وأيس كذلك فى النسخ ، وأو حرف عطف ، وباء متعلق بمتصلا مضاف لمؤنث ، والألف معطوف على تا بأو ، والمقصود نعت الألف ، ومتصلا معطوف بأو الأولى على حال محذوفة ، وصاحبها فعل وفعل وفعل : أى مجردة أو متصلة بابتداء أو الألف وحذف التاء من متصلة للضرورة أو ذكره بتأويل ما ذكر فيقهر المحذوف مذكراً أى مفرداً ما ذكر ، أو متصلا وجملة هى فعل إلخ أو هو فعل مضانئة أو معطوفة بالواو ، تقهر بالمعطوف عليه جملة الثلاثى ما إلخ أو حال من هاء أبدى أو ضمير الاستقرار ، أو ضمير منتجلا بفتح الحاء •

وجملة أيمن مستأنفة ويجوز تعليق بثناء بمحذوف معطوف على المحذوف ، أى مجردة أو متصلة بقاء إلخ أو كائنة بقاء فتكون الباء لامصاحبة إذا حذر كائنة أو ثابتة أو نحوهما ومتصلا حالا من الألف ، والله أعلم •